

النظام القضائي
في الساحل المتصالح
من 1890 - 1971

نورة صقر حمدان الفلاحي



مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث
HAMDAN BIN MOHAMMED HERITAGE CENTER



(1890 - 1971)

نورة صقر حمدان



النظام القضائي في الساحل المتصالح

(1890 – 1971)

نورة صقر حمدان



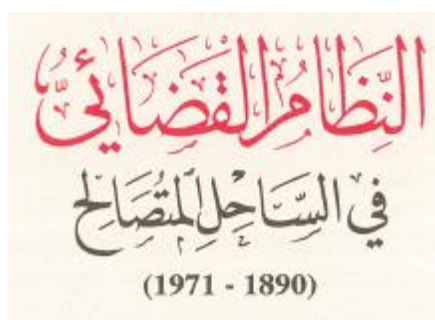
الطبعة الأولى 2014

جميع الحقوق محفوظة

هذا الإصدار خاص بمركز حمدان بن محمد لإحياء التراث، لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الإصدار بأي شكل كان (بما في ذلك النسخ المصورة أو استخدام الوسائل الإلكترونية) من دون الموافقة المكتوبة لأصحاب حقوق النشر. وينبغي توجيه الطلبات الخاصة بالحصول على الموافقة المكتوبة لأصحاب حقوق النشر بهدف إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب، إلى الناشرين طبقاً لقانون حقوق النشر الدولي لعام ١٩٥٦م، وللقانون الاتحادي رقم (٧) لعام ٢٠٠٢م الخاص بحقوق النشر الخاصة بالمنشئ الأصلي والمنشئ الثانويين. وكل من يتصرف بما يخالف حقوق النشر المذكورة سيكون عرضة للملاحقة القانونية والمطالبة بالأضرار الناجمة عن ذلك.

ISBN 978-9948-22-627-7

طبع ونشر في دولة الإمارات العربية المتحدة



مُقدِّمةُ المركز

يولي مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث متمثلاً في إدارة البحوث والدراسات، اهتماماً بالغاً بكل ما يتعلق بإصدار ونشر البحوث الأكاديمية في مختلف أوجه التراث والتاريخ الإماراتي بشكل خاص، والعربي والإسلامي بشكل عام. ويأتي هذا الاهتمام انطلاقاً من رؤية سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي التي تؤكد أن التراث مصدر قوة للأمم، يمثل شاهداً على تاريخها كما يبرز عراقة ماضيها وأصالة تاريخها.

وتحقيقاً لهذه الرؤية الحكيمة فإن مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث يسعى جاهداً إلى طلب المعرفة والمعلومة وتقصيها والوصول إليها عن طريق البحث العلمي، الذي يستند إلى مناهج علمية معترف بها في مجال جمع التراث وتدوين التاريخ.

ومما لا شك فيه أنّ الأطروحات العلمية، كرسائل الماجستير والدكتوراه من أهم قنوات البحث العلمي التي يسعى "مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث" إلى طباعتها ونشرها وتقديمها للباحثين والمهتمين بالدراسات والبحث العلمي. إضافةً إلى أنّ نشر هذه الرسائل العلمية هي تشجيع للباحثين من أجل تطوير البحث العلمي على أسسٍ ومرتكزاتٍ منهجيةٍ فاعلة، كما أنّها تهدف إلى بناء قاعدةٍ علميةٍ من المعرفة للتاريخ والتراث الإماراتي الذي نسعى في "مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث" أن نكون مصدراً معتمداً وموثوقاً به.

نقدّم للقارئ أطروحةً علميةً عن النظام القضائي في الساحل المتصالح من ١٨٩٠ - ١٩٧١م، حيث لا يخفى على الباحثين أهمية النظام القضائي، باعتباره أحد أهمّ دعائم التنمية المجتمعية التي تسهم في خلق مجتمعٍ آمنٍ عادلٍ وحازمٍ، يضع الأمور في نصابها القانوني والشرعي، من خلال توعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم. كما تتجلى هذه الأهمية في أنه يضمن اتزان الأنظمة الأخرى في المجتمع، كالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

تتناول أطروحة الباحثة نورة حمدان الفلاحي "النظام القضائي في الساحل المتصالح من

1890 - 1971م"، مرحلةً مهمّةً في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، وموضوعها مهمّ تندر فيه المعلومات المنهجية علمياً، عن النظام القضائي العرفي والشرعي؛ مبيّنة التطوّر التاريخي لهذا النظام الذي لا يقلّ في أهميته عن أيّ قطاع حيويّ آخر، إذ إنه صمام الأمان في المجتمع.

إدارة البحوث والدراسات

مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث



بَيْنَ يَدَيِ الْكِتَابِ

حين فاتحتني الطالبة نورة الفلاحي برغبتها في اختيار (النظام القضائي في الساحل المتصالح من ١٨٩٠ - ١٩٧١) موضوعاً لرسالة الماجستير ترددت، وأطلت التردد إشفاقاً عليها؛ إذ كنت أدرك مقدار العناء الذي سيتكبده باحث مبتدئ حين يقدم على بحث موضوع كهذا؛ مصادره شحيحة، والمعلومات عنه متناثرة، يتطلب التنقيب عنها وجمع شتاتها صبراً وطول أناة وقدرة على تحمل المشاق.

ولكن أساس ترددي أخذ يتخلخل تدريجياً تحت دفع حماس الطالبة، وإصرارها على موضوعها، وحل محله أمل في قدرة الطالبة على مواجهة التحدي؛ إذ إن من أول عوامل نجاح الباحث في جهده اقتناعه بموضوعه، وحرصه على الخوض فيه، فيستمد من تلك القناعة وذاك الحرص زاداً معنوياً يهيئه لمواجهة جميع الصعاب التي تقف بينه وبين الوصول إلى غايته، فأذنت لها ببدء العمل بما اختارته، مغالباً بقية شك **يعتمل** في النفس، بالتعلل بحقيقة أن رسائل الماجستير عموماً ما هي إلا جهد تدريبي ينجزه الباحث لأجل التمرن العملي على كيفية تطبيق قواعد المنهج العلمي المقرر، ولا يشترط فيها إتيانه بشيء جديد، فإن وُفق لما هو أكثر من ذلك كان نافلة تحتسب له.

ومع أنني درست الطالبة عدة مساقات عرفتني بها عن قرب؛ إلا أنني فوجئت حين رأيتها في أثناء جمع المادة العلمية الأولية لبحثها تشمر عن ساعد الجد، وتتقصى المعلومات في مظانها المختلفة، فانكبت على عملها بصبر ودأب، تقلب في أكдاس الوثائق تارة، وتقرأ في بطون المصادر تارة أخرى، وتحصي إضافات الدراسات الحديثة المتصلة بموضوعها تارة ثالثة. فإن ظهرت لها بعد ذلك كله ثغرة تحتاج مزيداً من المعلومات لجأت إلى الروايات الشفهية لشهود العيان، لعلها تجد فيها ضالتها من دون أن يثبط همتها تمنع بعضهم عن البوح بما يعرف، ولا تهرب بعضهم الآخر عن الالتزام بما وعد. فكانت تواظب على طرق الأبواب حتى تحقق

بغيتها أو تستسلم ليأس مريح. وحين تعجز في النهاية عن الحصول على المعلومة المطلوبة في المكتوب والمروي من مصادرها كانت تستعين بالاستنتاج المنطقي، مجتهدةً في إبداء رأيها، داعمة إياه بالقرائن والحجج التي تراها.

وقد أكملت الباحثة بعد لأي جمع مادتها العلمية، ثم أخضعتها للنقد المنهجي، واستبقت منها ما ترجحت لديها صحته، وانصرفت لسبكه وعرضه بأسلوب حرصت على أن يكون واضحاً. وكانت في خلال ذلك كله تتعثر مرة، وتتألق مرات شأن أقرانها المبتدئين؛ حتى أخرجت رسالتها ووضعتها بين يدي. وقد وقفت أمامها يتنازعني طموح ينشد من طلابي المزيد، وقناعة تقف عند حدود المستطاع، فأحلت الرسالة آخر الأمر إلى لجنة المناقشة، وأنا مطمئن تمام الاطمئنان إلى خلوها من أي عيب منهجي خطير، وهو أهم ما يطلب من أمثالها. ولم أفاجأ خلال المناقشة حين وجدت زميلي الفاضل عضو اللجنة -وهما أستاذان متميزان في مجالي القانون والتاريخ- يقدران تقديراً كبيراً جهد الطالبة، ويشنيان على ما أنجزته الرسالة. ولم يفتهما بالطبع التفضل بلفت انتباه الطالبة إلى بعض ما غفلت عنه بحكم الطبيعة البشرية التي تبتعد عن الكمال. وقد حرصت الطالبة على التقيد بما وجهت إليه؛ فتداركت مواضع النقص في رسالتها، وأخرجتها بصيغتها النهائية الحالية.

والرسالة -في الختام- خطوة أولى ناجحة تؤذن بميلاد باحثة جادة، سيكون لها شأن بعد اكتساب المزيد من الخبرة والمران، ولعلها ستسهم مع زملائها وزميلاتها من الباحثين الشباب في تسليط الأضواء على جوانب كثيرة من تاريخ وطنها ومنطقتها، غفل عنها المؤرخون السابقون أو تغافلوا. وإني لأرجو لها في ذلك كله التوفيق والسداد، ويسرني أن أرى لها في المستقبل إضافات نافعة تثري المعرفة التاريخية.

خالد السعدون

الشارقة في ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٤



مُقَدِّمَة

كانت البداية التي دفعتني نحو تناول هذا الموضوع بالدراسة أسئلة عديدة دارت في ذهني عن طبيعة النظام القضائي الذي كان سائداً في الساحل المتصالح قبل الاستقلال سنة ١٩٧١، من تلك الأسئلة:

- كيف كان الناس يتقاضون في بداية الأمر؟
 - ما المقصود بالقضاء العرفي؟ وما أصنافه؟ وما هي إجراءاته؟
 - ما هو القضاء الشرعي؟ وما الفرق بينه وبين القضاء العرفي؟ وما هي إجراءاته؟ ومن أبرز قضااته؟
 - متى قام النظام القضائي البريطاني؟ وما أثره في نشوء المحاكم النظامية المحلية؟ وما هي الإجراءات المتبعة فيها؟ وما هي القوانين التي كانت معتمدة فيها؟ وما التطورات المتعاقبة فيها حتى سنة ١٩٧١م؟
- فأخذت أقرأ في المراجع المتاحة لعلني أجد ضالتي دون جدوى. إذ لم أجد دراسة علمية أكاديمية تجمع شوارد الموضوع وتضعها في إطار منهجي بعد استخدام قواعد المنهج التاريخي المعروفة. ووجدت بدلاً من ذلك معلومات متناثرة في بطون الكتب لا تغطي كل جوانب الموضوع. فعقدت العزم على تولي هذه المهمة على ما فيها من مشقة وعسر.
- واستخدمت في دراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي - الكمي، إذ حرصت على جمع أكبر قدر متاح من المعلومات من المصادر الأولية والمراجع، وأخضعتها للنقد الدقيق للتحقق من صحتها وتصنيفها حسب مضمونها ثم توظيفها بعد ذلك لرسم صورة أقرب ما تكون إلى الدقة عن النظام القضائي في الساحل المتصالح خلال مدة الدراسة مع الاستعانة بالجداول والرسوم البيانية والإحصاءات التحليلية المقارنة لإضفاء مزيد من الوضوح على موضع الدراسة.

ولم يكن عملي كله ميسراً فقد واجهتني بعض الصعوبات خلال عملية البحث تمثلت في ندرة المصادر والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع. وكانت أغلب المصادر المتاحة في الساحل تتطرق لموضع القضاء بصور مبسطة دون ذكر لتفاصيل أو معلومات موثقة. بل تورد معلومات متناثرة تحتاج لجمع وتدقيق. ومن أهم تلك الصعوبات عدم احتفاظ مؤسسات القضاء والمحاكم بسجلات يمكن الاعتماد عليها في موضوع البحث. وأجاني ذلك للإكثار من المقابلات مع شخصيات مهمة عاصرت بعض مراحل أحداث البحث لعلها تسد الثغرات المعلوماتية إلا أنني واجهت صعوبة في مقابلة بعض هذه الشخصيات لأسباب عدة، مما عرقل سير البحث وأخر كتابته.

وقد قسمت البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول: وتناول التمهيد تعريف القضاء في اللغة والاصطلاح والشرع، وقدم لمحة عن الأوضاع السائدة في مجتمع الساحل قبيل مدة البحث مركزاً على حاجة المجتمع إلى القضاء. وقد حصر صلب الموضوع في ثلاثة فصول غطت المدة من ١٨٩٠م إلى ١٩٧١م. واختيرت سنة ١٨٩٠م بدايةً للبحث لأنها السنة التي قامت فيها الحكومة البريطانية بتشريع قانون في البرلمان البريطاني ينص على أنه من حق السلطة البريطانية أن تفرض سلطتها القضائية على رعاياها المقيمين أو الزائرين في أي دولة تربطها بالحكومة البريطانية معاهدات رسمية أياً كان نوعها. واختيرت السنة الأخيرة لأنها مؤشر تغير أوضاع المنطقة حيث أعلن استقلالها عن البريطانيين وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد خصص الفصل الأول للقضاء العربي فعرف بفضائله وكيفية اختيارهم ومزاياهم المادية وطريقة المقاضاة أمامهم وبين تخصصاتهم في نظر قضايا محددة في مجال معين من مجالات التعامل أو شأن محدد من شؤون الحياة، وعرج الفصل على بيان علاقة بريطانيا بالقضاء العربي.

أما الفصل الثاني فخصص للقضاء الشرعي فذكر تعريفه وحدد الفرق بينه وبين القضاء العربي ووضح علاقته بالمذاهب السائدة في المنطقة. وعرف بقضاة الشرع وكيفية اختيارهم وطريقة التقاضي أمامهم وأماكن التقاضي. ونوه باختصاصاتهم وتنقلاتهم بين مناطق الساحل المتصالح ودول الجوار. وألم الفصل بلجوء الحكام لقضاة الشرع لاستشارتهم في المسائل الشرعية قبل إصدارهم لأحكامهم، وعرج أخيراً بتدخل بريطانيا بالقضاء الشرعي.

وتناول الفصل الثالث نشأة القضاء البريطاني في الساحل منذ بداية الدراسة وتتبع تطوره منذ سنة ١٩٣٩م، ثم بين نشوء القضاء النظامي المحلي وعرف بإجراءاته ووضح العلاقة بين المحاكم النظامية والشرع وبين سعي بريطانيا لتطوير المحاكم في الساحل المتصالح وتوقف أخيراً عند تخلي بريطانيا عن الولاية القضائية على الأجانب المقيمين في الساحل ونقلها إلى السلطات المحلية تمهيداً للاستقلال.

أما الخاتمة فحوت عرضاً مركزاً لأهم نتائج البحث.

وهناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت جانباً أو آخر من الموضوع أهمها:

١ - الشيخ، عارف، تاريخ القضاء في الإمارات، نشر في دبي سنة ٢٠١٣ م في جزأين، وهو عبارة عن دراسة عامة للموضوع تتقاطع معلوماتها مع كثير من معلومات هذه الرسالة، ولكنها لم تنشر إلا في النصف الثاني من سنة ٢٠١٣ م بعد أن كانت هذه الدراسة في طور وضع لمساتها الأخيرة فأجريت المقارنة بين الدراستين لبيان مواضع التوافق والاختلاف بينهما وأظهرت المقارنة تميز هذه الدراسة عن دراسة الدكتور الشيخ باعتمادها على كم وافر من الوثائق وعلى عدد كبير من المقابلات مع ذوي العلاقة.

كما تتميز عنها باتباعها قواعد المنهج العلمي في النقد والتوثيق. ولا غضاضة كما هو معروف في تناول أكثر من باحث لموضوع واحد فذلك أدعى إلى تغطية الموضوع تغطية شاملة تتكامل فيها جهود الباحثين وتعدد رؤاهم.

٢ - الطابور، عبد الله، رجال في تاريخ الإمارات، الجزء الأول والثاني رأس الخيمة المطبعة الوطنية، ١٩٩٣. وقد تطرق الكتاب لسيرة مجموعة من الرجال الرواد الذين حققوا إنجازاً ما في مجتمعهم في حقبة محددة لها ظروفها وخصوصياتها. وقد تطرق من بينهم لذكر بعض القضاة وطريقة التقاضي في المنطقة. وللمؤلف كتاب آخر عنوانه "صفحات مضيئة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة"، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، 2001م ذكر في الفصل الرابع منه شيئاً يسيراً عن القضاء خلال حكم الشيخ سلطان بن صقر القاسمي ١٩٣٤ - ١٩٥٠ في صفحة واحدة فقط هي ص ١٤١.

٣ - الصايغ، فاطمة، النظام القضائي البريطاني في منطقة الإمارات ١٨٩٢ - ١٩٤٦م، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، العدد الثامن والأربعون، ١٩٩٥م. وهو بحث غطى مرحلة بداية تكون القضاء البريطاني في الساحل من سنة ١٨٩٢م لغاية ١٩٤٦م، وللمؤلفة كتاب آخر عنوانه "الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق"، أبوظبي، الجمع الثقافي، ١٩٩٥م وتطرقت فيه أيضاً لجزئية النظام القضائي البريطاني في الساحل المتصالح.

٤ - إبراهيم، محمد، ويوسف، سهير، القضاء العرفي في مجتمع الإمارات، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٨م. وهو كتاب يقع في سبعة فصول ركز على الحديث عن القضاء العرفي في مجتمع الساحل المتصالح من حيث طبيعته ومبادئه وخصائصه. وتحدث أيضاً عن البيئة الطبيعية ودورها في تشكيل مجتمع الساحل المتصالح اقتصادياً واجتماعياً

وسياسياً. وتطرت الدراسة كذلك إلى الإدارة البريطانية في الساحل والتدخلات التي كان يمارسها المقيم البريطاني في بعض القضايا والأحكام. ولم تحفل الدراسة بأمر القضاء الشرعي ولا بالقضاء النظامي الحديث الذي نشأ لاحقاً.

٥ - الفارس، محمد، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج قراءة في الوثائق البريطانية، ج ١، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م. اختار الباحث نماذج من الوثائق البريطانية فنشرها بنصوصها وترجم مضمونها، وعلق عليها. وقد خصص لتطور القضاء في الساحل المتصالح الفصل الرابع، الصفحات ٢٤٧ - ٢٥٧، وعشر صفحات على ما فيها من معلومات مهمة لا تكفي لتغطية موضوع معقد وحيوي مثل هذا.

٦ - هيرد باي، فراوكة من الإمارات المتصالح إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، موتيفيت، ٢٠٠٧م. وتطرت في دراستها للسلطة القضائية في الساحل المتصالح في أربع صفحات ١٢٢ - ١٢٥، وهي معلومات قليلة لا تغطي تفصيلات عن الموضوع.

٧ - ويلسون، غريم، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، دبي، ميديا برهما، 2010. تطرق الكاتب في الفصل الثامن من كتابه لجوانب عدة من تاريخ القضاء في إمارة دبي وخاصة ما يتعلق منها بمجال قضاء البحر.

٨ - الوثائق البريطانية غير المنشورة.

ومن الوثائق التي استخدمتها في البحث سجلات وزارة الهند India Office Records والتي تحتوي على مجموعة كبيرة من الوثائق المتعلقة بالخليج العربي عامة وبالساحل المتصالح خاصة، حيث تتناول فترة زمنية تمتد إلى ما يقرب من قرنين ونصف أي منذ تأسيس الشركة البريطانية عام ١٦٠٠م حتى إلغاء حكومة الهند عام ١٩٤٧م، فقد حوت معلومات حول القضاء في المنطقة في بعض الملفات مثل IOR, 295/، IOR, R 1884/1/R/15 1850/2/IORR1. ومن الوثائق التي تم استخدامها في البحث أيضاً محتويات أرشيف وزارة السجلات العامة Public Record Office، وأهمها وثائق وزارة الخارجية البريطانية التي تحوي معلومات واسعة عن شؤون الخليج العربي عامة والساحل المتصالح خاصة. وقد توفرت معلومات حول الموضوع في بعض الملفات

PRO,FO371140251/. PRO,FO 371163068/PRO/FO 371157064/،

٩ - الوثائق البريطانية المنشورة:

منها The Persian Gulf Administration Reports وهو مجموعة تقارير حول المنطقة

بين سنتي ١٨٧٣م و١٩٥٧م. ووردت فيها معلومات حول القضاء في الأجزاء التاسع والعاشر والحادي عشر. ووردت معلومات أخرى حول الموضوع في Records of Emirates في الجزء الثاني عشر، وكذلك في Records of Dubai إذ تضمن الجزء السابع منها معلومات حول القضاء في المنطقة.

وفي ختام هذه المقدمة يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والتقدير لكل من قدم لي أي عون ومساعدة لإنجاز هذا العمل وإبرازه، وأخص بالشكر الجزيل جامعة الشارقة قسم التاريخ والحضارة والأستاذ الدكتور خالد السعدون على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، والذي كان لتوجيهاته السديدة وملحوظاته الدقيقة أعظم الأثر للوصول بالبحث إلى هذه المرحلة. كما أتقدم بالشكر الجزيل للمركز الوطني للوثائق والبحوث في أبوظبي على ما قدمه لي موظفوه من وثائق وكتب أمدتني بالمادة الأولية اللازمة وأشكر كذلك المكتبة الوطنية في هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، ومكتبة دارة الدكتور سلطان القاسمي ومركز جمعة الماجد ومكتبة جامعة الشارقة على مساعداتها القيمة لي في هذا المجال.

وأقدم أجزل الشكر لشخصيات فاضلة كان لها دور كبير في إمداد البحث بالمعلومات القيمة والمخطوطات النادرة من خلال مقابلتهم فأشكر كلاً من: السيد/ حماد الخاطري الشاعر والنسابة المعروف، والسيد/ علي المطروشي مدير متحف عجمان، والسيد/ إبراهيم الهاشمي، والسيد/ صديق الحاجة، والسيد/ أمين الشريف مدير المحكمة المدنية بدبي سابقاً، والدكتور محمد عبيد الكعبي رئيس محكمة الفجيرة، والدكتور محمد عبد الوهاب رئيس قسم التاريخ والحضارة الإسلامية في جامعة الشارقة والدكتور نور الدين الصغير والدكتور محمد الفارس والدكتور سيف البدواوي والدكتور عبد الوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بأبوظبي والدكتور فالح حنظل والدكتور حسين محمد المطوع، والسيد/ إبراهيم السجب، والسيد/ محمد المزروعى، والسيد/ عبد الغفار حسين الأديب المعروف، والمحامي محمد أمين غياث والسيد/ Tarence Clark والسيد/ Julian Walker.

وكما أخص بالشكر والتقدير أهلي وأصدقائي وزميلاتي، فأشكر كلاً من: عائشة القايدي لكل ما قدمته لي من العون والمساعدة وكذلك الأخت الزميلة موزة الدرعي لجهودها القيمة، وأيضاً الزميلة أسماء ذياب وكل من أفادني وأرشدني ووجهني في هذا البحث. وفي الختام أخص زوجي بالشكر الجزيل على ما قدمه لي من دعم معنوي ومادي مكّني من إنجاز هذه الدراسة فيجزى الله الجميع خير الجزاء.



تمهيد

الوضع السائد في الساحل المتصالح قبيل مدة البحث

القضاء لغة واصطلاحاً

إن القضاء كغيره من النظم الإسلامية تناوله علماء اللغة بمعاييرهم ومقاييسهم فأوضحوه وأجلوه لنا، كما تعرض له فقهاء الأمة الإسلامية، ووضعوا له ضوابط وموازين لإبراز حقيقته والكشف عن ماهيته، لذا لا بد من الوقوف أولاً عند تعريف القضاء لغةً واصطلاحاً. وقد ورد في عدد من المعاجم أن القضاء هو الحكم^(١) وأصله اللغوي: "قضاي من قضيت، وقلبت الياء لما بعد الألف همزة، وهو جمع قضايا، فيقال: استقضى فلاناً أي: جعله قاضياً"^(٢). وفي المعجم الوجيز "القضاء يأتي بمعنى الحكم فيقال قضى القاضي بين الخصوم، أي: حكم وفصل. وهو من عمل القاضي ورجال القضاء". "وهو مصدر قَضَى قُضَاءً: حَكَمَ وَفَصَلَ. ويقال قضى بين الخصمين، وقضى عليه، وقضى له، وقضى بكذا فهو قاضٍ والجمع قُضَاة"^(٣). والقضاء في المعجم الوسيط يأتي بمعنى "الأداء"^(٤)، فيقال: قضى الدين أي: أداه"^(٥).

أما مفهوم كلمة القضاء اصطلاحاً فقد اختلف فيها الفقهاء: فعرفه بعض الحنفية والمالكية بأنه: "الإخبار بحكم شرعي على وجه الإلزام"^(٦). وعرفه الشافعية بأنه: "إلزام من له إلزام بحكم شرعي"^(٧).

(١) الحكم بين الناس، انظر الشربيني، شمس الدين محمد بن محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج ٦، دراسة وتحقيق وتعليق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، ص ٢٥٧.

(٢) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج ١٥، بيروت، دار صادر، ١٩٩٤م، ص ١٨٦.

(٣) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، مصر، دار التحرير، ١٩٨٠م، ص ٥٠٦.

(٤) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، مكتبة الشروق، ط ٤، ٢٠٠٤م، ص ٧٤٣.

(٥) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مصر، المطبعة الأميرية، ط ٥، ١٩١٦م، ص ٥٤٠.

(٦) أبو فارس، محمد عبد القادر، القضاء في الإسلام، عمان، الأردن، دار الفرقان، ط ٤، ١٩٩٥م، ص ١٦.

(٧) الأغيش، محمد الرضا عبد الرحمن، السياسة القضائية في عهد عمر بن الخطاب وصلتها بواقعنا المعاصر، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للثقافة والنشر، ١٩٩٦م، ص ٢٧.

وهذه التعريفات تبين ما يلي: أن القضاء هو الإخبار عن حكم الله تعالى في القضية، وإظهار الحق المدعى بين الخصمين والحكم فيه إلزام للطرفين. وهدف القضاء هو فصل الخصومة وقطع النزاع. وذلك لا يكون إلا بعد الدعوى والترفع. فالتعريفات كلها تجمع على أن القضاء هو إلزام المتخاصمين والناس جميعاً بالحكم الشرعي وتنفيذه عليهم. وهو بهذا المعنى أمر لا بد منه لأي جماعة بشرية قلت أو كثرت، فتصطنع منه شكلاً أو آخر يصلح لمعالجة ما يشجر بين أفرادها من قضايا. ولم يكن مجتمع الساحل المتصالح خلال مدة البحث استثناء لهذه القاعدة، فيستحسن قبل الخوض في القضاء إلقاء نظرة سريعة على الأوضاع العامة التي كانت سائدة في ذلك المجتمع قبيل مدة البحث لأن الأنظمة عادةً تكون وليدة للأوضاع السائدة.

الساحل المتصالح وواقعه السياسي قبيل سنة ١٨٩٠م

أطلقت السلطة البريطانية على ساحل الخليج العربي الممتد بين جنوب شبه جزيرة قطر ومضيق هرمز اسم ساحل القرصان Pirate Coast في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي،^(١) وذلك لرغم بريطانيا أن النشاط البحري الذي كانت القبائل العربية وخاصة القواسم تقوم به يمثل قرصنة.^(٢) وأطلق على ذلك الساحل بعد ذلك اسم الساحل المتصالح Trucial Coast، حيث حصل الساحل على هذه التسمية باقتراح من الكابتن بريدو F. B Prideaux وهو ضابط من ضباط البحرية البريطانية^(٣)، وذلك على إثر عقد بريطانيا اتفاقية السلام البحري الدائم سنة ١٨٥٣م مع شيوخ الساحل المتصالح وبقيت هذه التسمية شائعة في الوثائق البريطانية ومستخدمة في المحافل الدولية للدلالة على المنطقة حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م^(٤).

وقد ارتبط التنافس الدولي في الخليج العربي ومنطقة إمارات الساحل في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي وبدايات القرن العشرين بتعاظم موجة المد الاستعماري التي كان من نتيجتها خضوع شعوب كثيرة في آسيا وأفريقيا للاستعمار الأوروبي. وكانت منطقة

(١) الحمادي، منى محمد، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٧ - ١٩٦٥، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨م، ص ٢١.

(٢) عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد، الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨ - ١٩١٤، دبي، دار القلم، 1997م، ص ١٩.

(٣) قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩٤٥ - ١٩١٤، القاهرة، دار الفكر العربي، 1973م، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٤) الظاهري، شمسة حمد، إمارات الساحل المتصالح ١٩٠٠ - ١٩٧١ رؤية وثائقية من أرشيف الوثائق البريطانية، أبوظبي، المركز الوطني للوثائق والبحوث، ٢٠١٠م، ص ١٥.

الخليج العربي وإمارات الساحل في هذه المرحلة مسرحاً للتنافس الاستعماري بين العديد من الدول لما تحتله المنطقة من موقع جغرافي وإستراتيجي^(١).

ونتيجة للصراعات المتواصلة والتنافس بين هذه الدول كانت الغلبة في النهاية لبريطانيا، التي تمكنت من فرض سيطرتها على منطقة الخليج وإمارات الساحل لمدة زمنية طويلة تقارب قرنين من الزمان، باعتبارها شرياناً حيوياً بالنسبة لإمبراطوريتها في الهند، وأيضاً لاعتبار الخليج أحد خطوط الدفاع الأمامية عن مستعمراتها في الهند^(٢). ولا تغفل الإشارة هنا عن رغبة بريطانيا في فتح أسواق جديدة في الشرق. ونتج عن هذه الهيمنة البريطانية تقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة متناحرة بما يضمن مصلحة المستعمر البريطاني.

واتسمت سياسة بريطانيا الرسمية تجاه منطقة الساحل في بداية الأمر بالمرونة وغلب عليها الطابع التجاري أكثر من الطابع السياسي إذ اكتفت بريطانيا في بداية الأمر بالإشراف على الشؤون الخارجية للمنطقة وممارسة نفوذها وهيمنتها في البحر والسواحل دون التدخل في الشؤون الداخلية لإمارات الساحل، ثم تحول نفوذها تدريجياً من النشاط التجاري إلى التدخل السياسي، ومن المرونة إلى العنف خصوصاً عندما أحست بريطانيا بأن مصالحها في المنطقة أصبحت مهددة من قوى أخرى وقوى محلية من جهة أخرى^(٣).

ويلاحظ أن الحكومة البريطانية أقامت سياستها الهادفة للسيطرة على إمارات الساحل منذ أن بدأ نفوذها في المنطقة على دعمتين: الأولى متمثلة في ترسيخ حالة التفكك التي أوجدتها منذ أن وصلت إلى تلك الأنحاء. أما الدعامة الثانية فكانت تتلخص في منع إمارات الساحل من الاتصال بأي دولة أخرى منافسة لبريطانيا في المنطقة^(٤). ولتحقيق هذه السياسة اتجهت بريطانيا لعقد معاهدات بينها وبين إمارات الساحل في ظروف غير متكافئة منذ عام ١٨٢٠م ومن خلال هذه المعاهدات خلقت سنداً قانونياً لوجودها في المنطقة، وبقيت هذه المعاهدات نافذة حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١م. ومن هذه المعاهدات الجائرة معاهدة السلام العامة في يناير ١٨٢٠م، التي أجبرت بريطانيا حكام الساحل على توقيعها. ونصت مواد تلك المعاهدة في مجملها على امتناع الأطراف العربية المتعاقدة امتناعاً نهائياً عن ممارسة جميع ما أطلقت

(١) العمري، أحمد علي، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مركز الوثائق والدراسات، 1988م، ص ٧.

(٢) راشد، علي محمد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦ - ١٩٧١، الإمارات، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ١٩٨٩م، ص ٢٧.

(٣) عبد الرحمن، الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨ - ١٩١٤م، ص ٩.

(٤) قاسم، جمال زكريا، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤، الكويت، دار البحوث العلمية، ط ٢، ١٩٧٤م، ص ٦ - ٧.

عليه بريطانيا "أعمال النهب والقرصنة" في البر والبحر^(١)، وعلى وقف الحروب والنزاعات المسلحة بين أمراء وشيوخ المنطقة، ومنع تجارة الرقيق. وكان من مواد هذه المعاهدة أيضاً تنظيم وتأمين الملاحة في الخليج العربي ومعاقبة المخالفين لذلك^(٢).

ولكي تضمن بريطانيا التزام شيوخ الساحل بالمعاهدة، وتتبع تطور نشاطهم البحري، والتعرف على أخبارهم بدقة، استحدثت منصب الوكيل الوطني في الساحل لأنه كان من الصعب على المقيم السياسي رصد كل ما يجري من أحداث في الساحل من مركزه في بوشهر، وعينت علي رضا أول وكيل وطني في الشارقة عام ١٨٢٣م، وبتعيينه تكون المرحلة الأولى من دور الوكيل الوطني قد بدأت^(٣). وبعد انقضاء ما لا يقل عن خمسة عشر عاماً على توقيع معاهدة السلام العامة، بدأت بعض القبائل تخفف من قوة تمسكها بالمعاهدة، مما أدى إلى وقوع عدة اشتباكات بحرية في الساحل أثرت سلباً على حرفة الغوص على اللؤلؤ التي كانت تمثل العمود الفقري لاقتصاد أهالي المنطقة. وأزعجت هذه الأحداث بريطانيا فخشيت أن تتأثر سفنها في الخليج العربي بهذه الاشتباكات فطلبت من شيوخ الساحل توقيع معاهدة جديدة عام ١٨٣٥م عرفت بمعاهدة الهدنة البحرية الأولى والتي فرضت بموجبها على القبائل الكف عن الاشتباكات البحرية لمدة ستة شهور من كل عام، كما ألزمت شيوخ المنطقة بالرجوع إلى ممثليها في الخليج في حال حدوث أي اشتباكات بحرية^(٤). وقد تم تجديد هذه الهدنة بعد ذلك بشكل سنوي حتى عام ١٨٤٣م حينما جددت لمدة عشر سنوات، وما إن انتهت حتى قام شيوخ الساحل المتصالح بالتوقيع على معاهدة الصلح أو السلم البحري الدائم عام ١٨٥٣م والتي كانت تكريساً للهيمنة البريطانية في المنطقة، حيث تضمنت هذه المعاهدة عشر مواد أعطت بريطانيا فيها لنفسها حق الإشراف على استمرار السلم في المنطقة واتخاذ ما يلزم لضمانه^(٥).

(١) عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد، تاريخ العرب الحديث ١٧٩٨ - ١٩٢٠، دبي، دار القلم، ١٩٩٢م، ص ١٧٦.

(٢) لوريير، ج.ج، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ١، المجلد الثالث، تاريخ إنجلترا، دارغارنت، ١٩٩٥م، ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) تميز الوكيل المحلي بأنه يختلف عن الوكلاء السياسيين بأنه لم يكن بريطانياً بل من أبناء الخليج والسبب في ذلك يرجع لأمرين لحساسية أهل المنطقة من كل ما هو أجنبي، وحتى يكون الوكيل أكثر قدرة على التفاهم مع أهالي المنطقة، إلا أنه لم يشترط فيه أن يكون من الساحل العربي في الخليج لكن اشترط أن يكون من طبقة التجار لضمان مصالح بريطانيا التجارية، وأن يجيد إلى جانب اللغة العربية لغات أخرى مثل الفارسية أو الهندية وأن يعرف الإنجليزية، كما اشترط أيضاً في الوكيل الدمثة والدبلوماسية حتى لا يتسبب بأي مشاحنات بين شيوخ المنطقة والحكومة البريطانية. انظر الصايغ، فاطمة، (الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح) ١٨٢٣ - ١٩٤٩، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، جامعة الكويت، العدد ٦٩، ١٩٩٣م، ص ٩٢.

(٤) الفيل، محمد رشيد، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ١٢١.

(٥) العابد، فؤاد سعيد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن ١٩، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨١م، ص ١٨٧.

وقد تعهد الموقعون عليها بعدم القيام بأعمال انتقامية ضد أي خروقات، بل عليهم أن يخبروا السلطات البريطانية عنها^(١) وهي التي ستتخذ الإجراء اللازم لذلك. والمثير في الأمر أن السطور الأولى من المعاهدة توحى وكأن الشيوخ أنفسهم وبمحض إرادتهم قد اجتمعوا واتفقوا على صيغتها وأسلوبها، بينما في الحقيقة أنها صيغت في كواليس السياسة البريطانية فلم يجد الحكام أمام التعنت البريطاني سوى التوقيع على بنودها^(٢).

ولعل العامل الذي دفع شيوخ الساحل لتوقيع المعاهدة هو رغبتهم في وقف المنازعات البحرية التي كانت تؤثر سلباً على مواسم الغوص على اللؤلؤ دون أن يدركوا أنهم بذلك فتحوا الباب على مصراعيه أمام التدخلات البريطانية التي سرّعت فقدهم قوتهم البحرية في الخليج. ثم تلتها سلسلة من المعاهدات والتي كانت من أهمها المعاهدة المانعة^(٣) في نوفمبر ١٨٩٢م. وتعتبر هذه المعاهدة نقطة التحول الثانية في تاريخ العلاقة بين بريطانيا والساحل المتصالح فبموجبها هيمنت الحكومة البريطانية على الشؤون الخارجية للساحل وأصبحت هي الممثل الرسمي لحكام الساحل في الأوساط الدولية كما أنها عزلت المنطقة عن العالم الخارجي. وقد أبرمت الاتفاقية مع شيوخ أبوظبي ودبي وعجمان والشارقة ورأس الخيمة، في أيام مختلفة من شهر مارس من عام ١٨٩٢م وقد ألزمت الاتفاقية الحكام بالبنود التالية:

- ألا يدخلوا في أي اتفاقيات أو مراسلات مع أي دولة سوى بريطانيا.
- ألا يسمحوا بإقامة وكيل لأي دولة سوى بريطانيا في أراضيهم.
- ألا يؤجروا أو يبيعوا أو يرهنوا أو يسمحوا بالتصرف في أي جزء من أراضيهم إلا لبريطانيا^(٤).

والأسباب التي دفعت بريطانيا لعقد تلك المعاهدة رغبتها في المحافظة على وضعها التجاري والإستراتيجي في الخليج العربي في وجه منافسة كل من: فرنسا وروسيا وألمانيا. إذ كان الفرنسيون يحاولون الحصول على موطن قدم في الساحل حتى أنهم حاولوا إقناع حاكم أم القيوين برفع العلم الفرنسي سنة ١٨٩١م. كما كان لفرنسا في عمان نشاط تجاري قوي وتعاون

Records of the Emirates, 1820-1958, Edited by Penelope Tuson, London: Archive (١) Editions, 1990, Vol.4,1871-1892, pp. 142-143

(٢) الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دبي، مركز الخليج للكتب، ١٩٩٧م، ص ١٣٤.

(٣) أي أنها منعت حكام الإمارات من مراسلة أو مفاوضة أو الاتفاق مع أي حكومة أجنبية عدا الحكومة البريطانية بالإضافة إلى عدم بيع أو رهن أو التنازل عن أي جزء من أراضي الإمارات إلا للحكومة البريطانية. انظر الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٧ - ١٩٦٥، ص ٣٠.

(٤) Records of the Emirates , 1820-1958, Vol. 4 , p. 243, op, cit (٤)

مع السكان الراغبين في رفع العلم الفرنسي على سفنهم. أما النشاط الألماني فتمثل في شركة فونكههاوس Wonckhaus الألمانية ومشروع خط سكة حديد بغداد الذي كانت ألمانيا تطمح أن يمتد إلى الكويت. أما روسيا فقد كانت تسعى بشكل حثيث للحصول على منفذ في الخليج العربي^(١). وبالرغم من هذه المنافسات القوية إلا أن بريطانيا تفوقت عليهم جميعاً وذلك بعد توقيعها عدداً من المعاهدات مع الدول الأوروبية ذاتها^(٢).

ولقد نتج عن هذه الشروط الإلزامية لتلك الاتفاقيات أن بدأت المنطقة تعيش في عزلة شبه تامة ومما زاد الأمر سوءاً أن بريطانيا بالإضافة إلى سياسة العزلة التي اتبعتها أهملت طوال مدة وجودها الشؤون الداخلية للساحل المتصالح. والواقع أن عدم تدخلها في الشؤون الداخلية كان أمراً مقصوداً من أجل زيادة بذور الشقاق والصراع بين الحكام بما يخدم مصالحها في المنطقة ويعزز وجودها^(٣). كما أن مصالح بريطانيا في تلك الحقبة كانت مقصورة على البحر لحماية ملاحتها وتجارها دون الدخول في البر، وذلك لامتلاكها قوة بحرية تساعد على السيطرة على الخليج، ولخوفها من أن يجرها دخولها في البر الخوض في صراعات قبلية داخلية مما يعرضها لخسائر كبيرة، لا سيما أن مناخ المنطقة صحراوي يصعب تحمله وفي الوقت نفسه لا توجد في الداخل موارد يمكن أن تستفيد منها^(٤).

لذلك نجد أن بريطانيا لم تُقدِّم منذ بداية وجودها في المنطقة إلى منتصف القرن العشرين أي خدمات فعلية لمصلحة شعوب المنطقة، كما لم تسمح بأي شكل من أشكال التغيير، لذا عانت المنطقة سنوات طويلة من التخلف والفقر^(٥). وقد جعل ذلك سكان المنطقة يعانون من أجل إيجاد لقمة العيش، فكان من الصعب عليهم مواكبة التطور الحضاري للعصر في الوقت الذي كانت الدول العربية الأخرى تشهد تغيرات سياسية واقتصادية واسعة^(٦).

ويلاحظ أن إمارات الساحل المتصالح كانت متقاربة التنظيم ومتشابهة القيم والعادات والأعراف

(١) محمد، عبد القوي فهمي، مشيخات الساحل العماني ١٨٩٢ - ١٩٥٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب،

جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٤٣.

(٢) شراب، ناجي صادق، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في السياسة والحكم، العين، دار الكتاب الجامعي، ط ٢، ١٩٨٧م، ص ٤٢.

(٣) العيدروس، محمد حسن، دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٩م، ص ١٣٣.

(٤) القايدي، عائشة سعيد، الخدمات المصرفية في إمارات الساحل المتصالح ١٩٤٥ - ١٩٧١، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢م، ص ١٧.

(٥) زحلان، روز ماري وآخرون، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م، ص ١١٨.

(٦) العيدروس، محمد، التطورات السياسية في الإمارات العربية ١٩٣٢ - ١٩٧١، دبي، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢م، ص ٧٦.

لأنها تشكل مجموعة متجانسة من مختلف العشائر القبلية والتي تؤلف سكان هذه الإمارات. ويمثل الحاكم مركز الاستقطاب في كل إمارة تلتف من حوله القبائل وتمنحه ولاءها حسب قدرته على تقديم المغريات لها. وأهم تلك المغريات بعد الأعطيات المالية توفير الأمن لرعاياه. ويعتبر حاكم كل إمارة هو صاحب القرار بمساعدة من كبار رجال القبيلة ومستشاريه الذين يلجأ لهم في حل مشكلات الإمارة الداخلية والخارجية. وكان كل حاكم من حكام الإمارات الساحل المتصالح يعين في المناطق البعيدة التابعة لإمارته ممثلين دائمين له يطلق عليهم اسم الولاة. وكانت سيطرة الوالي على الأمور في ولايته تعد بمثابة اعتراف من سكانها ومن شيوخ قبائلها بشرعية سلطة الحاكم الذي عينه^(١). إلا أنه في كثير من الأحيان كان الحاكم يفقد السيطرة على الوالي عندما يعلن الوالي نفسه حاكماً مستقلاً في أول فرصة مناسبة. فكان من الصعب اتباع المركزية في إدارة وحكم المشيخات الكبيرة خاصة مع بطء وسائل المواصلات في تلك الحقبة قبيل ظهور النفط. لذلك كان الحاكم يختار بعض إخوانه أو أبنائه أو من أقربائه المخلصين^(٢)، ليكونوا مسؤولين عن الولايات البعيدة عن عاصمته درءاً لخطر الحركات الانفصالية سواء من الوالي أو من السكان أنفسهم^(٣).

وبالرغم من رضوخ حكام الساحل للهيمنة البريطانية في المنطقة إلا أن الطبيعة البدوية ظلت راسخة لدى شيوخ الساحل، فالحاكم أو الشيخ لديه القدرة بسلطته التي يدين لها البدو المواليون له والتابعون لقبيلته أن يصدر أمراً في وقت الشدة فيجتمع الأفراد في وحدة جماعية والتفاف ضد أي معتد عليهم، مع اختلاف أماكن إقامتهم سواء في المناطق الصحراوية أو المناطق الساحلية. وقد وضع البريطانيون في حسابهم هذه النخوة بين القبائل والإمارات فجاهدوا في الوقوف ضد أي محاولات للتحالف بين هذه الإمارات ومثال ذلك معارضتهم تحالف إمارة عجمان وأم القيوين^(٤).

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي في الساحل المتصالح فكان لا يختلف عن وضع بقية إمارات الخليج العربي التي عانت من السيطرة الاستعمارية وما نجم عنها من تبعية اقتصادية للسوق الرأسمالية الغربية. وقد مارس سكان إمارات الساحل المتصالح على مر العصور مختلف الأنشطة الاقتصادية تبعاً للظروف الطبيعية والعلاقات الاجتماعية التي قامت على سواحل الخليج العربي. فاتصف البنيان الاقتصادي القديم لإمارات الساحل بأنه بدائي بسيط وتقليدي، حيث ارتبط اقتصاد الساحل قبل اكتشاف النفط، بصناعة الغوص على اللؤلؤ التي ازدهرت

(١) هيرد باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، مجموعة موتيفيت للنشر، 2007م، ص ٨١.

(٢) الشامسي، عبد الله حمد، الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الإمارات، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مطابع البيان التجارية، ٢٠٠٠م، ص ٢٦.

(٣) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٨٢.

(٤) قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص ١٢٨.

طوال القرن التاسع عشر وأوائل النصف الأول من القرن العشرين حتى اكتُشف اللؤلؤ المستزرع فقل الطلب على اللؤلؤ الطبيعي^(١). ويلاحظ أن مشيخات الساحل كانت أكثر حظاً من مناطق الساحل العربي الأخرى في حصتها من إيرادات تلك الصناعة.

وكان السكان بحاجة إلى النقد الذي يوفره تسويق اللؤلؤ لشراء ضروريات الحياة مثل الأرز والشاي والقهوة والسكر والمنسوجات والخشب التي لم ينتجوها بأنفسهم^(٢). وكانت هناك وسيلتان أساسيتان يحصل عن طريقهما السكان على النقد إما من صيد اللؤلؤ أو من تجارة العبور^(٣). وقد ساعد البريطانيون على ازدهار هذه التجارة عندما فرضوا صلحاً بحرياً دائماً بين الإمارات عام ١٨٥٣م بالشكل الذي سلف بيانه.

وقد بلغ عدد قوارب صيد اللؤلؤ التي تبحر من موانئ الساحل سنة ١٨٨٩م - ١٨٩٠م حوالي ١٨٤٠ قارباً. تتوزع على موانئ إمارات الساحل المتصالح كما يظهر الجدول الآتي:

جدول رقم ١^(٤)

الإمارة	عدد القوارب
الرمس	10
رأس الخيمة	35
جزيرة زعاب	25
أم القيوين	55
الحميرية	20
عجمان	40
الشارقة	350
دبي	950
أبوظبي	355
المجموع	1840

(١) شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في السياسة والحكم، ص ٥٥.

(٢) عبد الله، محمد مرسي، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥، لندن، مركز لندن للدراسات العربية، المجلد الرابع، ١٩٩٧، ص ٣٢٠.

(٣) سلوت، ب. ج، عرب الخليج في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية ١٦٠٢ - ١٧٨٤، ترجمة عايدة خوري، أبوظبي، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، ١٩٩٣م، ص ١٠٠.

(٤) The Persian Gulf Administration Report, 1873-1947, England: Archive Editions, 1986 (٤) Vol. III, 1889-1890, p. 7

ومن ركائز اقتصاد الساحل قبل النفط صيد السمك الذي كان يشكل قطاعاً ذا أهمية في الساحل كله لصلته بغذاء الناس^(١) وترتبط به عملية تمليح السمك^(٢) بطريقة بدائية جداً، وكان السمك المملح يباع بأسعار جيدة في الأسواق الأجنبية مثل زنجبار وموريشيس والهند^(٣).

وهكذا كان البحر عماد حياة سكان الساحل باعتمادهم على صيد اللؤلؤ وصيد الأسماك، مما جعل الحاجة ماسة لصناعة السفن، وغدت هذه الصناعة وسيلة للعمل والإنتاج لسكان الساحل، فتفنن سكان الساحل في صناعة السفن الخاصة بالغوص وصيد الأسماك^(٤). فكان يجري بناء عدد معين من السفن الشراعية، معظمها في أم القيوين. وبلغ متوسط عدد السفن التي كانت تُنزل إلى البحر سنوياً، حوالي ٢٠ سفينة في أم القيوين و ١٠ سفن في دبي، وخمس سفن في الشارقة^(٥) وذلك في مطلع القرن العشرين.

وفي عام ١٨١٩م أصيب اقتصاد إمارات الساحل المتصالح بالعجز والكساد، بعد أن دمر البريطانيون أسطول القواسم ثم معظم السفن الراسية على شواطئ الساحل. كما أصيبت صناعة السفن المحلية بضربة قوية مما قلص كثيراً من عدد السفن المحلية التي تبحر في مياه الخليج. وكانت السفن التي بنيت بعد ذلك أصغر وأقل قدرة على الإبحار مسافات بعيدة وذلك نتيجة القيود التي فرضتها بريطانيا كجزء من الاتفاقيات التي تم توقيعها مع شيوخ الساحل. ومع تقلص الفرص التجارية وانكماشها فقد اضطر سكان المنطقة إلى زيادة اعتمادهم على الدخل القليل الذي يحصلون عليه من صيد اللؤلؤ^(٦).

وفي عام ١٨٦٢م أنشأت بريطانيا خطاً للسفن البخارية بين بومبي والخليج العربي لربط مستعمراتها في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي انعكس على حجم التجارة في منطقة الخليج العربي والتوسع في حركة الشحن البحري والنمو التجاري في موانئ الخليج العربي مما ضاعف من كفاءة المواصلات وزيادة سرعتها حيث بدأت تأتي البضائع بسفن من أوروبا والهند إلى

(١) مرسي، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥، المجلد الرابع، ص ٣٣٢.

(٢) ومنها القباب والصدى والكنعد حيث تشرح وتنظف ثم تملح ويتم تخزينها فيما يسمى البرك المنتشرة على الساحل والمبنية من أحجار الجبال والجص. انظر الشامسي، نجيب عبد الله، اقتصاديات الإمارات قبل ١٩٧١م، د. م حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ١٩٩٥م، ص ١٥٢.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) حسون، ابتسام عبد الأمير، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أطروحة ماجستير غير منشورة، بغداد، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٨٣م، ص ١٦٦.

(٥) لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ٢، المجلد السادس، جغرافيا، ص ٦٢.

(٦) الفهيم، محمد عبد الجليل، من المحل إلى الغنى قصة أبوظبي، لندن، مركز لندن للدراسات العربية، ١٩٩٦م، ص ٢٠.

المنطقة^(١). وأسهم ذلك في تقليص دور السفن الشراعية العربية التي لم تعد قادرة على منافسة البواخر في سرعتها وكمية حمولتها وانخفاض تكلفة النقل على ظهورها.

أما بالنسبة للصناعات المحلية فكانت قليلة ولا يُصدر منها شيء، فعرفت مناطق الساحل بعدد من الحرفيين لسد حاجة المجتمع لبعض المنتجات، وقد ساعدها على ذلك وجود المواد الأولية من البيئة ووفرة الأيدي العاملة المدربة المتوارثة للمهنة ووجود السوق لبيع تلك المنتجات. ومن هذه صناعة العباءات من صوف الغنم الناعم والتي كانت تصنع في الشارقة، كذلك صناعة الخناجر في رأس الخيمة. وكان يتم تصنيع قرب الماء والسقاء من أجل تخثير الحليب ومهود الأطفال المعلقة^(٢) وصناعة الحصر^(٣) والدعون^(٤) والسدو^(٥) والتلي^(٦) وصياغة الذهب والفضة ودباغة الجلود^(٧).

واشتغل قطاع من سكان الساحل المتصالح بالنشاط التجاري، فكانت للساحل علاقات تجارية واسعة مع الهند وإيران وأفريقيا. والسلعة ذات الأهمية القصوى في التصدير كانت اللؤلؤ حيث كان يصدر كله إلى الهند، بقيمة بلغت مع بدايات القرن التاسع عشر ٦٧ لكا^(٨) من الروبيات في السنة. أما السلعة الثانية من حيث القيمة فهي صدف عرق اللؤلؤ^(٩) والتي

(١) الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً 1862 - 1965، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠م، ص ٢٨، ٣٠.

(٢) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٩٢.

(٣) جمع حصير، يصنع من سعف النخيل ويستخدم كفرش في المنزل. انظر عبد الله علي الطابور، فاطمة مسعود المنصوري، عبد الله عبد الرحمن، مدخل للتراث الشعبي في الإمارات، إشراف حسن النابودة، العين، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٢م، ص ٢٨٩.

(٤) جمع دعن لفظ فصيح لحزمة من جريد النخل وقد جردت عنه أوراقه، وقد **يسف** بالخصوص خوص النخل ويبيع في السوق. وكانوا يصنعون منه البيوت القديمة المسماة عشيش. انظر حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مقدمة ومراجعة الدكتور غسان الحسن، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، ط ٢، ١٩٩٨م، ص ٢٤٣.

(٥) هو النسيج الذي يغزل من القطن أو الصوف أو الوبر أو الشعر. انظر حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٩٢.

(٦) خيوط من الزري اللامع، وهو غزل ملون ذهبي أو فضي تزين به النساء صدور ثيابهن. المرجع نفسه، ص ١٢٧.

(٧) العبودي، ناصر حسين، صفحات من آثار وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة، العين، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٢م، ص ١٦٩.

(٨) كل ١٠٠ ألف روبية تسمى لك بالحساب الهندي، مقابلة بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م مع السيد/ عبد الله المطيري مستشار ومدير تنفيذي لقطاع المواقع الأثرية في دبي، وخبير في العملات المتداولة في الخليج وله مؤلف بعنوان المسكوكات الإسلامية.

(٩) عبارة عن طبقات سميكة من مادة لؤلؤية غالباً ما تغطي الجزء الداخلي من المحارة بالكامل. انظر هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٨٣.

كانت قيمتها ما بين سنتي ١٩٠٤م و١٩٠٧م^(١) ثلث لك من الروبيات^(٢). أما التجارة الداخلية في الساحل فكانت ذات قيمة قليلة، وكان السكان في الداخل يتمتعون في منعزلاتهم بما يشبه الاكتفاء الذاتي، والعلاقات التجارية بينهم وبين المدن محدودة. وكانت واحة البريمي تعتبر أهم مركز للتجارة الداخلية ومع ذلك لم تكن فيها محلات تجارية، بل كان يقام فيها سوق بعد كل ظهيرة في مكان مكشوف بأحد أحيائها وفيه يقوم السكان بتبادل السلع بطريق المقايضة. أما السلع المستوردة التي كانت تعرض في السوق المحلي فهي متمثلة في الأرز والقمح والشعير وكذلك القطن والأقمشة والأخشاب والحبال لصناعة السفن وكلها من فارس والهند^(٣).

وكانت عمليات الاستيراد والتصدير تتم عن طريق ميناء دبي باعتباره الميناء الوحيد الصالح لرسو البواخر^(٤) في الساحل المتصالح حينئذٍ، خاصة بعد تدهور أحوال ميناء لنجة^(٥). وقد أصبح مركزاً لتوزيع السلع المستوردة على ساحل شبه الجزيرة العربية الممتد من رؤوس الجبال وقطر^(٦). أما مدن الساحل فكانت توجد بها أسواق تضم محلات تجارية وكان معظم تجارتها في أيدي تجار من الهنود والفرس. إذ شجعت سياسة الانفتاح الاقتصادي خاصة في دبي هذه الجاليات فكان للتجار الهنود سوق خاص بهم يعرف باسم "البانيان"^(٧) حيث تقع مساكنهم ومحلاتهم. وكان إقبال أهل المنطقة قليلاً على الاشتغال بالتجارة، باستثناء تجارة اللؤلؤ^(٨). فقام هؤلاء الهنود بالمتاجرة بالبضائع الهندية من ملابس وعطور^(٩). وذكر لوريير مثلاً سوق أبوظبي فذكر أنه احتوى على ما يزيد عن ٧٠ دكاناً من كل الأجناس، حيث يملك

(١) لوريير، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ٢، المجلد السادس، جغرافيا، ص ٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٣) البوريني، أحمد قاسم، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، د. م، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1957م، ص ٦٩.

(٤) لوريير، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ٢، المجلد السادس، جغرافيا، ص ٦١.

(٥) كانت لنجة من الموانئ الرئيسية في الخليج العربي ومن المحطات المهمة لسفن شركات الملاحة التجارية، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي بالقرب من مضيق هرمز، وكانت تحكم من قبل القواسم ولكن في عام 1899م سقطت إمارة القواسم في لنجة لتصبح منذ ذلك الوقت تحت سيطرة فارس. انظر الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً ١٨٦٢ - ١٩٦٥، ص ٤٢ - ٤٣.

(٦) لوريير، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ٢، المجلد السادس، جغرافيا، ص ٦١.

(٧) البانيان من الهندوس وهي إحدى الفئات التجارية في الهند اقترنت تاريخها بالاتجار مع الخارج حيث تكاثر عددهم بالساحل بعد ١٨٨٥م كوكلاء وعملاء للشركات البريطانية والهندية في بومباي. انظر القاسمي، نورة محمد، الوجود الهندي في الخليج العربي ١٨٢٠ - ١٩٤٧م، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، ط ٣، ٢٠٠٧م، ص ١٠٨.

(٨) عبد القوي، مشيخات الساحل العماني ١٨٩٢ - ١٩٥٢، ص ٣٤٨.

(٩) الصايغ، فاطمة حسن، المراحل التاريخية لحركة التطور في إمارة دبي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، جامعة الكويت، العدد ٩٤، ١٩٩٩م، ص ٨٠.

الفرس ٤٠ دكاناً، والهندوس ١٩ دكاناً، والعرب ١٠ دكاكين^(١).

كذلك شهدت تجارة الأسلحة المتمثلة في البنادق والذخيرة نمواً كبيراً في منطقة الساحل خلال السنوات بين ١٨٨٣م - ١٩٠٦م، حيث كانت عجمان هي السوق الرئيسي للساحل المتصالح، باعتبار أنها المستودع الرئيسي للأسلحة^(٢). وفي تقرير الملا حسين الوكيل المحلي في الشارقة في ٢٦ / ٨ / ١٨٢٨ إلى العقيد هنيل Colonel S.Hennel المقيم البريطاني في بوشهر ذكر أن الشيخ راشد بن حميد النعيمي ١٨٢٠م - ١٨٣٨م حاكم عجمان في إحدى حروبه قد أرسل ستة جمال إلى عجمان لإحضار البارود والرصاص^(٣). ويذكر الكولونيل مايلز Miles في تقريره أن حاكم أم القيوين الشيخ أحمد بن عبد الله المعلا ١٨٧٣ - ١٩٠٤ كان يرسل هدايا لسلطان زنجبار وفي المقابل يرسل له السلطان كمية من البارود والرصاص^(٤). إلا أن التجارة أصبحت أخيراً عامة وانتقلت غالبيتها إلى دبي ثم إلى بقية إمارات الساحل المتصالح. وأدى انتشار السلاح في أيدي السكان إلى مخاوف كل من البريطانيين وشيوخ الساحل لأسباب أمنية، مما أدى إلى عقد اتفاقية مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج سنة ١٩٠٢م يتعهد فيها خمسة من شيوخ الساحل بأن يمنعوا إدخال الأسلحة إلى أراضيهم بغرض التسويق أو إعادة التصدير. وبالرغم من محاولات بريطانيا المتكررة الحد من هذه التجارة إلا أنها ظلت حية في الساحل إلى أن ماتت موتاً طبيعياً سنة ١٩١٤م بعد أن أغلقت السلطات البريطانية مستودع الأسلحة الرسمي في مسقط^(٥).

أما بالنسبة للزراعة في إمارات الساحل المتصالح فقد فرضت قسوة الظروف الطبيعية من قلة المياه وندرة الأراضي الصالحة للزراعة أن تكون أشجار النخيل هي أساس الزراعة في المنطقة، حيث لديها قدرة على تحمل الجفاف وملوحة الأرض، ولا تتطلب جهداً كبيراً أو رعاية دائمة وثمارها يسهل حفظها وتناولها دون سابق إعداد، كما يسهل تجفيفها، بالإضافة إلى قيمتها الغذائية العالية^(٦).

وكان الساحل يفتقر إلى الطب الحديث نظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية وقلة الوعي العام،

(١) لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ٢، المجلد الثاني، جغرافيا، ص ١٤٣.

(٢) لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ١، المجلد العاشر، تاريخ، ص ١١٧.

(٣) IOR/R/15/1/44, No. 162, Letter from Mulla Hussain, Agent at Sharjah, to Colonel s. Hennell, British Resident in Bushire, dated 26th August 1828

(٤) The Persian Gulf Administration Report, 1883-1890, Vol. III 1884-1885, p. 5, op, cit(٤)

(٥) السعدون، خالد، بريطانيا وتجارة السلاح في الخليج العربي ١٨٩٨ - ١٩١٤ دراسة وثائقية، الشارقة، جامعة الشارقة، ٢٠٠٨م، ص ١٤٨.

(٦) عبد القوي، مشيخات الساحل العماني ١٨٩٢ - ١٩٥٢، ص ٣١٠.

ولذلك كان سكانه يعتمدون على الطب الشعبي. وظلت هذه الممارسات الطبية سائدة حتى بدأ دخول الخدمات الطبية الحديثة على أيدي أطباء البعثات التبشيرية. ففي عام ١٩١٨ زار بول هاريسون Hurrison Paul^(١) أبوظبي واستطاع فتح عيادة صغيرة نجح من خلالها في استقطاب عدد كبير من المرضى وأجرى فيها عمليات جراحية^(٢).

أما بالنسبة للتعليم في الساحل فقد كان يقتصر على التعليم عند المطوع^(٣) أو المطوعة حيث يتم تعليم الأطفال مبادئ الكتابة والقراءة. ويكون التدريس في منزل المطوع والمطوعة أو في المسجد. وكان اتصال سكان الساحل المتصالح بالعالم الخارجي قليلاً، حيث اقتصر الاحتكاك بالثقافات الأخرى على فئة التجار الذين لهم علاقات تجارية مع الدول مثل الهند وإيران وتعرفوا عن طريق السفر على حضارة وثقافة تلك البلدان^(٤). وبهذا فقد اقتصر الاحتكاك بالثقافات الأخرى على سكان الساحل المطلين على مياه الخليج العربي، أما سكان الداخل فظلوا بعيدين عن الثقافات الأخرى.

وكان القضاء في ذلك المجتمع محكوماً بالظروف السائدة فيه. فعلى الرغم من بساطة الحياة وقلة عدد السكان وانتشار الفقر والأمية إلا أن الحياة لا تخلو من وجود المشكلات في مختلف المجالات. وكان حل تلك القضايا يتم عن طريق حكام الإمارات أو عن طريق رؤساء القبائل وقضاة العرفيين فكان حاكم الإمارة هو الأمر النهائي لأفراد قبيلته يشرف على كل شيء يتعلق بمعيشتهم وأحوالهم، وكان يحكم في النزاعات بين الأفراد ويفرض الغرامات أو أحكام السجن^(٥).

أما فيما يتعلق بقضايا الغوص فمنذ أن دخل شيوخ الساحل في اتفاق الهدنة الدائمة ١٨٥٣م للحفاظ على السلام في البحر أخذت الحكومة البريطانية على عاتقها من خلال المقيم السياسي البريطاني في بوشهر مسؤولية البت في جميع النزاعات المتصلة بهذا النشاط. ثم

(١) يعتبر الدكتور بول هاريسون من أوائل المبشرين الذين قاموا برحلات واسعة في داخل شبه الجزيرة العربية وقدموا خدمات طبية واسعة للقبائل التي تعيش في تلك المنطقة وذلك منذ بدايات سنة ١٩٠٩م. انظر الدرعي، موزة عويص، إمارات الساحل المتصالح في انطباعات طبيب أمريكي عام ١٩١٨م، الإمارات العربية المتحدة، دار كتاب للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص ٤١.

(٢) المندوس، فيصل محمد عبد الله، تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٩ - ١٩٧١، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠٩م، ص ١٧ - ١٩.

(٣) رجل ذو علم بالأمور الدينية فضلاً عن معرفته القراءة والكتابة.

(٤) فواز، ناديا محمد علي، طبقة كبار تجار الإمارات ودورهم الحضاري في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة جامعية لدبلوم الدراسات العليا غير منشورة، بيروت، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٨م، ص ٢٦ - ٢٧.

(٥) الفهيم، من المحل إلى الغنى قصة أبوظبي، ص ٢.

تالاهما تطورات قضائية مهمة جرت في الساحل قبيل مدة الدراسة في عام ١٨٧٩م حين حاولت بريطانيا تعزيز موقفها في المنطقة وزيادته تأثيرها فيها من خلال استغلال فرصة حدوث بعض الاضطرابات البحرية، والتي نجمت عن هروب تجار اللؤلؤ والغاصة، ممن كانوا يقتربون من الممولين ثم يهربون من إمارة لأخرى حين يعجزون عن تسديد ديونهم. وعندما تتم ملاحقتهم من قبل الدائنين، تحدث مناوشات فيما بينهم، حتى أن بعض تلك المناوشات حصلت على ظهور السفن، مما أثار مخاوف البريطانيين، بأن تؤثر تلك المعارك على السلام البريطاني Britannica Pax فعقدت بريطانيا عام ١٨٧٩م^(١) اتفاقية مع جميع شيوخ الساحل المتصالح، تضمنت تعهداً من شيوخ الساحل بتسليم الهاربين من المدينين والمختالين، لا سيما غواصي اللؤلؤ والبحارة، ممن ينتقلون من منطقة خاضعة لسلطة حاكم ما لأخرى تحكمها سلطة حاكم آخر^(٢). وقد نص هذا الاتفاق على أن يكون كل شيخ مسؤولاً عن ديون الهاربين، ممن يتخلف عن تسليمهم إلى حكامهم الشرعيين، فضلاً عن تغريم الشيخ مبلغ خمسين تالر ماريا تريزا^(٣) عن كل هارب لا يقوم بالتبليغ عنه. كما بات الشيخ معرضاً لغرامة قيمتها مائة تالر ماريا تريزا، إن سمح للمدين الهارب بالتوجه إلى مغاصات اللؤلؤ وممارسة عمله. فإن وقع خلاف في الرأي حول وقائع وملايسات تسليم الهاربين، رفعت القضية إلى مجلس عرقي يرم حكمه نهائياً بمصادقة المقيم السياسي البريطاني عليه^(٤). ويلاحظ هنا أن هذه الاتفاقية تعتبر أولى الاتفاقيات التي منحت السلطات البريطانية حق التدخل في شؤون البلاد الداخلية وفرض أحكام وغرامات حال مخالفة أي من نصوص الاتفاقية. وجاءت بعد ذلك تطورات لافتة للنظر في المجال القضائي سيتم تناولها في الفصل التالي.

(١) سنة ١٩٧٩م تمكن الكولونيل بيلي Pelly المقيم السياسي في الخليج من إقناع حكام الساحل المتصالح بتوقيع اتفاقية لتبادل تسليم المدينين الفارين. انظر

Records of Dubai 1761-1960, Edited by Anita L. p. Burdett, London Archive Editions, 2000 Vol. 1 1761-1908, PP.151-153.

(2) Mutual agreement entered into by the Trucial Chiefs of the Oman Coast through the medium of Haji Abul Cassim, especially deputed on this service , and Haji Abdur Rahman, Government Agent, Arab , Coast, written on the 3rd Rajeb 1296,Corresponding with 24th June 1879, Records of Dubai 1761-1960 ,Vol. 1,PP. 151-153,op,cit.

(٣) Maria Theresia Taler عملة نقدية سُكّت في النمسا في عام ١٧٨٠م وانتشر تداولها في العديد من دول العالم ومن ضمنها منطقة الساحل المتصالح، حيث بدأ تداولها قبل عام ١٨٣٠م، ولما جاءت الروبية الهندية أصبح قيمة التالر تعادل روبيتين ونصف من روبيات الملك وليم والملكة فكتوريا، وتذكر العديد من المراجع هذه العملة باسم ريال أو دولار. مقابلة بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٢م مع السيد/ عبد الله المطيري.

(٤) لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ١، مجلد ٩، تاريخ، ص ٤٧.

الفصل الأول

القضاء العرفي

العرف القبلي

لقد كان العرف هو الملاذ الوحيد الذي يلجأ إليه الفرد في القضايا الاجتماعية، ويُعد القانون السائد قبل نشوء الدول، وقيام السلطات التشريعية والتنفيذية. إذ يدفع الفراغ السلطوي الأفراد والجماعات إلى الاحتكام إليه، تحت ضغط الحاجات والظروف، بسبب غياب المشرع الذي يضع المجتمع بأكمله تحت مظلة الضوابط والقواعد المتعارف عليها، بغية فرض النظام^(١). ويعتبر العرف أحد الأساليب الناجحة المعتمدة في حل المنازعات والاختلافات، التي تنشأ بين أفراد المجتمع عن طريق محكمين ارتضاهم الجميع لتطبيق قواعده. ويتولى تنفيذ قراراتهم رئيس المجموعة، كشيخ القبيلة مثلاً حيث يتولى ضمان تطبيق تلك الأحكام مستمداً قوته من سلطان العرف من جهة وسلطته القبلية من جهة أخرى^(٢).

والعرف لغة هو المعروف، وهو خلاف النكر، ومعناه ما تعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم^(٣). والعرف اصطلاحاً هو ما جرى عليه الاتفاق بين الناس في أمر ما، وصارت مخالفته منكراً لديهم بحكم اعتيادهم عليه وألفتهم له سواء في أقوالهم أو أفعالهم. وليس المراد بهذا كل ما عرفه جميع الناس بل ما عرفه أهل العقول الرشيدة، والطباع السليمة فلا يُعد عرفاً ما يفعله فريق من الناس أو يقومون به مما هو ضار أو فاسد أو عابث لا خير ولا مصلحة فيه، كأن يعتاد قوم الكذب أو شرب الخمر أو لعب الميسر أو التعامل بالربا، يتمرسون بذلك حتى يصير عرفاً لهم، فإنه لا يدخل في العرف الذي اعتبره الإسلام، وجعله من موازين الأحكام، حتى لقد

(١) منصور، محمد إبراهيم، ويوسف، سهير عبد العزيز، القضاء العرفي في مجتمع الإمارات، العين، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٨م، ص ٦٠.

(٢) العلمي، رشاد، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، مصر، دار الوادي للتوزيع والنشر، ١٩٨٥م، ص ٥٧.

(٣) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج ٢، طهران، مؤسسة الصادق، ١٤٢٦هـ، ص ٥٩٥.

قبل المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً^(١) والعرف بذلك هو "ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع بالقبول، وهو حجة أيضاً لكونه أسرع إلى الفهم"^(٢).

ويعرف الفقهاء العرف بأنه "ما ألفه الناس واعتادوا عليه، واستقر في نفوسهم من جهة العقول، وتلقته طبائع السليمة بالقبول" ويقصد بالاعتقاد هو اعتياد الناس أو جماعة منهم على قول أو فعل أو سلوك معين، مع اعتقادهم بالإنزام لهذا السلوك^(٣). والالتزام بالعرف يستند إلى عوامل عديدة، بعضها ينبع من خارج الإنسان، وبعضها ينبع من داخله لكنها جميعاً ترد في النهاية إلى نوازع الإنسان، وما جُبِلَ عليه من سعي إلى الأمان النفسي والاقتصادي في مواجهة الآخرين^(٤).

الأسباب الداعية إلى وجود العرف

لقد كانت الحياة القبليّة التي عاشها أبناء قبائل الساحل المتصالح^(٥)، سواء في الصحراء أو في المناطق الزراعية أو الجبلية أو الساحلية، تخضع لأنماط سلوك نابعة من أعرافها وتقاليدها وعاداتها وقيمها، مما جعلها نظاماً اجتماعياً محدداً يلتزم الجميع باحترامه، والخضوع له وعدم مخالفته. وخلال تعايش أبناء الساحل المتصالح مع بعضهم البعض لا بد أن تظهر احتكاكات بين الأفراد المنتمين لقبائل وعشائر مختلفة، وقد تُولّد هذه الاحتكاكات منازعات على

مراعٍ

-
- (١) الجنابي، أحمد قاسم، تهذيب مصطلحات القضاء الشرعي المعاصر، المحور الرابع من كتاب وقائع ندوة القضاء الشرعي، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ج ٢، ٢٠٠٦م، ص ٨٦٠.
 - (٢) الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص ١٠٦.
 - (٣) سالم، جاسم علي، العرف في القانون الخاص لدولة الإمارات العربية المتحدة مركزه ومفهومه، مجلة الحقوق، السنة التاسعة عشرة، العدد الثاني، الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٩٩٥م، ص ٢٣٨.
 - (٤) ويعرف العرف في المجتمعات التقليدية بالقانون العرفي وذلك لاعتماده على ما تعارف عليه أبناء المجتمع وفق عرفهم وتقاليدهم. انظر منصور، ويوسف، القضاء العرفي في مجتمع الإمارات، ص ١٨. وعرف الدكتور فالح حنظل العرف بأنه ما اتفق عليه الناس من عادات وأسابيل ونمط معيشي. مقابلة مع الدكتور فالح حنظل بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١١م. وهو باحث في تاريخ وتراث الإمارات والخليج العربي، ويعمل في هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.
 - (٥) منطقة الساحل المتصالح تنقسم إلى ١- مناطق صحراوية: هي الأساس والمنبع الأصلي للسكان وسكانها من البدو وهم دائمو الترحال والنزوح لمناطق الكلاً. ٢- المناطق الجبلية والريفية الزراعية حيث تعتبر وسطاً بين الصحراء والساحل. انظر راشد، عبد الله، التطور العائلي في مجتمع الإمارات دراسة اجتماعية مقارنة بين الماضي والحاضر، دبي، مطبعة دبي، ١٩٨٥م، ص ٥٦ - ٥٧. ٣- مناطق الساحل المتاخمة للبحر: نزح إليها السكان من البادية واستقروا بها وقد يعود السبب لهذه الهجرة إلى الأحوال المناخية السائدة في المنطقة وظروف الجذب حين ينحبس فيها المطر فيفيد العديد من البدو قطعانهم فيضربهم الفقر الأمر الذي يضطرهم إلى البحث عن وسائل كسب عيش أخرى فيتجهون للساحل. انظر إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، أبوظبي توحيدها والإمارة وقيام الاتحاد، أبوظبي، مركز الوثائق والبحوث، ٢٠٠٤، ص ٣٦ - ٣٧.

للإبل، أو موارد مياه أو غيرها من المشاكل، وعندها تحب كل قبيلة للذود عن أبنائها^(١). ومن أجل الحيلولة دون تفاقم الأمر وتدهوره إلى ما لا تحمد عقباه، يحل الإشكال وفق مخزون العرف والعادة السائدة في المجتمع. وبذلك غدا العرف هو القانون الذي ساد مجتمع الساحل المتصالح، واستمد شرعيته ودوره، من شرعية ودور النظم السياسية والاجتماعية التقليدية^(٢). ويتمتع القانون العرفي بقوة مؤثرة على الأفراد والجماعات تنمو أحياناً على القانون المكتوب. ويعتبر القانون العرفي للقبائل، دستوراً اجتماعياً مشروعاً تعترف به الجماعة، كما يشكل سمة مميزة للمجتمع القبلي صاغه كبار هذا المجتمع وشيوخه^(٣). فكانت القيم والعادات والتقاليد من الأمور المهمة التي يترى عليها الأبناء، وبمرور الزمن تصبح تلك العادات ثوابت وضوابط، لا يجوز أخلاقياً الخروج عنها، أو التمرد عليها، ويعاب على الفرد عدم التزامه بها، فتكاد تصل إلى معنى القانون في التعاملات والأقوال والسلوك.

ورغم أن النظام القضائي العرفي كان شفويّاً لا مكتوباً، إلا أنه كان منظماً بشكل بَيّن وواضح، تنبع فاعليته من أن المجموعة نفسها هي من شكله وصاغه، من خلال شيوخها وكبارها وقضاها لخدمة حاجاتها واهتماماتها^(٤). كما يتميز القضاء العرفي بالسرعة وقلة الإجراءات والتكاليف، مقارنةً بالقضاء النظامي المعاصر، الذي يعاني من البطء وكثرة الإجراءات والتعقيدات^(٥).

ويختلف القضاء العرفي عند بادية الساحل في بعض أوجهه، عن القضاء الذي ساد مدن الساحل المتصالح، نظراً لاختلاف الحياة وظروف المعيشة في البادية عنها في المدن الساحلية والقرى الملحقة بها أو القرية منها. فيلاحظ أن أكثر خلافات بادية الساحل متعلقة بالحلال^(٦) والمراعي وموارد المياه بينما نزاعات مدن الساحل تدور حول التجارة وخاصة تجارة اللؤلؤ إلى غيرها من الخلافات. وقد كان هناك تمييز بين اختصاصات القضاة العرفيين وقضاة الشرع والمطاوعة، ممن لديهم تحصيل علمي -حتى ولو كان بسيطاً- يجعلهم يحكمون في قضايا الموارث والزواج والطلاق والحقوق المالية، حسب أحكام الشريعة الإسلامية. أما الخلافات الناجمة عن أعمال العنف والتعدي الجنائي والخلافات الشخصية، فكان قضاة العرف والخبراء

(١) الشامسي، عبد الله حمد، الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الإمارات، دبي، مطابع البيان التجارية، ٢٠٠٠م، ص ٧٩.

(٢) منصور، ويوسف، القضاء العرفي في مجتمع الإمارات، ص ٢٠.

(٣) العبادي، أحمد عويدي، القضاء عند العشائر الأردنية، عمان، دار العبادي للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م، ص ٢٥ - ٢٦.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٠٦.

(٥) منصور، ويوسف، القضاء العرفي في مجتمع الإمارات، ص ٥٠.

(٦) الحلال يقصد به في عرف البادية الممتلكات من المواشي والأنعام.

بأعراف وعادات المجتمع البدوي يبتون فيها، ويتم اللجوء في بعض الأحيان إلى شيوخ القبائل، الذين يتصفون بالعدالة والحكمة والصيت الحسن، والدراية بشؤون الحياة وأحوال القبائل^(١).

ولكلمة القاضي العربي عند القبائل معنى واسع، فهي تشير من حيث المبدأ، إلى شخص يتولى مهمة إنهاء النزاعات بين أطراف متخاصمة حسب العادة والأصول، وذلك بعد الاعتراف به من قبل مجموعته قاضياً عليها^(٢). ولم يكن مصطلح القضية والقاضي عند أهل البادية متداولاً في بادئ الأمر، وإنما درج البدو على استخدام مصطلحات أخرى مثل "الحق"، و"راعي الحق". أما فيما يتعلق بمسمى القضية فكان يطلق عليها "دعية" أو "دعوة"، فيقال أن بين هؤلاء دعاوى، وهؤلاء "يداعون" عند القاضي الفلاني، أو الشيخ الفلاني، أو راعي الحق الفلاني. ويقال فلان وفلان "متسايران" عند الحق الفلاني، ويقال عندهم مسامرة، وأحياناً يقال: فلان يسايرك عند الشيخ الفلاني. أما أهل الحاضرة فكانوا يتداولون مصطلح القضية والقاضي وذلك لكونهم نسبياً أكثر وعياً وتعلماً وأقرب للفصاحة^(٣).

وتعتبر الشريعة أهم مصدر من المصادر المعتمدة في القضاء العربي، حيث استمد العرف الكثير من قواعده من أحكام الشريعة الإسلامية، فقد كان القضاة العرفيون يلتزمون بما ورد في الشرع حول مقدار الدية، وأحكام الطلاق والزواج والإرث، وعقود البيع والشراء، بينما بقي العرف مصدراً احتياطياً يلجأ إليه الناس إن لم تكن هناك قاعدة في التشريع، أو مؤسسة حكومية رسمية تلزم أطراف النزاع بالخضوع لها^(٤).

كما تعتبر العادات أيضاً من مصادر العرف، وهي أعمال سابقة استُحسنَت من قبل أفراد المجتمع، وغدت لديهم قناعة بصلاحها وضرورة احترامها، فتوارثوها جيلاً بعد جيل^(٥). وتعتبر السوابق القبلية أيضاً مصدراً من مصادر القانون العربي، مما يعني أن السوابق والأحكام القبلية التي صدرت عن القبيلة في الماضي، تعتبر قواعد مقررّة يتناقلها الأفراد والمتخصصون في العرف من إمارة لأخرى^(٦) لذلك حين يصعب على القاضي الحكم في قضية معينة، يتساءل عما حكمت به القبيلة في مثلتها، أي السابقة القضائية لها، فهو لا يستطيع تغيير الأحكام السابقة أو نقضها^(٧). كما يعتبر الاجتهاد أيضاً

(١) هيئة تحرير مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، مجلة الميزان، أبوظبي، وزارة العدل، العدد ٦٣، ٢٠٠٤م، ص ٤٣.

(٢) العبادي، القضاء عند العشائر الأردنية، ص ٢٤٢.

(٣) مقابلة بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١١م مع السيد/ حماد الخاطري وهو باحث ومؤرخ في تاريخ المنطقة ونسابة.

(٤) شعث، القضاء العشائري في جنوب فلسطين - دراسة مقارنة مع القضاء في الإسلام، ص ٥٧.

(٥) ثابت، محمود سالم، القضاء العشائري عند قبائل بئر السبع في فلسطين، ص ٢٢.

(٦) العلمي، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، ص ٤٨.

(٧) أبو حسان، محمد، القضاء العشائري في الأردن، عمان، الأردن، منشورات دار تاريخ الأردن، ١٩٩٣م، ص ٣١.

مصدراً للقواعد التي يحكم بها القاضي العرفي، من خلال ابتداع القاضي حكماً جديداً لصالح المجتمع فلا يلبث أن ينفذ ويصبح سابقة يُحتذى بها مستقبلاً. وأخيراً لا تغفل عما كان للأمثال والحكم والأشعار الموروثة، وآراء المعمرين من السكان، من دور كبير في الرجوع إليها، والاستعانة بها في حل الكثير من الخلافات التي قد تنشأ بين أبناء المجتمع الواحد، فيعتبر الرواة المعمرين كتاباً تنهل منه الأجيال اللاحقة، ومصدر معلومات للأجيال القادمة^(١). وإلى جانب ذلك كان لبعض الدارسين والمثقفين من أبناء البلد، دور كبير في جلب كتب الفقه والدراسات الإسلامية من خارج البلاد، مثل بر فارس^(٢) والهند، والاستعانة بها في حل القضايا التي تحدث في المجتمع، فكانت تلك الكتب عاملاً مهماً في تنوير أبناء المجتمع المتعلمين ببعض الأحكام وقواعد السلوك.

صفات القضاة وثقافتهم

القضاة العرفيون هم الذين ترجع إليهم القبائل في حل خلافات أبنائها وفق العرف السائد. ويكتسب هؤلاء القضاة معرفتهم بأحكام العرف من خلال المداومة الطويلة على حضور اجتماعات المجالس، وسماع قصص السابقين وما يتداوله الجلاس من الأشعار وما يشاهدونه فيها من تقاليد وعادات البدو باعتبار أن المجالس مدارس، بالإضافة لمتابعتهم أحكام التقاضي والقضاة في هذه المجالس^(٣). وفي مجال العرف لا يشترط نيل قضاة العرف قسطاً من التعليم، حتى أن بعضهم لم يكن يعرف القراءة والكتابة، ولكنهم يتمتعون عادةً بذكاء شديد وحكمة ودهاء، وقوة شخصية وفصاحة لسان وقدرة على ترتيب الكلام وتنميته، إضافة إلى خبرتهم في الحياة وفض الخصومات والمنازعات^(٤). بينما كان للقضاة المتعلمين واجبات إضافية تزيد عن بقية أقرانهم، فقد اضطلعوا بمسؤوليات أكبر حجماً وأكثر شمولية، حيث كانوا يؤدون دور الإمام والخطيب ومعلم القرآن للأطفال. كما يقومون بالتثبت من رؤية هلال شهر رمضان والعيد، وتفسير الأحلام وغيرها من المسائل الدينية، إضافة إلى دورهم في الإصلاح بين المتخاصمين^(٥).

وفي منطقة الساحل المتصالح حصل بعض أبنائها على قسط جيد من التعليم مكنهم من

(١) المرجع نفسه، ص ٥٢.

(٢) المناطق التي تسكنها القبائل العربية من بندر عباس إلى الأهواز. مقابلة بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٢م مع السيد/ حماد الخاطري.

(٣) العبادي، القضاء عند العشائر الأردنية، ص ٢١٢.

(٤) شعث، القضاء العشائري في جنوب فلسطين دراسة مقارنة مع القضاء في الإسلام، ص ٦٨.

(٥) المهيري، عائشة، في سيرة الشيخ ثاني بن أحمد المهيري قاضي آل نهيان في العين، مجلة الظفرة، العدد ٥٧، يناير، ٢٠١٢م، ص ٢١.

المضي قدماً والسعي لتطوير مجتمعهم. ومن هؤلاء كان عبد الله بن هلال بن سعيد الكويتي أشهر قضاة الآبار الذي تعلم القرآن عند مطوع يقال له أبو كاتوفة، ودرس الفقه والفلك وأمور الدين عند عبد الله بن محمد بن غانم، وتعلم القضاء عند الشيخ مجرن بن محمد بن أحمد المجرن ووالده الشيخ محمد بن أحمد بن سلطان بن مجرن المجرن وعند الشيخ غانم بن سالم البوفارس الشامسي والشيخ ثاني بن أحمد المهيري^(١)، ويدل هذا على حرص بعض القضاة على تعليم أنفسهم على أيدي العديد من القضاة، ومن القضاة المتعلمين كذلك ابن مفتول المزروعى من قضاة الذيد^(٢) والشيخ محمد بن علي بن هويدن في الشارقة^(٣).

وكان القاضي يتمتع بالهيبة والمنزلة العالية في المجتمع، فكان الناس يلتزمون الصمت في مجلسه احتراماً وتقديراً له وملكانته، وقناعتهم بصحة ما يحكم به^(٤). وكان هدف القاضي أو الشيخ أثناء ممارسته القضاء دائماً هو العمل بما يرضي الله، وإقناع الأطراف المتخاصمة وإرضاءها^(٥). ومن الملاحظ أن القضاة العرفيين لم يكونوا يدونون أحكامهم إلا بعض "البروات"^(٦)، وهي ورقة يكتب فيها مثلاً بأن الحكم تم على فلان بإعطاء فلان المبلغ الفلاني، ومن ثم يوقع عليها الأطراف المعنيون^(٧).

ولم تسعني المصادر المتاحة حالياً بمعلومات حول كافة القضاة العرفيين في منطقة الساحل المتصالح، لأتمكن من القيام بمحصر شامل لأسمائهم وقبائلهم، والحقبة الزمنية التي مارسوا القضاء فيها، وذلك لندرة التوثيق الكتابي في حينه. إلا أنه قد تيسر الحصول على أسماء مجموعة منهم إضافة إلى بعض المعلومات التعريفية حولهم كما يتضح من الجدول رقم ٢.

(١) المهيري، شيخة، أول رئيس لقسم الأفلاج عبد الله بن هلال الكويتي، مجلة الظفرة، العدد الأول، ديسمبر، 2006م، ص ٧١.

(٢) تتبع إمارة الشارقة وتبعد بحوالي ٥٠ كيلومتراً إلى الشرق من الشارقة. انظر خصباك، شاكر، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية الاجتماعية، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٧م، ص ١٧.

(٣) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد محمد بن سلطان بن هويدن، حفيد قاضي العرف الشيخ عبد الله بن علي بن هويدن.

(٤) المهيري، في سيرة الشيخ ثاني بن أحمد المهيري قاضي آل نهيان في العين، ص ٢٢.

(٥) العبادي، القضاء عند العشائر الأردنية، ص ١٩٩.

(٦) البروة أي السند والقيد. انظر زايد بن خليفة صفحات مضيئة من تاريخ أبوظبي، مجلة الظفرة، العدد السادس والعشرون، ٢٠٠٩م، ص ٤٦. وهي من براءة الذمة، مقابلة بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٢م، مع الدكتور فالح حنظل.

(٧) المرجع نفسه.

جدول رقم ٢

اسم القاضي	قبيلته	منطقة التقاضي	زمنه التقريبي	بعض ما ذكر عنه
1	الشيخ صالح بن عزيز بن عبد المعين ^١	المناصير	الظفرة	توفي عام ١٩٧٢م كان يسكن في ليوا وقت القيظ وهو موسم التمر والرطب من مزارعها.
2	الشيخ عصيان بن عصيان المنصوري ^٢	المناصير	العين	توفي تقريباً عام 1972م كان له دور في حل النزاعات بين القبائل والأفراد.
3	هلال بن سعد الكويتي ^٣	الكويتات	العين	أوائل القرن العشرين كان رجل دين ويقضي بين الناس في المنازعات.
4	الشيخ مبارك بالروضة ^٤	العوامر	العين	- قضى بين القبائل في منازعاتهم.
5	الشيخ سلطان بن منصور الغفلي ^٥	الغفلة	العين	ورد اسمه في ثلاثينيات القرن العشرين هو من الشيوخ الذين اشتهروا بين القبائل في فض المنازعات ^٦
6	مبارك بن خنيان العامري ^٧	العوامر	العين	ورد ذكره في حكم الشيخ زايد بن خليفة الأول - 1855 1909 ^٨ وكان إذا عجز الشيخ سلطان الغفلي عن حل مسألة، أو لم يقتنع المتخاصمون برأيه، خاصة في مسائل الحلال "ملكية الإبل"، أوفدهم إلى الشيخ ابن خنيان العامري لحل قضاياهم ^٩ .

(١) مقابلة بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ صالح بن علي بن عزيز المنصوري قريب القاضي صالح بن عزيز، وكان يعمل في الحرس الخاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المهيري، أول رئيس لقسم الأفلاج عبد الله بن هلال الكويتي، ص ٧١.

(٤) مقابلة بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ صالح بن علي بن عزيز المنصوري.

(٥) هو شيخ قبيلة الوهيبية في عمان، مقابلة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٣م مع السيد/ حماد الخاطري.

(٦) كان لسلطان بن منصور دور كبير في حل العديد من المسائل ومن أهم ما ذكر عنه حله لقضية خلاف طويل الأمد بين قبيلة الغفلة وقبيلة البوفلاسة خلال المدة من ١٩٣٠ - ١٩٣٦م. وكان سببه تعدي الغفلة على قبيلة العوامر الذين كانوا في حمى البوفلاسة وأخذهم ما يقارب ٤٥ ناقة منهم، مما أدى إلى غضب قبيلة البوفلاسة ورغبتهم بأخذ حق العوامر المستجبرين بهم فاتجهوا للقاضي سلطان بن منصور الغفلي المعروف بخبرته في حل مثل هذه القضايا وتمكن في نهاية الأمر من حل القضية بما يرضي الأطراف المتنازعة. رواية السيد/ حماد الخاطري نقلاً عن المرحوم هلال بن محمد بن هلال المزروعى وهو من رجالات الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ومن كبار قبيلة المزاريع في دبي.

(٧) مقابلة بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٢م مع السيد/ سهيل بن محمد بن خميس العامري، وهو معروف عشيرة آل بالحيف من قبيلة العوامر.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) مقابلة بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٢م مع السيد/ سهيل بن محمد بن خميس العامري.

٧	القاضي علي بن الشوارب الجنبى ^(١)	من قبيلة الجنبه من قبائل عمان ^(٢)	العين	ثلاثينيات القرن العشرين ^(٣)	اشتهر في حل خلافات أهل البادية.
8	الشيخ راشد بن حمد الشامسى ^(٤)	الشوامس	كان شيخاً لمنطقة حماسا ^(٥) ، وأراضي قبيلة الشوامس في منطقة الظاهرة، من ضنك إلى البرعى	امتدت مشيخة الشيخ راشد منذ عام ١٩٠٠م تقريباً لغاية شهر أكتوبر من عام ١٩٥٥.	وكان له دور في حل المنازعات بين الناس، فإن رضوا بصلحه كان بها، وإن لم يرضوا، أحالهم لقضاة آخرين في المناطق المجاورة لهم، ومن ثم يكتب القضاة صكاً بحكمهم، ولا بد أن يصدق الشيخ راشد على ذلك الصك ويعتمده، سواء في قضايا مواريث أو عقود أراضي أو غيرها من القضايا. وفي عام ١٩٥٥م، احتل الإنجليز المنطقة، ونفوا الشيخ راشد الى الدمام ^(٦) .
9	الشيخ حمد اليحيائي ^(٧)	آل حيا	ضنك ^(٨)	ورد ذكره في رسائل الشيخ أحمد بن هلال عام ١٩٢١م.	كان له دور بارز في حل العديد من المنازعات بين القبائل في البادية، مثل دوره في حل الخلاف الذي كان بين قبيلة الدروع وقبيلة بني ياس ^(٩) سنة ١٩٢١م ^(١٠) .

10	الشيخ مطر بن سالم العزيزي ^(١١)	آل عزيز	ضنك	1945م ^(١٢)	كان يقضى بين الناس في منطقة ضنك باعتباره شيخ قبيلته ^(١٣) .
----	---	---------	-----	-----------------------	---

- (١) المرجع نفسه.
- (٢) مقابلة بتاريخ ١٥ من ديسمبر ٢٠١١م مع السيد/ حماد الخاطري.
- (٣) المرجع نفسه.
- (٤) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع الشيخ خليفة بن راشد بن حمد الشامسى ابن الشيخ راشد بن حمد الشامسى شيخ منطقة حماسا.
- (٥) قرية تابعة لواحة البريمي وأغلب سكانها من قبيلة نعيم، انظر كيلي، جي. بي. الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٧١م، ص ٥٢.
- (٦) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع الشيخ خليفة بن راشد بن حمد الشامسى.
- (٧) مقابلة بتاريخ ٢٥ من يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ آدم أحمد المناعي ابن الشيخ أحمد بن علي المناعي الذي كان قاضي شرع في الشارقة.
- (٨) منطقة تقع إلى الجنوب من منطقة البريمي، وهي حالياً تابعة لسلطنة عمان انظر كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ص ٣٣٧.
- (٩) بعد وفاة الشيخ زايد بن خليفة ١٨٥٥ - ١٩٠٩ وفي مدة حكم الشيخ حمدان بن زايد ١٩١٢ - ١٩٢٢ قامت حرب بين قبيلة بني ياس والدروع واستمرت هذه الحرب مدة طويلة من الزمن إلى أن تمكن الشيخ حمدان بن زايد من حل النزاع الحاصل بينهم. انظر
- The Buraimi Dispute: Contemporary Documents 1950 - 1961, Priestland, Jane, Historical Background. to 1949. Archive Editions, 1992, Vol. I, p. 2
- (١٠) المهيري، رسائل من عصر زايد بن خليفة 1836 - ١٩٠٩، ص 145.
- (١١) مقابلة بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٢م، مع السيد/ سهيل بن محمد بن خميس العامري.

11	عبد الله بن علي بالعبدة المهيري ^(٣)	آل بومهير	منطقة جميرا في دبي	-	كان يقضى بين القبائل، ووصف بأنه كان كريمًا يفتح بيته للضيافة واستقبال الخصوم ^(٤) .
12	القاضي بن مفتول ^(٥) المزروعي ^(٦)	المزاريع	الذيد - الشارقة	-	كان مطوعاً وقاضى عرف من منطقة الذيد، وقد جلس للقضاء عند الشيخ راشد بن محمد الطنيجي وهو شيخ قبيلة الطنيج ^(٧) .
13	الشيخ محمد بن علي بن هويدن ^(٨)	بنو قتب ^(٩)	الشارقة	توفي عام ١٩٧٧م.	كان يخطب خطبة العيد ويصلي بالناس جماعة، ويقضى بين المتخاصمين، ويستضيف قضاة الشرع ليسكنوا عنده مدة معينة ليقضوا بين أبناء قبيلة بني قتب خلال مدة إقامتهم عنده، ومنهم الشيخ محمد بن سعيد بن غباش قاضى رأس الخيمة الذي كان يعلم أبناء القبيلة القرآن بالإضافة لكونه قاضى شرع يقضى في المسائل الشرعية ^(١٠) .

- (١) مقابلة بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٣م، مع الشيخ مكتوم بن مطر بن سالم العزيري شيخ قبيلة آل عزيز وعضو مجلس الشورى في عمان.
- (٢) مقابلة بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٢م، مع السيد/ سهيل بن محمد بن خميس العامري.
- (٣) هيئة تحرير مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، ص ٣٨.
- (٤) المرجع نفسه.
- (٥) يقال له ابن مفتول فلم يرد اسمه الأول.
- (٦) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد محمد بن سلطان بن هويدن.
- (٧) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن. والطنيج من قبائل الساحل المتصالح يقيمون بصورة رئيسية في إمارة الشارقة. انظر خصبك، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية الاجتماعية، ص ٣٧.
- (٨) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.
- (٩) قبيلة من قبائل الساحل المتصالح وتستقر في البادية الواقعة ما بين منطقة العين ومنطقة الذيد وإمارة عجمان مروراً بالشارقة ودبي. انظر الخاطري، حماد، أطيب الثمرات في التعريف بقبائل الإمارات، دمشق، مطبعة الشيخ جاسم للنشر، ٢٠١٠م، ص ٧٨٩.
- (١٠) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

14	الشيخ عبد الله بن علي بن هويدن ^(١)	بنو قتب	الشارقة	ورد ذكره في مخطوطات الشيخ أحمد بن هلال الظاهري عام ١٩٠١م.	خلف الشيخ محمد بن علي في مشيخة قبيلة بني قتب، وورد ذكره ضمن مخطوطات الشيخ أحمد بن هلال الظاهري في رسالة يبلغه فيها بأنه قد تم تنفيذ حكم أصدره ابن هويدن في قضية سابقة ^(٢) .
15	عبيد بن راشد بن حمود الطنيجي ^(٣)	طنيج	الذيد - الشارقة	توفي ١٩٧٠م ^(٤)	عرف بشهرته في قص الأثر في بادية الذيد بالإضافة لكونه عارفاً في مسائل الحلال ^(٥) .
16	سالم بن زايد بن دغيش ^(٦)	بنو قتب	الذيد - الشارقة	كان يقضي في حقبة السبعينيات من القرن السابق.	اشتهر بقص الأثر إضافة لكونه كان عارفاً للحلال، ذاع صيته في قبيلة بني قتب وغيرها من القبائل ^(٧) .

ويظهر تحليل الجدول أعلاه أن أغلب قضاة العرف في حينه كانوا من أبناء القبائل، وأن معظمهم كانوا يقيمون في منطقة العين، فقد بلغت نسبة قضاة العرف الذين سكنوا منطقة العين ٥٤,٥٪ من العدد الإجمالي للأسماء الواردة في الجدول بينما بلغت نسبة المقيمين في الظفرة ١٣,٦٪ ومثلها كانت نسبة المقيمين في الشارقة منهم أي ١٣,٦٪. أما نسبة المقيمين في دبي فهي ٤,٥٪، ونسبة المقيمين في البريمي وضنك فهي ١٣,٦٪.

وكان يوجد إلى جانب قضاة العرف، أشخاص يساعدون في حل القضايا مثل خبراء اقتفاء الأثر "قصاصي الأثر" وكانت لهم أهمية كبيرة في المجتمع البدوي، خاصة عندما يطلب الحكام أو الشيوخ مساعدتهم في تقفي آثار أنعام فقدت أو مشبوهين في قضايا جنائية. ومنهم محمد بن

(١) بنى قلعة الحرمل في منطقة فلي التابعة لإمارة الشارقة واستقر بها ثم انتقل إلى منطقة الذيد بعد أن توسط عند الشيخ

زايد بن خليفة بالتوقف عن حرق الذيد أثناء قتاله مع حاكم القواسم وبالفعل توقف الشيخ زايد عن حرقها، ومن ثم استقر

الشيخ عبد الله بن علي بها بعد أن تزوج من إحدى بنات قبيلة طنيج السكان الأصليين للمنطقة. المرجع نفسه.

(٢) المهيري، سعيد بن محمد، رسائل من عصر زايد بن خليفة ١٨٣٦ - ١٩٠٩، الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للوثائق والبحوث، ٢٠٠٩م، ص ٢٨١.

(٣) مقابلة بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٢م، مع السيد/ راشد بن عبيد بن حمود الطنيجي، وهو قريب قاضي العرف راشد بن عبيد بن جمعة الطنيجي.

(٤) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٥) مقابلة بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٢م، مع السيد/ راشد بن عبيد بن حمود الطنيجي.

(٦) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٧) المرجع نفسه.

حاذة الكتبي، والذي كان من العارفين المشهورين بتقصي الأثر، حتى أن الإنجليز استعانوا به في رسم الخرائط لمنطقة الساحل المتصالح^(١). وامتلك محمد بن عبيد المهيري معرفة كبيرة في قص أثر الحلال والناس، ومما ذكر عنه، أنه وقعت عملية سرقة لبعض ممتلكات البريطانيين خلال مدة عمله لديهم في حراسة مخيماتهم أثناء عملية تنقيبهم عن البترول في سنة ١٩٦٥م، وبما أنه كان معروفاً بقص الأثر، طلبوا منه تتبع أثر اللصوص، فتمكن من الوصول إلى مخيمهم بواسطة معرفته وخبرته الواسعة في هذا المجال^(٢). ويعرف عبيد بن راشد بن حمود الطنجي بأنه أحد قصاصي الأثر في الذيد، وكانت له معرفة أيضاً في مسائل الحلال، وخلفه أولاده من بعده حتى وقتنا هذا. وكذلك برع راشد بن عبيد بن جمعة بن شمالان الطنجي بقص الأثر في بادية الذيد والمناطق المجاورة لها وتوفي في سنة ١٩٧٢م^(٣)، وخلفه كذلك أبنائه من بعده، ومنهم ابنته فاطمة بنت راشد، حتى قيل أن معرفتها فاقت معرفة والدها في هذا المجال، وهي من مواليد ١٩٤٥م^(٤). ويذكر بأنها كانت أول عارفة من النساء في الساحل المتصالح ولها باع كبير في قص الأثر. وهذه أول إشارة لوجود نساء عارفات بقص الأثر في الساحل وليس بممارسة القضاء. كذلك عُرف سالم بن دغيش بقص الأثر، وكان عرافاً للحلال، وذاع صيته في قبيلة بني قتب وغيرها من القبائل^(٥).

كيفية اختيار قضاة العرف ومزاياهم المادية

كان من المعتاد سابقاً أن يكون لكل قبيلة من قبائل الساحل المتصالح قاضٍ خاص بها، حيث تُكلف كل قبيلة قاضياً معيناً لحل نزاعات القبيلة، فعلى سبيل المثال كان لقبيلة المناصير قاضٍ أو مطوع خاص بها، وكان أبناء القبيلة يفضلون تسوية منازعاتهم بين بعضهم البعض، لدى قاضيتهم الخاص. إلا أن بعض القضايا وبخاصة الجنائية، والمنازعات مع جيرانهم من غير المناصير على الإبل أو ملكية مزارع النخيل، كانت تُحال إلى الحاكم أو واليه أو قاضيه^(٦).

وكانت قبائل الساحل المتصالح في خصوماتها، تتفق عامة على قاضٍ محدد ترتضيه لحل القضية العالقة، ويكون اختيارها لهذا القاضي قائماً على الثقة بقراراته والرضا بكل ما يحكم به.

(١) مقابلة بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٢م، مع السيد/ عمار السنجري وهو باحث في التاريخ المحلي.

(٢) المهيري، شيخة، محمد بن عبيد المهيري يروي قصة صورة، مجلة ليوا، العدد الرابع عشر، فبراير ٢٠٠٥م، ص ٨٦.

(٣) مقابلة بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٢م، مع السيد/ راشد بن عبيد بن حمود الطنجي.

(٤) مقابلة بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٢م، مع السيدة/ فاطمة بنت راشد الطنجي، عارفة بقص الأثر في منطقة الذيد.

(٥) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٦) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٢٤.

فمثلاً قبائل العين والبريمي وغيرها من القبائل الأخرى كانت تحتكم في نزاعاتها المختلفة عند كلٍّ من الشيخ سلطان بن منصور الغفلي والقاضي علي بن الشوارب الجنيبي^(١).

وقد شاع في كثير من الأحيان توارث مهنة القضاء العربي^(٢)، وذلك حين يرث الأبناء مهنة آبائهم واختصاصاتهم القضائية في كثير من الأحيان، فكان هلال بن سعيد الكويتي قاضياً مختصاً بقضايا الآبار والأفلاج فأورث اختصاصه هذا لابنه عبد الله بن هلال بن سعيد الكويتي^(٣). وكذلك محمد بن عبد الله بالهضي الذي ورث عنه أبناؤه الثلاثة حمد ومبارك وسالم، مهنة القضاء في مسائل الحلال^(٤). كما تم توارث معرفة اقتفاء الأثر أيضاً، فقد أورث عبيد بن راشد الطنجي أولاده مهنته وكذلك فعل راشد بن عبيد بن جمعة بن شمالان الطنجي^(٥)، والأمثلة على ذلك عديدة.

وتوجد أمثلة عديدة لقبائل مترحلة بدوية، كانت تلجأ إلى القضاة في القبائل المستقرة الأقرب إليها للبت في قضاياها، إن تسنى لها ذلك، وإن لم تكن تجاورها قبائل مستقرة، فإنَّ على شيخ القبيلة ذاتها أن يقدم أحكاماً جيدة ومقنعة في حل القضايا للأطراف المتنازعة. ويعد اتباع مشورة كبار مجلس القبيلة عاملاً مهماً يسهل الوصول إلى حلول وأحكام مرضية^(٦).

أما فيما يتعلق بأتعاب قضاة العرف فلم يكن أغلبهم يتقاضى أي مخصصات أو رواتب أو مبالغ مالية، إنما كانوا يحتسبون الأجر عند الله سبحانه وتعالى. ويُذكر أن الشيخ حمد اليحيائي لم يكن يتقاضى شيئاً نظير قيامه بمساعي الصلح، وإنما كان يتقدم لإحلال الصلح والوئام بمحض إرادته واختياره، وصدق نيته في حب الخير ونشر السلام والطمأنينة في البادية^(٧). إلا أنه روي أن بعض القضاة كانوا يتقاضون أتعابهم من المتخاصمين^(٨). وليس ذلك بمستبعد إذ روى شاهد عيان أن بعض قضاة قبائل شبه الجزيرة العربية المجاورة كان يتقاضى أتعاباً مرتفعة نسبياً وتسدد عادة بالحيوانات من الأغنام والإبل^(٩).

(١) مقابلة بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٢، مع السيد/ سهيل بن محمد بن خميس العامري.

(٢) منصور، ويوسف، القضاء العرفي في مجتمع الإمارات، ص ٦٩.

(٣) المهيري، أول رئيس لقسم الأفلاج عبد الله بن هلال الكويتي، ص ٧١.

(٤) مقابلة بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سالم بن عبد الله بالهضي، حفيد القاضي عبد الله بالهضي.

(٥) مقابلة بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٢، مع السيد/ راشد بن عبيد بن حمود الطنجي.

(٦) هندرسون، ذكريات عن الأيام الأولى في دولة الإمارات وسلطنة عُمان، ص ٤١.

(٧) هيئة تحرير مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، ص ٣٨.

(٨) مقابلة بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٢ مع السيد/ سعيد مصبح هاشل وهو من كبار رجالات منطقة شوكة التابعة لإمارة رأس الخيمة.

(٩) أوبنهايم، ماكس فون، رحلة ماكس فون أوبنهايم من البحر المتوسط إلى الخليج، ترجمة عبد الكريم الجلاصي، أبوظبي، مركز الوثائق والبحوث، ٢٠٠٢م، ص ٩٦.

كيفية التقاضي

لم تكن معظم المنازعات بين أبناء المجتمع القبلي تحال فعلياً إلى الحاكم، بل كانت تتم معالجتها على الصعيد العائلي أو القبلي، فيتولى شيخ القبيلة بداية حل المشاكل الناشئة بين أبناء قبيلته، فإن لم يفلح في حلها، حولها إلى قاضي القبيلة، خاصة قضايا القتل أو الجرح، فيأتي القاضي لمجلس الشيخ، حيث تتم المداولات في القضية أمام الشيخ وأعيان القبيلة وبحضور الأطراف المتخاصمة. ويحاول القاضي بداية إجراء الصلح بين المتخاصمين، حيث يتميز القضاء العرفي بخاصية الإصلاح عملاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(١) فإن لم يستطع إقناعهم بحل الخلاف عن طريق الصلح، وباءت جهوده بالفشل، طلب من كل منهم تقديم حجته^(٢). فيستمع بدايةً إلى حجة كل طرف، ثم يدرس بينات الطرفين بعد سماعها، منتهجاً مبدأ البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر، وأن الصلح سيد الأحكام^(٣). ومن ثم يصدر حكمه بناءً على ذلك^(٤). إلا أن حكم القاضي لم يكن ليصبح نافذاً ما لم يوافق عليه شيخ القبيلة. فإن أصدر القاضي حكمه النهائي، أحيلت القضية للشيخ لتنفيذ الحكم من خلال رجال الشيخ. وقد يتفق الخصوم على اللجوء إلى قاضي معين مباشرة دون اللجوء لشيخ القبيلة فيتجهون عندها إلى القاضي سواء كان يقضي في بيته أو مجلسه أو في برزة الشيخ، وذلك لأنه لم يكن هناك مكان مخصص للقضاء.

وكان هناك قضاة عرف أعلى درجة ومرتبة من غيرهم، تحال إليهم القضايا الكبرى والمعقدة، أو القضايا التي تستلزم المزيد من الخبرة والدراية، بينما تحول القضايا الصغيرة والبسيطة إلى قضاة أدنى مرتبة وأقل خبرة، فإن لم يستطع الخصوم التوصل إلى اتفاق، أو الاقتناع بحكم العراف أو قاضي القبيلة، تُحال شكاوهم عندئذٍ إلى الحاكم. إلا أنه في أغلب الأحيان يقتنع الخصمان ويثقان بحكم القاضي العرفي، فيندر تحويل القضية إلى الحاكم. فيما غلب على دور الحاكم الفصل في القضايا ذات الأبعاد السياسية الداخلية أو الخارجية^(٥).

(١) سورة الحجرات آية ١٠.

(٢) العبادي، القضاء عند العشائر الأردنية، ص ٣١٣.

(٣) أحياناً قد يحدث خلاف بين زوج وزوجته فيقوم الشيخ بمحاولة الصلح بينهما فيقوم بدفع بعض المال للزوجة لأخذ ما بخاظرها وإرضاء لها لكون الزوج يعجز عن دفع المال إرضاء لها. يلاحظ هنا أهمية أن يكون الشيخ ميسور الحال من أجل دفع مثل هذا المصاريف في القبيلة، مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٤) أبو حسان، القضاء العشائري في الأردن، ص ٥٩.

(٥) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٥٨.

ممارسة الحكام القضاء بأنفسهم

كان بعض الحكام في منطقة الساحل المتصالح يمارسون القضاء العرفي اقتداءً بأبائهم وأجدادهم بحكم سلطتهم في البلاد والتي تخولهم لأن يقضوا بين مواطنيهم، كذلك تميز بعض حكام الساحل بحكمتهم في حل وتسوية النزاعات وقدرتهم على تولي زمام الأمور. ففي إمارة أبوظبي كان للشيخ زايد بن خليفة آل نهيان ١٨٥٥ - ١٩٠٩ دور كبير في ممارسة القضاء في مجلسه اليومي أمام قصر الحصن، حيث خصص يوماً من كل أسبوع لسماع مظالم الناس والبت فيها، معتمداً على القرائن والبيانات المتوفرة لديه، أو مؤخراً الحكم لحين استجلاء الحق وحلف الشهود أو حمل الخصوم على الصلح^(١). وكان يحيط نفسه بثلة من القضاة، وشيوخ العلم، والوجهاء وشيوخ القبائل يشاورهم في قضائه وأحكامه، ومن هؤلاء القضاة مَنْ وَفِد إلى أبوظبي من دبي والأحساء واليمن وعمان وفارس^(٢).

وفي بداية الخمسينيات من القرن السابق كان الشيخ شخبوط بن سلطان ١٩٢٨ - ١٩٦٦ يجلس أمام محل جمال محمد أمين في السوق القديم في أبوظبي على كرسي طويل وبجانبه قاضي الشرع السيد/ عبد الرحيم الهاشمي^(٣) حيث تعرض عليه القضايا والمنازعات ليحلها بمساعدة القاضي الشرعي وذلك قبل أن يُخصص مكاناً للقضاء^(٤). وفي رواية يذكرها ثيسغر أن الشيخ زايد بن سلطان ١٩٦٦ - ٢٠٠٤ كان يتوقف عن كلامه حين يأتيه من يشكو مظلمة مصغياً بذلك لصاحب الشكوى، ومستشيراً رجالات مجلسه في أمور ومشاكل شعبه^(٥).

وفي إمارة دبي مارس الشيخ راشد بن مكتوم آل مكتوم ١٨٨٦ - ١٨٩٤ القضاء حيث كان يمتلك القدرة على التمييز بدقة بين الأمور، مما مكنه من ممارسة القضاء وحل النزاعات بين الخصوم^(٦). وأيضاً كان الشيخ مكتوم بن حشر ١٨٩٤ - ١٩٠٦ يأتي تقريباً كل يوم من الشندغة^(٧) إلى ديرة لتسوية

-
- (١) زايد بن خليفة صفحات مضيئة من تاريخ أبوظبي، مجلة الظفرة، العدد السادس والعشرون، ٢٠٠٩م، ص ٤٦.
- (٢) مقابلة بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٢م، مع السيد/ صلاح الجنيبي، مدير إدارة الاتصال الخارجي بدائرة القضاء والعلاقات العامة، باحث في التاريخ الإسلامي والمحلي.
- (٣) هو السيد/ عبد الرحيم بن تاج الدين الهاشمي يعتبر من السادة، تولى القضاء في أبوظبي في عهد الشيخ شخبوط 1928 - 1966 بالإضافة لكونه كان إمام مسجد وخطيب الجمعة. مقابلة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٢م مع السيد/ إبراهيم أحمد الهاشمي، مؤرخ وباحث في تراث المنطقة.
- (٤) مقابلة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٣م مع السيد/ صديق الخاجة سكرتير الشيخ شخبوط بن سلطان.
- (٥) ذكر ثيسغر في إحدى المناسبات أن امرأة هربت من زوجها وكان إخوتها قلقين يريدونه أن يطلقها زوجها الذي طلب إعادة المهر كاملاً، وأوشكت المسألة أن تتعقد لكن الشيخ زايد بن سلطان استشار كبار رجالاته ثم أعلن أن على الأسرة أن تعيد نصف المهر. انظر ثيسغر، ولغريد، رمال العرب، تعريب نجدة هاجر، إبراهيم عبد الستار، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠٩م، ص ٢٢٩.
- (٦) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ٨٠.
- (٧) تنقسم دبي إلى ثلاثة أقسام يشق هذه الأقسام من وسطها خور، القسم الأول دبي وتقع في جنوب الخور الذي يفصل الأجزاء الثلاثة عن بعضها والقسم الثاني الشندغة وتقع في الجهة الغربية من الخور وتتصل بدبي، بر دبي عبر اليابسة، والقسم الأخير هو ديرة والذي يقع في شمال الخور ولا تتصل بالجزائين السابقين. انظر الفارس، محمد، الرحالة

منازعات التجار ومشاكلهم ثم مشى على نهجه الشيخ بطي بن سهيل ١٩٠٦ - ١٩١٢ والذي كان يأتي من الخور للشندغة وديرة من أجل الهدف نفسه^(١). وفي عام ١٩٣٨م عهد الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم ١٩١٢ - ١٩٥٨ أمر الفصل في المنازعات بين الناس إلى أخيه الشيخ حشر بن مكتوم فكان يجلس لذلك في سوق العرصة^(٢) بديرة ويأتيه الناس لهذا الغرض فكان يصلح ما بينهم ويحاول الوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف، وإذا كانت المنازعات متعلقة بالميراث والزواج والطلاق سبّهم إلى قاضي الشرع^(٣).

وأيضاً كان يحال للشيخ أحمد بن راشد المعلا^(٤) ١٩٢٢ - ١٩٨٠ حاكم أم القيوين ما صعب من المسائل بين الناس^(٥). وخصص الشيخ صقر بن محمد القاسمي ١٩٤٨م - ٢٠١٠م قبل توليه الحكم في إمارة رأس الخيمة، مكاناً له في السوق يجلس فيه لحل المنازعات بين الناس. وقد اتصف الشيخ صقر بالحكمة وبُعد النظر، حيث كان يحل النزاعات المعروضة عليه بطريقته الخاصة وبحكمته فإن استلزم الأمر إحالة الموضوع للشرع؛ كتب لقاضي الشرع عن طريق رجاله، طالباً منه رأي الشرع في المسألة المعروضة عليه^(٦).

كما كان للإداريين المعيّنين في المناطق البعيدة من قبل الحاكم كالوالي في ليوا^(٧) والنائب

الإيراني فرامرزي زار الإمارات قديماً ودوّن مشاهداته، موائ وجزر الخليج وثيقة فارسية من العشرينيات، جريدة الاتحاد، العدد ١٠٤٠٦، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧م، ملحق آخر الأسبوع، ص ٧.

(١) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٤٦٨.

(٢) تسمى ساحة العرصة وسميت بالعرصة لتنوع السلع التي تباع فيها حيث كان يتم بيع السمك والخضروات والفواكه والفحم النباتي وأغلب التجار من الأجانب الإيرانيين والعجم. انظر راشد، التطور العائلي في مجتمع الإمارات دراسة اجتماعية مقارنة بين الماضي والحاضر، ص ٦٥.

(٣) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٤٨.

(٤) تعلم أصول الدين وأداء الفرائض فكان يطبق الشريعة على القريب والبعيد ولا تأخذه في الله لومة لائم، روي أن نزاعاً مالياً حصل بين أحد مواطني أم القيوين وأحد الهنود من رعايا السلطة البريطانية فرفع الهندي شكواه للمقيم السياسي في بوشهر فأرسل المقيم مندوباً من قبله ليرافق المشتكي لأُم القيوين للتحقق من المسألة وحين حضر الخصوم عند الشيخ أحمد طالب المدعي بعدم قبول شهود من مواطني الإمارة لاعتقاده بانحيازهم لزميلهم الأمر الذي أغضب الشيخ أحمد حينها قال إن النزاع حصل في أم القيوين فهل يعقل أن نحضر شهوداً من لندن؟؟!! فكان رده حاسماً لا جدال فيه. انظر صورة من المخطوط غير المطبوع بعنوان "آل درويش ومصاهراتهم مع بعض قبائل الإمارات العربية المتحدة"، وهو بحوزة السيد/ علي المطروشي مدير متحف عجمان. ص ١١.

(٥) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٦) مقابلة بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢م مع السيد/ سلطان الزعابي، وهو باحث في التاريخ والتراث.

(٧) ويقال أن اللفظ الصحيح هو الجواء، وتوجد في قلب الظفرة وتتكون من أكثر من محضر منها محضر شاه وعتاب ومزيرة وغيرها، وتعرف كل واحدة من هذه المحاضر بـ "اليو" وجمعها اليوا وهي "الجو" وجمعها "الجواء"، انظر البادي، حسين، مصباح الكندي المرر آخر قضاة الظفرة، جريدة الخليج، العدد ٢٠١٢٠، ٢٥ يوليو ٢٠١٢م، ملحق الصائم، ص ٢٠. فكان الولاة يسكنون في المارية باعتبارها المركز الإداري لليوا، انظر هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٢٤ - ١٢٥.

أو الممثل في العين، والوالي أو الأمير في دلم^(١) دور كبير في حل القضايا والمنازعات التي تُعرض عليهم. ففي ليوا كان من أول الولاة الذين عينهم الشيخ شخبوط بن سلطان هلال بن سعيد الغافري^(٢)، ثم خلفه في سنة ١٩٤٦م أحمد بن فاضل المزروعى^(٣) حتى سنة ١٩٥٥ حيث عُين راشد بن جابر الهاملي^(٤) الذي تولى مهمة حل الخلافات بين الناس في تلك النواحي^(٥) وفي فترة مرض راشد بن جابر الهاملي خلفه ولمدة بسيطة ما يقارب السنة أحمد بن جابر الهاملي^(٦)، ثم خلفه في سنة ١٩٦٤م سيف بن موسى الهاملي^(٧) حيث كانت تستظل به القبائل، والأمر الذي يعرض عليه يقوم بحله^(٨).

وفي العين مارس القضاء الشيخ أحمد بن هلال الظاهري، باعتباره حاكماً لمنطقة الجيمي ونائباً للشيخ زايد بن خليفة ١٨٥٥ - ١٩٠٩ في المنطقة الشرقية لإمارة أبوظبي، إضافة إلى عمله كمفاوض وقاضٍ قوي، تلجأ إليه القبائل لحل مشاكلها^(٩). ويعتبر أهالي عمان وباديتها الشيخ أحمد بن هلال حاكماً في حل مشاكلهم وبأتمنونه من كل حذب وندب ويعتبر قوله الفصل في جميع المنازعات والمشاجرات وهو رجل كبير السن ومحترم عند البادية والحضر^(١٠). وقد

(١) هي جزيرة قرب ساحل منطقة أبوظبي وهي تابعة لإمارة أبوظبي. انظر لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ٢، المجلد الثاني، جغرافيا، ص ٩٠.

(٢) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٠٤.

(٣) ورد اسمه في وثيقة بريطانية بأنه كان الوالي الرسمي للشيخ شخبوط بن سلطان في ليوا سنة ١٩٥١ م. انظر PRO, FO/1016/414, No. 172, Letter from the British Residency, Bahrain, to the Political Agent, Dubai, 24 February, 1955.

(٤) ذكر بأنه في بعض الأحيان وأثناء ولاية أحمد بن فاضل كان يتولى ولاية ليوا. انظر Ibid.

(٥) مقابلة بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٢م مع السيد/ صالح بن علي بن عزيز المنصوري.

(٦) مقابلة بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣م مع السيد/ محمد بن أحمد بن جابر الهاملي، وهو ابن أحمد بن جابر الهاملي والي ليوا.

(7) PRO, FO 1016/106, No. 2359, Report on expedition to Liwa, Dhafra and other areas claimed by the Ruler of Abu Dhabi 10 March-12 May 1952, The Buckmaster report.

(٨) المنصوري، هزاع، زايد كان يحب الأسماء والمعاني الجميلة، جريدة الخليج، العدد ٢٢٩٥٤، 10 فبراير ٢٠١٢م، الملحق الأسبوعي، ص ٨.

(٩) حيث ورد في مخطوط رسالة من الشيخ أحمد بن محمد بن هلال إلى الشيخ محمد بن هلال بن محمد يذكر فيها توصيته للشيخ محمد بشأن حل قضية تخاصم امرأة وزوجها. انظر المهيري، رسائل من عصر زايد بن خليفة 1836 - 1909، ص ٢٩٣.

(10) IOR, R/15/2/1865, No. 310, letter from the Residency Agent, Sharjah, to the Political Agent, Bahrain, August 12, 1936.

عاصر الشيخ أحمد كلاً من الشيخ زايد بن خليفة الأول ١٨٥٥ - ١٩٠٩ م وأبنائه وأحفاده من بعده، حتى عهد الشيخ شخبوط بن سلطان^(١). وقد كان للشيخ أحمد بن هلال الظاهري موقف مشرف بعد وفاة الشيخ زايد بن خليفة، من خلال وقوفه إلى جانب أبناء الشيخ زايد، مؤدياً دروه كقاضٍ ومصلح اجتماعي، لا تمر عليه صغيرة ولا كبيرة إلا وله رأيه السديد والحكيم فيها^(٢). أما في جزيرة دلماء وأثناء زيارة الشيخ زايد لها في عام ١٩٥٢ م فقد أوكل السلطة لشخص يُدعى فهد بن راشد ليقوم بتسوية النزاعات التي ترفع إليه وكان شخصاً محترماً وذائع الصيت^(٣).

كما أن بعض القضايا كانت تحال إلى الحاكم أولاً، ثم يقوم الحاكم بتحويلها إلى قاضي العرف أو قاضي الشرع، كل حسب نوعية القضية المطروحة، فإن لم يقبل الخصوم بحكم القاضي رفعوا قضيتهم لقاضٍ أبعد من محيط قبيلتهم أو إقليمهم. وقد يلجأ أحد أطراف النزاع في بعض الأحيان للقاضي لعرض شكواه، فيكلف القاضي أحد الحضور باستدعاء الطرف الآخر، ويعلمه حين حضوره بشكوى الطرف الأول، فيدلي كل منهم بحجته^(٤).

ويتطلب عمل القاضي الترحال أحياناً من مكان إلى آخر بناءً على طلب المتخاصمين، أو رغبة منه بإحلال السلام، فمثلاً كان من أهم ما يميز الشيخ حمد البحياني أمير منطقة ضنك، أنه كان يتوجه إلى المناطق التي يتنامى إلى مسمعه أن نزاعاً نشب فيها، في محاولة للتوفيق بين طرفي النزاع، سواءً كانا طائفتين من الناس أو حتى إمارتين^(٥). وعلى الجانب العماني كذلك كان للشيخ عبد الله بن سالم الكعبي شيخ بني كعب في الجانب العماني في محضة^(٦) دور بارز في حل النزاعات والخلافات القبلية^(٧).

تنفيذ الأحكام القضائية

كان تنفيذ الأحكام القضائية يتم إما عن طريق الإلزام من الحاكم أو الإلزام من القبيلة. إذ كان لدى الحاكم فئة من الرجال المسلحين والملتزمين بتنفيذ الأحكام التي

(١) المهيري، رسائل من عصر زايد بن خليفة ١٨٣٦ - ١٩٠٩، ص ٢٧٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢، ١٣.

(٣) PRO, FO 1016/106, No. 2359, op. cit.

(٤) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢ م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٥) هيئة تحرير مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، ص ٣٨.

(٦) منطقة تقع شمال شرق البريمي تضم قرية واحدة تسمى محضة يسكنها قبيلة بني كعب. انظر لوريمر، السجل التاريخي

للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ٢، المجلد الرابع، جغرافيا، ص ٢٩٢.

(٧) مقابلة بتاريخ ٢٩ مايو، ٢٠١٣ م، مع السير Julian Walker، الوكيل البريطاني في دبي سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١.

يصدرها الحاكم، يطلق عليهم اسم المطارزية^(١)، ويتم إرسالهم في مهمات خاصة متنوعة الأغراض^(٢)، كاستدعاء المتخاصمين، أو تنفيذ حد من الحدود، كالجلد أو الحبس مثلاً، أو تحويل قضية من القضايا لقاضي العرف للبت فيها بأمر من الشيخ أو الحاكم. فكانوا يحفظون النظام^(٣)، ويعدون بمثابة يد العدالة التي تمتد للقبض على اللصوص، وتقديم المتخاصمين إلى الحاكم^(٤).

ويساهم أبناء القبيلة أحياناً في تنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي فمثلاً إذا لم يلتزم أحد الأطراف بالحكم الذي أقره القاضي، ينفذ الحكم من قبل أبناء القبيلة، فيكون بحسب الرافض وتقييده عند شجرة سمرة^(٥) قريبة من المنازل التي يقطن بها أبناء القبيلة، دون وجود حراسة عليه، ويستمر حبسه لمدة لا تزيد عن خمسة أيام، وتحل المشكلة بعدها بتدخل من بعض أبناء القبيلة. وفي ليوا كانوا يقومون بتقييد رجلي السجين، ومن ثم ربطها في جذع النخلة طوال فترة حبسه^(٦).

أما أنواع العقوبات التي تفرض على الجناة، فتخضع لتقدير القاضي ووجهة نظره، ولا تستند إلى قانون أو تشريع خاص، ويترك تنفيذها للشيخ^(٧). أما الأعمال الجنائية كالقتل مثلاً فقد كانت عائلة المجني عليه هي التي تقتص من الجاني إما بقتل الفاعل إذا تمكنت من الإمساك به أو بالتفاوض لدفع الدية في حال لجوء الفاعل إلى قبيلة أخرى. وفي حال الجرائم الصغيرة والجنح، فقد كان على الفاعل عندما يتم العثور عليه أن يدفع التعويض، وإلا فإنه سوف يتعرض للسجن مما يعني تقييده بالأغلال لمدة أسبوعين في الحصن المحلي^(٨).

-
- (١) المفرد المطارزي، والتسمية مأخوذة من جلب الطراز، وهي ضريبة تؤخذ من البحارة العاملين في سفن لا تتبع نفس الإمارة، ولهؤلاء المطارزية مهام كثيرة تجاه الحاكم مثل مرافقته في حله وترحاله وحمل سلاحه، وملازمة الخصوم إلى القضاء أثناء إقامة الدعوى بين طرفين متنازعين، انظر أبو شهاب، حمد خليفة، إطلالة على ماضي الإمارات، أبوظبي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث أكاديمية الشعر، ٢٠١١م، ص ١٠٠، ١٠١.
 - (٢) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٢٤ - ١٢٥.
 - (٣) هندرسون، ذكريات عن الأيام الأولى في دولة الإمارات وسلطنة عمان، ص ٦٠.
 - (٤) الشامسي، الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الإمارات، ص ٨٤.
 - (٥) نوع من الأشجار التي تكثر في بعض المناطق بدولة الإمارات وكان أهالي تلك المنطقة يحرقون أغصانها اليابسة فيصنعون منها فحمًا جيداً. انظر المطروشي، خميس إسماعيل، اللهجة الإماراتية، ج ١، الإمارات العربية المتحدة، مسار للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠١٣م، ص ١٩٣.
 - (٦) مقابلة بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٢م مع السيد/ صالح بن علي بن عزيز المنصوري.
 - (٧) الشامسي، حميد بن سلطان، نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار، مراجعة فالح حنظل، أبوظبي، دار الفكر الجديدة للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٨٨م، ص ٢٠٣.
 - (٨) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٥٩.

ومن الأمثلة على العقوبات التي من المفترض أن تنفذ على الجاني قضية حلها الشيخ محمد بن هويدن^(١)، وهي عبارة عن خلاف وقع بين رجلين وأدى شجارهما إلى بتر أصبع أحدهما، فلجأ المتضرر إلى الشيخ، وأمر الشيخ بجمع الرجلين، فطلب من باتر أصبع المتضرر أن يعرضه ببكرة^(٢) عوضاً عن إصبعه وحلت القضية بتراضي الرجلين^(٣). وكان من الممكن أن تنتهي بتر أصبع المعتدي، إلا أن حكمة القاضي أدت إلى حل القضية بالإصلاح والتراضي.

تخصصات القضاة

أظهرت المعلومات التي تم جمعها بأن قضاة العرف كانت لهم تخصصات عدة، فتخصص بعض القضاة في معالجة أنواع معينة من قضايا العرف، حسب طبيعة المجتمع والبيئة في ذلك الوقت، ومنها قضايا الحلال وقضايا الآبار والأفلاج وقضايا السرقة والدم والحرب وما إلى ذلك من القضايا الجنائية. انظر الجدول رقم ٣. وكان للشيخ حمدان بن زايد بن خليفة ١٩١٢ - ١٩٢٢^(٤) حاكم إمارة أبوظبي، والذي كان عالماً بأمور الدين والشريعة، دور في تخصيص القضاة وتقسيمهم إلى فئات، فجعل قضاة للشرع والأحوال الشخصية، وقضاة للسوق والأمور التجارية، وقضاة للبحر ومهنة الغوص والتجارة البحرية والأسفار، وقضاة وممثلين له في بعض جزر أبوظبي، بالإضافة إلى قضاة المناطق الشرقية والغربية من أبوظبي^(٥).

(١) شيخ قبيلة بني قتب لما يقارب ٥٠ سنة، حيث تولى مشيخة قبيلته من حوالي ١٩٢٥م. مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو 2012م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٢) الناقة الفتية وجمعها أبكار. انظر حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٠١.

(٣) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٤) تعتبر **فراوكة بان** منصب القاضي نشأ خلال حكم الشيخ حمدان، انظر هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٢٣.

(٥) مقابلة بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٢م، مع السيد/ صلاح الجنيبي.

جدول رقم ٣

اسم القاضي	قبيلته	منطقة التقاضي	الاختصاص	زمنه التقريبي	بعض ما ذكر عنه
1	عبد الله بالهضي الشريفي ^(١)	العوامر	العين	قاضي حلال	كان قاضياً من عام 1890م تقريباً وحتى توفي عام ١٩٣٨م
2	عبد الله بن هلال بن سعيد الكويتي ^(٢)	الكويتات	العين	قاضي الآبار والأفلاج	من أشهر قضاة الآبار في منطقة العين، وكان على مدى سنين طوال يفصل في قضايا الميراث بين المواطنين، وقد كان يشرف على الأفلاج ^(٣) الثمانية ^(٤) التي تزود واحات النخيل بالماء في مناطق العين المتعددة.
3	ابن باروس العامري ^(٥)	العوامر	الظفرة	قاضي دم	كان يحل مشاكل أبناء قبيلته ومن جاورهم في قضايا الحرب والصلح والسلم والدم والحقوق.
4	الشيخ سعيد بن سويد المنصوري ^(٦)	المناصير	ينتقل ما بين الظفرة وليوا والعين	قاضي الحلال والنخيل	كان قاضياً قبل ١٢٠ عاماً تقريباً
5	الفندي بن غانم المزروعى ^(٧)	المزاريع	محضر ^(٨) خنور ^(٩) في ليوا	قاضي حلال ونخيل	كان يقضى في قضايا التمر والنخيل.

(١) مقابلة بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سالم بن عبد الله بالهضي.

(٢) المهيري، أول رئيس لقسم الأفلاج عبد الله بن هلال الكويتي، ص ٧١.

(٣) هي قنوات تحت الأرض تجري فيها المياه سواء من الأمطار أو من المياه الجوفية الطبيعية، ومفردها فلج. انظر البوريني، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ٨٦.

(٤) وهي الصاروج، الداودي، الهيلي، الموجعي، القطارة، الجيمي، المعترض، مزيد. انظر الفارس، محمد، من إنجازات زايد في العين بوادر النهوض بالإنسان والمكان في الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٦٦م، مجلة ليوا، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٠٥م، ص ٣١.

(٥) مقابلة بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ صالح بن علي بن عزيز المنصوري.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) مقابلة بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ صالح بن علي بن عزيز المنصوري.

(٨) جمعها محاضر، وتطلق على الواحة في الصحراء، وأيضاً تطلق على الأرض التي بها ماء وشجر وتصلح أن تكون مصيفاً. انظر حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٦٢٥.

(٩) محضر من محاضر ليوا، انظر الكندي، شرح قصيدة الولاء لقاضي الظفرة الشيخ علي بن سالم بوملحا المرر، ص ٧٨.

وكان بعض القضاة العرفيين في منطقة الساحل المتصالح يتولون القضاء في القضايا البسيطة، والتي لا تتطلب توفر اختصاص معين لدى القاضي ليتمكن من الحكم فيها، لكونها تتعلق بأمور عامة ومعروفة للناس. بينما يتميز قضاء الاختصاص بالمعرفة والخبرة التي لا تتوفر لدى القاضي العادي، مما يؤهل قاضي الاختصاص النظر في نوع معين من القضايا التي تحتاج إلى تلك الخبرة للبت فيها. ومن الاختصاصات القضائية في تلك الحقبة:

قضاة الحلال

يظهر الجدول رقم ٣ أن نسبة قضاة الحلال من إجمالي القضاة العرفيين ممن وردت أسماؤهم في الجدول هي ٥٠٪، وذلك أمر منطقي تماماً لأن مجتمع البادية كان يعتمد على الأنعام والماشية، فقد كانت المهنة الرئيسية لأبناء القبيلة العناية بها ورعيها، إذ كانت مصدر قوتهم وغذائهم وتجارهم. لذلك اندرجت القضايا التي تتعلق بالحلال ضمن اهتماماتهم الرئيسية، خاصة أن تلك المواشي والأنعام قد تتداخل مع ممتلكات الغير، وقد تتعرض للسلب والنهب، فتتسبب المنازعات التي تستوجب الحاجة إلى القضاء وتسوية هذه الاختلافات والبت فيها. وكان قاضي الحلال شخصاً متخصصاً في معالجة المنازعات بين أصحاب الحلال من الإبل والمواشي، كالتعديت أو السرقات أو قضايا الميراث وكيفية توزيع الحلال. ويذكر محمد بن عبد الله بالهضعي أن قضايا الحلال ومنازعاتها لا يستطيع حلها أي قاضٍ، إلا من كان خبيراً بالحلال، فيذكر أن من أمثلة المنازعات في الحلال التي كانت تحصل في الساحل تلك المتمثلة في ميراث الحلال، فعندما يحضر متخاصمان في الميراث على الحلال عند العارف أو القاضي، يقوم القاضي بمعاينة الحلال، فيميز السمين من الهزيل، والأغلى ثناً من الأرخص، ومن ثم يقوم بتوزيعها وفق ما يراه موافقاً للعرف^(١). ومن أمثلة قضايا الحلال، ما حصل بين رجلين اختلفا على حوار^(٢)، غير موسوم^(٣)، فكان كل منهما يدعي ملكيته له، ولجأ الرجلان إلى شيخ القبيلة بغية حل الخلاف، فأحاطهم الشيخ بدوره إلى عراف القبيلة والخبير في مسائل الحلال. وعندها قام العراف بأمر من الشيخ بجمع المتخاصمين في مكان واحد، وطلب من الرجلين إحضار الحوار وإحضار إبلهم. ثم قام العراف بإمساك الحوار من أنفه لكي يرغب^(٤)،

(١) مقابلة بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٢م، مع السيد/ عقيدة المهيري، وهو طبيب شعبي ومطلع على التراث.

(٢) رضيع الناقة، والجمع حيران. انظر حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٩٤.

(٣) هو الوسم ويعني الكي للناقة من أجل إثبات ملكيتها لصاحبها. انظر المرجع السابق، ص ٧٣٥.

(٤) الرغاء صوت يصدر من الإبل في بعض الحالات مثل الخوف والحمل الثقيل. ويقول الشاعر بن ظاهر المايدي:

إذا هدر الهدار من قاصي المدى رعى الحج من سمع الهدير وشال

كلمة رعى التي وردت في البيت تعبير عن حالة الخوف التي مر بها الحج الحق وهو الجمل البالغ من العمر 3 سنوات من هدير الجمل الكبير. انظر ديوان الماجدي ابن ظاهر حياته وشعره، جمعه وحققه حمد بوشهاب، إبراهيم بوملحة، دبي،

مطبعة دبي، ١٩٨٤م، ص ١٩٩.

فخرجت ناقة من وسط الإبل فاتجهت إلى ابنها حين سمعت رغاءها وعندها سأل العراف: لمن هذه الناقة؟ وأعطى الحوار لصاحب الناقة المعنية. وتظهر هذه الحادثة مدى فطنة وحكمة وخبرة العراف في حل هذا النوع من المسائل، والتي يصعب حلها على أي قاضي لا خبرة له في مسائل الحلال^(١). كذلك ورد في رسالة من الشيخ سلطان بن زايد ١٩٢٢ - ١٩٢٦ إلى الشيخ أحمد بن هلال الظاهري، أنه أوكل إليه حل قضية خلاف بين طرفين على ملكية ناقة يزعم كل منهما أنها له، وتم الاتفاق على أن يتلاقى الخصمان في يوم محدد، ليحضر كل منهما شهوده لإثبات صحة دعواه^(٢).

قضاة الأراضي والآبار والأفلاج

ويظهر الجدول رقم ٣ أن نسبة قضاة الآبار والأفلاج من قضاة العرف تبلغ ٣٧,٥٪، وكان يتعين أن يتمتع هؤلاء بالخبرة اللازمة بشؤون الأراضي والأفلاج وسقائيتها، مما يؤهلهم لفهم ما ينشأ من القضايا والمنازعات حولها. ومقدور هؤلاء القضاة ابتداع وصياغة قواعد جديدة بما تفرضه طبيعة وظائفهم وحرفهم.

ويعتبر عبد الله بن هلال بن سعيد الكويتي من أشهر قضاة الآبار في منطقة العين، وكان على مدى سنين طوال يفصل في قضايا ميراث الآبار بين المتخاصمين^(٣). وكانت معظم الخلافات التي ينظر فيها هي تلك المتعلقة بالأراضي وحدودها، فإن أراد أحدهم توسيع بستانه أو تسويره، وتجاوز بذلك حدوده إلى أرض أخرى قريبة منه، فإن القضية تحال له. والمعروف أن أغلب تلك الأراضي والبساتين تنتقل بالوراثة أباً عن جد، وبالتالي فإن الآباء والأجداد كانوا يعرفون حدود أراضيهم بالخبرة، ودون وجود خرائط أو رسومات. لذلك فعند حدوث خلافات من هذا النوع، كانوا يبحثون عن كبار المعمرين في منطقة الخلاف، ليتزودوا منهم بالمعلومات، التي تساعد في الاستدلال على حدود كل قطعة، وإصدار الحكم على ضوء خبراتهم ومعرفتهم. ومن أشهر العرفيين في مجال الآبار والأفلاج كذلك عبد الله بالعبد وحارب بن حمد الكويتي^(٤).

ومن القضايا المتعلقة بالأرض قضية السقاية، وهي قضية اشتهرت في منطقة العين في

(١) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٢) المهيري، رسائل من عصر زايد بن خليفة ١٨٣٦ - ١٩٠٩م، ص ١٥٥.

(٣) المهيري، أول رئيس لقسم الأفلاج عبد الله بن هلال الكويتي، ص ٧١.

(٤) عبد الرحمن، عبد الله، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، ج ٢، الإمارات العربية المتحدة، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ٢٠٠٥م ص ٤٠٣، ٤٠٥.

النصف الثاني من القرن العشرين تقريباً، وكانت من القضايا الشائكة، فلم يقدر على حلها القضاة والعُراف، حيث كان السقي في أفلاج مدينة العين على دورانه، أي بما يملكه صاحب النخل من ماء ورثه عن أهله. فتنشأ الأفلاج مشاركة بين أبناء العشيرة الواحدة، ويقسم الفلج حسب الأفراد إلى "بواد"^(١). ولكل شخص "بادة" يورثها جيلاً بعد جيل لسقي نخيلهم، وعند إنشاء الفلج تترك "بادة" تسمى "مشاع"^(٢)، وهي لمن يحتاج أكثر من حصته من الماء، أو لمن يدخل عليهم من الأفراد الجدد. وتباع البادة من المشاع أو تؤجر بأسعار رمزية، كانت تصل إلى اثنتي عشرة روية للحصة الواحدة، فيتم ترميم وصيانة الأفلاج من مردود المشاع^(٣)، ودفع أجر عريف الفلج^(٤). وقد يؤجر أصحاب البواد حصصهم، أو يبيعونها لحاجتهم للمال، أو لعدم حاجتهم لها. ولعريف الفلج دور مهم، من خلال مراقبة تقسيمات المياه في الفلج، وحل المشاكل المتعلقة بتقسيمات البواد. ويتعين أن يكون للعريف خبرة في قياس الزمن بواسطة الظل في النهار، والنجوم في الليل، فتلك القياسات تساعد في تنظيم عملية توزيع مياه الأفلاج على مزارع النخيل بالتناوب^(٥).

وحدث في أحد الأيام أن كان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ١٩٦٦ - ٢٠٠٤ يمشي بين النخيل، فلاحظ بأن بعض النخيل عطشى، وتلك تعود ملكيتها للأهالي ممن لا يملكون الماء إلا عن طريق الشراء، بينما النخيل الأخرى ريانة، وهي لمن يملكون الماء، فقال لهم الشيخ زايد رحمه الله: "أخبركم هذا ما يصير أنت شعبان وجارك جوعان" فاستدعى أولاً أهل فلج الداوودي، ومنهم المطاوعة علي بن حمد المطوع وإخوانه، والنواصر سعيد بن عبد الرحمن الناصري وأحمد بن مفتاح الناصري، وأثناء الاجتماع سأهم الشيخ زايد بن سلطان طيب الله ثراه: "هل يصير أنت شعبان وجارك جوعان؟ قالوا: ما يصير ذلك. فقال: نحن بنخلي سقي الفلج بالدور الكل يسقي نخله. فقالوا: ما تراه جائز نحن منفذين له". وروي النخيل واخضر كله بعدها. ثم طرح هذا الموضوع على أهل فلج العيني، منهم النياتات والكويتات: واستدعاهم فقال لهم: إن النخيل بعضه عطشان والبعض الآخر ريان، فسنجعل السقي على التتابع الدوري، بحيث تسقى النخيل بالدور. فوافق الكل على ذلك، واستفاد كل الناس من حكمة ويُعد نظر الشيخ زايد

(١) حصص، والبادة عادة تجزأ إلى أقسام. انظر المهيري، أول رئيس لقسم الأفلاج عبد الله بن هلال الكويتي، ص ٧٣.

(٢) وهي الحصص الاحتياطية.

(٣) الفارس، من إنجازات زايد في العين بوادر النهوض بالإنسان والمكان في الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٦٦م، ص ٣١.

(٤) هو من يتولى مسؤولية توزيع مياه الأفلاج على مزارع النخيل، كذلك بيع الحصص الاحتياطية المخصصة للمشاع. انظر المرجع نفسه.

(٥) صندل، عبيد راشد، ملامح من تراث الإمارات، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ٢٠٠٤م، ص ٣٩ - ٤٠.

رحمه الله، وما زال السقي منذ ذلك الوقت باقي إلى الآن^(١). وكان بعض أولئك العوارف يعينون من قبل الحاكم، فقد عين الشيخ سلطان بن زايد بن خليفة حاكم أبوظبي ١٩٢٢ - ١٩٢٦ والذي كان ممثلاً عن والده في العين في تلك المدة^(٢) - قاضياً للإشراف على إدارة الأفلاج وتقسيم حصص المياه فيها^(٣). واصطلح الناس على تسميتهم بعوارف الأفلاج.

ومن المعروف لدى أهل البادية أن لكل قبيلة أراضٍ خاصة بها، لا يجوز للقبائل الأخرى التجاوز عليها والتعدي على حماها، وهي تشمل عامة شجر الغاف وتستخدم لرعي الإبل والقنص والصيد، ويمنع الرعي عليها بدون إذن من أهلها أصحاب الأرض^(٤)، خشية استنفاد العشب أو الماء، فيقال "مرفج على السيح"^(٥) أي لا أحد يسمح له بممارسة الرعي في هذا السيح^(٦)، والرفجة عند البدو تعني الحماية.

قضاة منازعات الثأر والدم

يظهر الجدول رقم ٣ أن نسبة قضاة الدم من قضاة العرف هي ١٢,٥٪، ولعل ذلك يظهر قلة هذا الصنف من القضاة في الساحل حينئذ. وفي الغالب كان شيخ القبيلة أو الحاكم هو من يتولى النظر في هذا النوع من القضايا. ويعتبر القتل والثأر من أهم مشاكل أهل البادية، وكان من عادات البدوي القصاص، أي أن يطلب حياة مقابل حياة، سواء كان القتل عمداً أو عن غير عمد، لكنه ربما يوافق على قبول الدية^(٧) حين تهدأ ثورته، خاصة إذا كان القتل عن غير عمد، لكن ردة فعله المباشرة هي الانتقام والأخذ بالثأر^(٨). فقضاة الدم هم قضاة ينظرون في قضايا الدم، أو قضايا الإيذاء البالغ للجسم، وكل ما يتعلق بذلك من أمور التعويض والدية، وتقع على كاهل هؤلاء القضاة مسؤوليات كبيرة، تتمثل في حفظ وصون دماء المتنازعين، إضافة إلى تقدير الضرر وتحديد التعويض للمتضررين^(٩). ويلجأ في حل مثل هذه المنازعات الخطيرة،

(١) مقابلة بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٢م، مع سيف سعيد الجبيهة.

(٢) يظهر هنا تناقض في المصادر الموجودة فهناك ما يشير إلى أن الشيخ أحمد بن هلال الظاهري يعتبر ممثل الشيخ زايد بن خليفة الأول في العين بينما تشير البعض إلى أن الشيخ سلطان بن زايد كان ممثلاً عن والده في العين في نفس الفترة.

(٣) مقابلة بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٢م، مع السيد/ صلاح الجنيني.

(٤) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٥) السنجري، عمار، رجل من عصر زايد سيف بالحايمة الظاهري، مجلة ليوا، العدد الثاني، فبراير ٢٠٠٤م، ص ٩٤.

(٦) البر والصحراء، انظر حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٣٤٢.

(٧) هي مقدار ما يدفعه أهل القاتل أو الجاني إلى ذوي أهل المقتول أو المجني عليه من نقود أو سلع أو مواشي أو أرض تعويضاً بدل دم القاتل أو المجني عليه. انظر العبادي، القضاء عند العشائر الأردنية، ص ١٦.

(٨) ثيسغر، رمال العرب، ص ٢٢٧.

(٩) العبادي، القضاء عند العشائر الأردنية، ص ٢٨١.

إلى قاضي صاحب علم ودراية يمثل هذه القضايا، أو تحال إلى شيخ القبيلة أو الوالي المعين من قبل الحاكم، فإن تعقدت الأمور، أحييت القضية إلى الحاكم للبت فيها، ويكون حكمه نهائياً وملزماً للجميع. ولا تحفظ هذه النوعية من القضايا في سجلات، فالوثائق الكتابية الوحيدة التي يتم الاحتفاظ بها هي أوامر الدفع أو التعويض، والتي تتلف حين تتم عملية الدفع^(١).

ومن الطرق المستخدمة عند أهل بادية الساحل المتصالح لحل قضايا الدم والقتل -سواء كان متعمداً أو عن طريق الخطأ- ما يسمى بطريقة "حط الوجه"، وهي تعني قيام شيخ القبيلة وأعيانها، بعقد هدنة بين طرفي النزاع قبل انفلات زمام الأمور، فتكون البداية بإعطاء وجه^(٢) من قبل شيخ القبيلة، أو أحد رجالها المعروفين بالسمعة والسيرة الحسنة بين أبناء القبيلة. و"إعطاء الوجه" عبارة عن عهد وضمن شفوي لمدة معينة، قدرها أربعون يوماً، وعلى الطرفين الالتزام بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تأزم الوضع بينهم. ويقوم شيخ القبيلة وأعيانها والقاضي خلال تلك المدة باستدعاء القاتل والاستماع إلى الأسباب التي أدت إلى قيامه بالقتل. وبعد الاطلاع على كل ملابسات الحادث، يصدر القاضي حكمه، فإن كان القتل عن غير قصد، حكم القاضي بدفع الدية، أما إن كان القتل عمداً ودون سبب موجب للقتل، فيقوم شيخ القبيلة باقتياد القاتل مع أهله، ويتوجه به إلى أهل القتل وأصحاب الحق، ويضعه بين يدي أهل المقتول، قائلاً بأن ولدنا أصبح بين أيديكم، وهو يستحق القتل جزاء ما فعله، فإن عفوتم عنه، فهو دين لكم علينا على مر الأيام، ونحن على استعداد لدفع الدية مضاعفة لكم. فيصبح القاتل تحت رحمة أهل المقتول، ليختار أهل المقتول ما سيفعلون به. فإن قاموا بقتله اعتبر الأمر عيباً عليهم، وذلك باعتباره في حماهم فيعفون عنه، ويدفع الشيخ ومن معه بعد العفو دية القتل إذا عجز القاتل عن دفعها. وهذه طريقة من الطرق البسيطة في حل مثل هذه المسائل، ومن الممكن أن تنتهي الأمور ببساطة أو أن تتعقد، لكنهم يصلون في النهاية إلى حل ما^(٣).

وهناك قضية معروفة في تاريخ الساحل تتعلق بمسألة "حط الوجه" في زمن الشيخ زايد بن خليفة شيخ إمارة أبوظبي ١٨٥٥ - ١٩٠٩، وهي قصة رجل من المناصر قُتل أخوه على يد ابن عم لهما من المناصر، فتدخل الشيخ زايد بن خليفة في القضية، فألزم الرجل بعدم أخذ حقه إلى أن يبت الشيخ زايد بالأمر. إلا أنه وبعد انتهاء مهلة الأربعين يوماً، قام أخو القتل بالأخذ بثأر

(١) Arbitration concerning Buraimi and common frontier between Abu Dhabi and Saudi Arabia, Memorial submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Foreign Office, London, 1955. Vol. 1, p. 68.

(٢) بمعنى ضمان بعدم الخيانة.

(٣) مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

أخيه من قاتله، مما أثار غضب الشيخ زايد، في الوقت الذي "زين"^(١) المنصوري عند قبيلة بني قتب، أي دخل في حماهم. وبحسب الأعراف فإن هذه القبيلة ملزمة بالدفاع عنه حتى يخرج من حماها. وحين أرسل الشيخ زايد إلى شيخ قبيلة بني قتب يطالبه بتسليمه، رفض الأخير ذلك باعتبار أنه "زين" لديهم، فقامت بين بني قتب والشيخ زايد معركة شهيرة تسمى امزيرع^(٢)، وقتل فيها الكثيرون من كلا الطرفين، وسببها حرص الشيخ زايد على الدفاع عن وجهه بعدم التعرض للقاتل، والتزام بني قتب بحماية "الزين" الذي لجأ إليهم^(٣).

وفي أعراف أهل البادية في مسائل الانتقام، ما يعرف بمصطلح "التبيل"، فقد يطارد أهل القتل القاتل الذي يدخل أراضي قبيلة ثالثة فيلجأ الطرفان إلى شيخ القبيلة أو أحد أفرادها، وتتوقف بذلك المطاردة، لكونهم ضيوفاً على القبيلة، فلا يجوز لأي منهم الاعتداء على الآخر. ويظهر هنا دور المضيف في سعيه لحل المسألة، فإن لم يجد للإصلاح سبيلاً، وأصر صاحب الحق على أخذ حقه من خصمه، هنا يقول له المضيف بالعامية: "نحن بنبتل لك الريال"، مما يعني أن يترك المطاردُ بيت المضيف مسيرة يوم كامل تقريباً، ويسمح بعدها للمطارد بملاحقته، فيصبح المضيف بذلك غير مسؤول عن دم أي من المطارد أو المطارد^(٤).

العرف التجاري

بما أن أكثرية سكان الساحل المتصالح كانوا يعتمدون على البحر بشكل أساسي لكسب معيشتهم، وضمان استمرارية حياتهم، وجدت الحاجة الماسة إلى وضع قواعد يعتمدون عليها ويلتزمون بها، لتنظيم العمل في البحر، سواء في قضايا الصيد، أو الغوص للبحث عن اللؤلؤ، والذي كان يعد فيما مضى المهنة الأساسية لسكان إمارات الساحل. ومن هنا وجدت الحاجة لوضع الضوابط، التي يحتكم إليها التجار والعاملون في هذا المجال في تعاملاتهم وعملهم.

ومن تلك القواعد ما يدور بين أصحاب السفن والممولين وتجار اللؤلؤ، والبحارة بجميع

(١) زين: لجأ، مصدره زينٌ بإسكان الباء، ويقال زين الرجال: الشخص الكبير القوي ذو المروءة الذي يقبل من يلجأ إليه ويمنعه مما يمنع عنه نفسه وولده. انظر العبودي، محمد بن ناصر، معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة أو ما فعلته القرون بالعربية في مهدها، ج ٦، الرياض، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ٢٠٠٩م، ص ٣٥. ويقول الشاعر محمد بن خرياش المرر من جميرا من كتاب أعذب الأبيات لشعراء راحلين من الإمارات تحت الطبع لمؤلفه حماد الخاطري. يا زين لمخيف يا حمّال الانتقالي... يا دخر من لي خبيث الوقت يرمي به.

(٢) الشامسي، نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار، ص ٦٢.

(٣) مقابلة بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن.

(٤) مقابلة بتاريخ ١٥ من ديسمبر ٢٠١١م. مع السيد/ حماد الخاطري.

أصنافهم من "غاصة"^(١) و "سيوب"^(٢)، وغيرهم ممن يعملون على سفن الغوص، وقواعد التعاقد بين الغواصين وأصحاب السفن، والقواعد التي تحكم عمليات بيع اللؤلؤ. ففي مجتمع البحر كان الطواویش^(٣) أنواعاً منهم: من يبيع ويشترى ويمثل هذا النوع أغنياء المنطقة، والنوع الآخر الدالین وهذه الفئة مهمتها الوساطة بين المشتري والبائع، والنوع الثالث هم الخبراء في أمور البحر والبيع والشراء، وفي تقييم اللؤلؤ، وهؤلاء يعتمدون على كتب يتم جلبها من الهند كمرجع لتحديد أنواع وقيم اللؤلؤ^(٤) فأضحى كل ما يتعلق بمجتمع الغوص محكوماً بقواعد وضوابط، تنظر فيها محاكم عرفية عرفت بمحاكم البحر. ويلاحظ أنه في زمن الغوص، لم تكن هناك محاكم بالمعنى المتعارف عليه حالياً، حيث كانت مجتمعات الساحل في تلك الحقبة تعيش على الصدق والاحترام والنزاهة. وسميت تلك المحاكم "سالفه الغوص"، ولم تكن دائمة، بل كانت وقتية تنعقد بأمر من الحاكم، إن دعت الحاجة إليها، فيأمر بتشكيلها ويعيّن قضاة من "النواخذة"^(٥) ذوي السمعة الطيبة، ومن العارفين بقوانين البحر^(٦). فكان لشيوخ الساحل خبراء بدون محكمة تحال لهم القضايا حسب خبرتهم سواء في البحر أو التجارة^(٧).

و"السوالف" مفرداها "سالفه"، مشتقة لغوياً من "سلف" أي "مضى"، ومنه تسمية الأحاديث "سوالف"، لأنها مكررة في أغلبها، وهي لفظة معروفة في عموم الخليج ومنه الساحل المتصالح. ويرى البعض أن مصطلح السالفه أتى من السلف أي القرض، وتعني به المحكمة المختصة بالنظر في الخلافات التي تتم بين البحارة والنواخذة والممولين حول الديون والسلفيات التي

(١) جمع غبص، وهم الذين يغوصون في البحر ليجمعوا المحار والأصداف، انظر الغملاسي، أحمد، السفن في التراث الإماراتي، عجمان، دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٩م، ص ٦٥.

(٢) السيوب جمع سيب، وهم الرجال الذين يمسون بطرف الحبل المتصل مع الغاصة الموجودين تحت سطح الماء في الأعماق، وهم الذين يقومون بجر الغاصة من قاع البحر. انظر هبرة، مصطفى عزت، موسوعة الغوص واللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط، المجلد الأول، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠٤م، ص ٣٧٩.

(٣) جمع طواش وهو تاجر اللؤلؤ. انظر الشامسي، نجيب عبد الله، مهنة الغوص في الإمارات، مجلة الفن والتراث، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٦م، ص ٣٨.

(٤) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م، مع الدكتور حسين محمد جمعة محمد المطوع، نائب مدير جامعة الشارقة سابقاً وعضو المجلس الوطني، وهو حفيد قاضي الشرع الشيخ جمعة بن محمد المطوع.

(٥) جمع نوخذة وهو ربان السفينة، انظر حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 696. انظر نوراني، محمد، حديث عن اللؤلؤ عند شاطئ الذكريات، مجلة أخبار دبي، العدد ٣٦، السنة الثامنة، ٦ سبتمبر، ١٩٧٣م، ص ٣١.

(٦) لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ١، المجلد التاسع، تاريخ، ص ٣٦.

(٧) مقابلة بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٣م مع السير Julian Walker.

كان يُكَبَّلُ بها البحارة خلال موسم الغوص^(١). وقد يتسع معنى سالفه إلى معنى أوسع من حدوده السابقة، أو الحديث الماضي أو القرض المالي، ليمثل في التقاضي أو التعامل بين الناس، حيث يقال باللهجة المحلية: فلان عنده سالفه مع فلان. أي أن فلان لديه قضية أو أمر ما مع فلان الآخر.

كما تطلق لفظة "السالفه" على الشخص الذي يفض خصومات أهل البحر. ويطلق عليه أيضاً لفظ "الفصول"، نسبة إلى الفصل بين المتخاصمين، بينما يسميه البعض "العرف". وكان السالفه يختص بالحكم في قضايا البحر، دون غيره من القضاة، وذلك لأن للبحر أحكامه الخاصة، والتي يعرفها خبراء البحر فقط دون غيرهم^(٢). ويعد السالفه عند الجميع القاضي الذي يحتكم إليه في كل ما يتعلق بأمور البحر ومنازعاته. وقد لا يقتصر عمل السالفه على شؤون الغوص، بل يمتد إلى شؤون الحياة الأخرى^(٣). فمثلاً كان الشيخ جمعة بن محمد المطوع قاضي شرع وفي نفس الوقت كان بحكم خبرته في البحر وتجارة اللؤلؤ يفصل في قضايا ونزاعات البحر^(٤).

يبدأ عمل السالفه عند نشوء نزاع بين أحد طواقم السفينة أو العاملين عليها، وعادةً كان النوخدة يحاول تسوية هذا النزاع بطريقته وينجح أحياناً في حل بعض هذه النزاعات. فإن لم تنل تسويته رضاء المتخاصمين أو أحدهما، يحال الأمر حينئذ إلى الحاكم، ومن ثم يحول الحاكم النزاع إلى الرجل المختص وهو السالفه. وقيل أن النزاع لا بد أن يكون قد وقع خارج نطاق السفينة باعتبار أن النوخدة هو المسؤول عن السفينة، ويقع بذلك ضمن صلاحياته أي نزاع يحصل على ظهر سفينته، ولا يعني ذلك عدم إمكانية لجوء المتنازعين مباشرة لقاضي البحر، كي يحكم بينهم ويسوي النزاع. ودُكر أن "الطواش" كان يقضي في دلمة في مشاكل البحر التي تنشب^(٥)، فإن تعذر عليه حل الخلاف، لجأ المتخاصمون إلى القاضي سيف بن بطحان وهو من قبيلة الهوامل إحدى قبائل بني ياس، وكان يقضي في أمور البحر والحلال والتي تعرض عليه في مسجد دلمة بعد صلاة العصر^(٦). كذلك إن حدث نزاع متعلق بقيمة اللؤلؤ، قصد البائع والمشتري قاضياً، يملك الخبرة الكافية في تثمين اللؤلؤ، مثل رحمة بن عبد الله الشامسي، الذي

(١) مقابلة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٢م، مع الدكتور محمد فارس الفارس، مؤرخ وباحث في تاريخ المنطقة.

(٢) هيئة مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، ص ٣٩.

(٣) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات، ج ٢، ص ١١٠.

(٤) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م، مع الدكتور حسين محمد جمعة محمد المطوع.

(٥) هي جزيرة تقع على بُعد ١٦٠ كيلو متراً إلى الغرب من جزيرة أبوظبي، كانت هذه الجزيرة تتمتع بأهمية حيوية بالنسبة لمجتمع الغوص في إمارة أبوظبي. انظر هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١١٠.

(٦) مقابلة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٢م، مع السيد مهنا بن بطي القبيسي. أحد كبار رجالات منطقة دلمة بأبوظبي.

امتلك خبرة واسعة في هذا المجال^(١). وكان القاضي البحري يمارس عمله إما في منزله أو في زاوية من أحد دكاكين السوق^(٢).

ولمحكمة الغوص مهام أخرى كتطبيق القوانين الخاصة بالعمل، ومراقبة جمع الضرائب للشيخ، والحفاظ على مستوى جودة اللآلئ التي تباع في السوق. وكان أي تاجر يتقاضى أسعاراً مبالغاً فيها، أو يخلط أنواعاً من اللآلئ الرديئة مع الجيدة قاصداً الغش، يقدم لهذه المحاكم، ويكون عرضة لمنعه من الاشتغال بتجارة اللؤلؤ^(٣).

ومن قضايا الغوص أيضاً، مشكلة الدين، فقد أثرت التركيبة الاقتصادية لمنظومة صناعة الغوص سلباً على تلك المجتمعات، حيث أوجدت وضعاً هرمياً، يتبوأ فيه ممولو السفن وتجار اللؤلؤ الكبار قمة الهرم، بينما يقبع في قاعه البحارة بجميع أصنافهم من غاصة وسيوب وغيرهم ممن يعملون على سفن الغوص. وكانت الطبقة الدنيا تشقى بالعمل الدؤوب خلال موسم الغوص، ولا تحصل إلا على أقل العوائد. فتضطر للاستدانة من الممولين وفضلاً عن نظام الدين الذي شاع في تلك الحقبة، كان ممولو السفن وتجارها يغشون في بعض الأحيان متلاعبين بأرقام الديون المسجلة في الدفاتر، مستغلين جهل الطبقة الدنيا بالقراءة أو الكتابة. وذلك كله لكي يضمنوا استمرار عمل الغاصة المتميزين معهم، عن طريق زيادة ديونهم في تلك الدفاتر وأخذ توقيعاتهم عليها. وهذا كله كان يؤدي في النهاية إلى نشوء خلافات حول هذه الديون خاصة حين يكشف أي بحار بعد مدة من الزمن أنه خُدِعَ أو ظلم، أو عندما يشعر أي ممول بتقصير ما من أي بحار، ترفع الشكاوى للحاكم، الذي يحيلها بدوره لراعي السالفة قاضي البحر^(٤).

صفات قضاة البحر وكيفية اختيارهم وذكر بعض منهم

نظراً لأهمية قاضي البحر، ودوره الهام في حل النزاعات، وُجد سالفه في كل ميناء مهم مطل على الساحل، ففي إمارة أبوظبي، كان ربيع بن شاهين المهيري من أهم القضاة في مجال تحكيم البحر، وقد تم تعيينه رسمياً من قبل الشيخ زايد بن خليفة ١٨٥٥ - ١٩٠٩. وفي عهد الشيخ طحنون

(١) مقابلة بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٢م، مع السيد/ حمد بن رحمة الشامسي، وهو ابن رحمة بن عبد الله الشامسي التاجر المعروف والمحكم في تعاملات سوق اللؤلؤ بدبي.

(٢) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ١٠٢.

(٣) Oshea, Raymond, The Sand King's of Oman being the experiences of an R. A. F. officer in the little known regions of Trucial Oman Arabia, London, Kegan Paul International Limited, 2000, p. 139.

(٤) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً 1862 - ١٩٦٥، ص ٦٠ - ٦١.

بن زايد آل نهيان ١٩٠٩ - ١٩١٢ أمر بتعيين المزيد من قضاة البحر، ومنهم يوسف بن أحمد المهيري الذي شغل هذا المنصب مدة عشرين عاماً^(١). كما عُيّن محمد بن عبد الغني الحميري^(٢) مساعداً ليوسف بن أحمد المهيري^(٣). أما في دبي فقد كان حميد بن خلفان البسطي^(٤) دور كبير في حل خلافات أهل البحر كونه خبيراً في الأعراف البحرية، ويذكر ويلسون أن البسطي عمل في عهد حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم ١٩١٢ - ١٩٥٨، والذي شهد أحلك الظروف وأشدّها فقراً في تاريخ المشيخة، حيث تدهورت صناعة اللؤلؤ في المنطقة مما أثر على وضع الساحل اقتصادياً. كذلك كان للبسطي دور فعال في إعانة الشيخ مانع بن راشد المكتوم، على وضع أول خارطة لمغاصات اللؤلؤ في الخليج عام ١٩٣٥م^(٥). وكان جمعة بن عبد الله الأملح^(٦)، يعتبر أشهر سالفه في دبي، وقد استعان به الشيخ مانع بن راشد خلفاً للبسطي^(٧). وعمل في هذا المجال منذ مطلع القرن العشرين، وبالإضافة إلى كونه محكماً للبحر كان يعتبر من أشهر النواخذة، حيث ذاعت شهرته في الخليج العربي، وكان دليلاً للسفن، ورئيس النواخذة لمدة تزيد على ثلاثين عاماً^(٨).

أما أحمد بن حارب، فكان من الجيل الجديد من السالفه، وكان مقرباً من ولي عهد دبي آنذاك الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ١٩٥٨ - ١٩٩٠، وكان رجلاً قديراً، وثيق الصلة بمجتمع رجال الأعمال يملك قوارب تجارية، ولديه معرفة جيدة بالعرف التجاري من زاويته القانونية الصرفة، ومن زاوية المبادئ الخلقية. وقد أكسبته تلك الصفات التي ميزت عمله، مكانة مرموقة جعلته يكتسب احترام الناس في مجال عمله. فوصفه ويلسون بأنه: "كان رجلاً طيباً، وكانت الأحكام الصادرة عنه موضع احترام الجميع، حتى من قبل الجهة التي يصدر الحكم ضدها في كثير من الأحيان"^(٩).

(١) Vol. 1, P. 67, op. cit. UK Memorial,

(٢) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٤٦٣.

(٣) يوسف بن أحمد هو والد عمير بن يوسف وهو من أعيان إمارة أبوظبي ومن الشخصيات الفاعلة في المجتمع، وكان مثقفاً وعميق الفهم للدين، انظر عيلبوني، خليل، عمير اليوسف... وجه أبوظبي الأليف، جريدة الاتحاد، العدد ١٢٤٩٩، الخميس ٢٤ سبتمبر، ٢٠٠٩م، الملحق الثقافي، ص ١٥.

(٤) عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، ج ٢، ص ٤٤.

(٥) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ١٠٢.

(٦) أبو شهاب، إطلالة على ماضي الإمارات، ص ٧٧.

(٧) عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، ج ٢، ص ٤٤.

(٨) الطابور، عبد الله، المختصر في أشهر نواخذة الغوص والسفر، دبي، حكومة دبي دائرة السياحة والتسويق التجاري، ٢٠٠٢م، ص ٢٢.

(٩) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ١٠٣.

وقد لا يكون قاضي السالفة متفرغاً، إذ ربما يقوم التاجر الممول أيضاً، بحل بعض الخلافات التي قد تحدث بين الأطراف المتنازعة. فقد عُرف رحمة بن عبد الله الشامسي^(١) بأمانته ودرايته بأصول التعاملات وتجارة اللؤلؤ، وكان محكماً لتعاملات سوق اللؤلؤ، استأنس برأيه الصغير والكبير، واستراحت لمشورته قلوب البحارة وربابنة السفن. ويقول حمد بن رحمة أن والده كان قد تبوأ منزلة رفيعة، لما يتمتع به من تقى وصلاح وخصال حميدة، جعلت منه حكماً يلجأ إليه الناس بصفة عامة، وذوو الشأن بصفة خاصة، طلباً لمشورته في أمور حياتهم وتجارتهم^(٢). كذلك كان عبد الله بن مطر الصيري^(٣) والذي يعتبر من أشهر تجار اللؤلؤ في أبوظبي^(٤). وكان لخلفان بن مطر بن جبارة^(٥) أيضاً دور في المصالحة بين الناس بما يتعلق بقضايا البحر^(٦). إذ عمل في هذا المجال ما يقارب اثني عشرة سنة^(٧) في مدة حكم الشيخ شخبوط ١٩٢٨ - ١٩٦٦ بالإضافة لكونه نوكذة معروفاً في أبوظبي، وهو يعتبر آخر شخص تم تعيينه لهذا المنصب^(٨).

وكان حسين بن ناصر بن لوتاه^(٩) وهو من مواليد ١٨٨٥م شاعراً وطواشاً معروفاً وتذكر له مساعيه للإصلاح بين المتنازعين وتميز بشخصيته الحكيمة والداعية للتسامح والمصالحة^(١٠). وفي الشارقة عُرف عبد الله بن أحمد العبدولي^(١١) بكونه محكماً في البحر وتاجراً معروفاً من أعيان البلاد^(١٢). وفي رأس الخيمة ارتبط اسم الربان إسماعيل جكة، بمعرفته الواسعة لقانون البحر. وكان على علاقة بالشيخ سلطان بن سالم القاسمي ١٩١٩ - ١٩٤٨ وخلفه الشيخ صقر بن محمد القاسمي ١٩٤٨ - ٢٠١٠. وكان خليفة بن محمد الفقاعي ممن قضاوا عدة سنوات

(١) ولد سنة ١٩٠٤ م وتوفي ١٩٩٧م، مقابلة بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٢م مع السيد/ حمد بن رحمة بن عبد الله الشامسي.

(٢) الحلان، مرعي، حديث الذكريات، جريدة البيان، العدد ٦١٤١، ١١ أبريل ١٩٩٧م، ص ٣٦.

(٣) Vol. I, p. 67, op. cit. UK Memorial,

(٤) مقابلة بتاريخ ٢٢ أكتوبر، ٢٠١٢م، مع السيدة أمنة/ خليفة عبيد الصيري تربطها بعبد الله الصيري صلة قرابة.

(٥) مقابلة بتاريخ ٦ نوفمبر، ٢٠١٢م، مع السيد/ محمد بن عبد العزيز بن ربيع بن شاهين المهيري، الذي عمل في بيت الدولة من سنة ١٩٥٢م إلى بداية الستينيات من القرن الماضي.

(٦) مقابلة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢م، مع السيد خليفة بن أحمد بن خلفان بن جبارة المرر، عضو المجلس الاستشاري في أبوظبي، قريب قاضي العرف خلفان بن مطر بن جبارة.

(٧) Vol. I, p. 67, op. cit. UK Memorial,

(٨) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٤٦٣.

(٩) هيئة تحرير مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، ص ٣٩.

(١٠) غباش، رفيعة عبيد، أوراق تاريخية من حياة الشاعر حسين بن ناصر آل لوتاه، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، د. م، ط ٢، ٢٠٠٩م، ص ١٢٧.

(١١) هيئة تحرير مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، ص ٣٩.

(١٢) مقابلة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢م، مع السيد/ آدم المناعي.

في مجال تحكيم البحر في إمارة رأس الخيمة^(١).

أما فيما يتعلق بأتعاب قاضي البحر، فقد اختلفت الآراء، فالبعض قال بأنه كان يتقاضى أتعاباً مقابل عمله، وأن الحاكم كان يدفع له مرتباً صغيراً، بالإضافة إلى أجر رمزي، يدفعه كل من يلجأ إلى المحكمة بحثاً عن حل لمشكلته^(٢). ومنهم من ذكر بأن العمل الذي يقوم به قاضي السالفة تطوعي، لا يتقاضى عنه أجراً أو راتباً، إنما يقتصر عمله على الأحكام، التي تنظم العلاقة بين المشتغلين في البحر، لحل النزاعات والمشاكل بينهم^(٣).

الجدول رقم ٤ يبين قائمة بتوزيع قضاة البحر على إمارات الساحل المتصالح:

جدول رقم ٤

أعداد قضاة البحر خلال مدة الدراسة	الإمارة التي عملوا بها	النسبة من العدد الإجمالي
٥	أبوظبي	١٥,٦٢٥٪
٨	دبي	٢٥٪
٤	الشارقة	١٢,٥٪
٣	عجمان	٩,٣٧٥٪
٨	رأس الخيمة	٢٥٪
٤	أم القيوين	١٢,٥٪
المجموع	٣٢	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق بأن أكبر عدد من قضاة البحر كان يتمركز في كلٍّ من إمارة دبي وإمارة رأس الخيمة، حيث يصل عددهم في هاتين الإمارتين لثمانية قضاة في كل إمارة وقد يعود سبب هذه الكثرة بهاتين الإمارتين لكونهما تعتمدان بشكل أساسي على البحر في اقتصادهما وهذا الاعتماد أدى لزيادة عدد سفنهما وما يترتب عليه من منازعات تقتضي وجود قضاة يحكمون إليهم. بينما يقل عدد قضاة البحر في بقية إمارات الساحل لعدم كون البحر المصدر الأساسي لاقتصادها كما في إمارة أبوظبي والتي كانت تعتمد على البر والزراعة.

(١) عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، ج ٢، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ١٠٢.

(٣) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات، ج ٢، ص ١١٢.

نماذج من إجراءات التقاضي

يعطي ويلسون وصفاً لذلك بقوله "أذكر جيداً ابن حارب جالساً في مقر عمله في السوق، مستجيباً لطلبات صف طويل من أصحاب المصالح في كل يوم من أيام العمل. ومعظم من كانوا يقصدونه كانت لديهم شكاوى وخلافات بسيطة، وكان مؤهلاً للنظر في القضايا الكبرى متى دعت الحاجة إلى ذلك، وعلى معرفة جيدة بالقانون، فلم يكن يبخل بوقته، وكان يشرح لأطراف القضية المنطق من وراء قراره. صحيح أن بعضهم لم يكن يعجبه ما يصدره من الأحكام، لكن الجميع كان يقبل بها"^(١).

كذلك كان للسالفة دور كبير حتى في عرض البحر فقبل أنه إذا حدث خلاف أثناء رحلة غوص جاءت السفينة التي حدث فيها الخلاف إلى جانب سفينة جمعة بن عبد الله الأملح. ونزل المتخاصمون منها إليه فيسمع منهم ويحكم بينهم وليس لأحد كلمة بعد كلمة الأملح وكذلك إذا كان الخلاف بينهم في البر اتجهوا لبيته وحكم بينهم ولم يقتصر الفصل لديه على أهل دبي وإنما كان المتخاصمون يأتونه من الشارقة وعجمان وغيرها من الإمارات لهذا الغرض^(٢).

أما إسماعيل جكة، فكان ينظر في الخلافات المتعلقة بأمور البحر، ثم يقول رأيه بعد دراسة وتأني، حيث يستدعي أطراف النزاع، سواء كانوا من النواخذة أو مالكي السفينة أو التجار أو البحارة، ويفصل بينهم حسب درايته. وكان الحاكم يحول إليه القضايا والمنازعات، ليقوم بحلها وقد يكتب منطوق الحكم في ورقة، أو يصدر حكمه شفهيًا، ومن ثم يخطر الحاكم به لكي يتخذ الإجراء المناسب بين المتخاصمين^(٣). فإن لم يتمكن قاضي المحكمة من حل النزاع، لجأ أطراف النزاع إلى حاكم البلاد، والذي قد يحيل الأمر إلى قاضٍ شرعي إن استلزم الأمر حكم الشرع^(٤).

ومن القضايا التي كان لتحكيم البحر دور مهم في حلها قضية أوردتها السيد/ محمد المزروعى وهي تتعلق بغرق إحدى العبرات^(٥) في خور رأس الخيمة في الوقت نفسه مرت عليهم سفينة أخرى فطلبوا من صاحبها بأن يسحب سفينتهم ويوصلها للشاطئ فطلب منهم مبلغ ٢٠٠ روية وهو مبلغ مبالغ فيه بالنسبة لأصحاب العبرة فوافقوا بالرغم من تعذر إمكانية دفعهم للمبلغ

(١) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ١٠٢.

(٢) بوملحة، إبراهيم، تاريخ القضاء وتطوره بإمارة دبي، بحث غير منشور، ص ٨.

(٣) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات، ج ٢، ص ١١٣ - ١١٤.

(٤) صندل، ملامح من تراث الإمارات، ص ٢٢ - ٢٣.

(٥) جمع عبدة وهو قارب ينقل الناس بين ضفتي الخور. انظر حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٤٤٤.

المطلوب. وعندما أوصلهم للبر طالبهم بنقوده فأخبروه بعدم مقدرتهم على دفع المبلغ فاشتكى عند الحاكم الذي أرسل رجاله لإحضار المطلوبين لديه فكان أن سألهم الشيخ عن نقود الرجل الذي أقلهم بسفينته للبر فقال ابن صاحب العبارة بأن عراف البحر هم من يقررون إن كان له حق أم لا. فأرسل الشيخ الابن مع المطارزية لدكان إبراهيم بن جروان والذي يجتمع فيه النواخذة وأصحاب العرف في البحر فأعطاهم المطارزي بروه الشيخ بالنظر بأمر المتخاصمين. فكان أن أقر النواخذة بأنه لا يستحق المال وإن من واجبه مساعدتهم دون أن يأخذ نقوداً على مساعدته فكتبوا ورقة بالحكم وأرسلوه للشيخ الذي أقر حكمهم بعدم دفع المبلغ للمشتكى^(١).

ويذكر حمد بن رحمة الشامسي، قصة خلاف حدث بين أحد التجار، وأحد أصحاب سفن الغوص الصغيرة. إذ قام التاجر بتمويل صاحب السفينة بما يحتاجه استعداداً لموسم الغوص، وبعد عودة صاحب السفينة بمحصوله من اللؤلؤ قام التاجر بتقدير قيمة اللؤلؤ بـ 3800 روبية^(٢). بينما رفض صاحب السفينة القبول بهذه القيمة، فوقع الخلاف بينهما. واتفق الطرفان على اللجوء إلى التحكيم، فقصد رحمة الشامسي وطلبا منه أن يكون حكماً بينهما، وقد اتبع رحمة الإجراءات اللازمة من فرز وتصنيف ووزن اللؤلؤ، حيث تمكن من تقييمه بمبلغ ٥٨٠٠ روبية. عندها فرح صاحب السفينة، بينما صاح التاجر غاضباً وموجهاً خطابه إلى رحمة "هذا مبلغ كبير. إن القيمة التي وضعتها غير صحيحة. ثم أضاف: لا أعتقد بأنك تقبل بأن تشتري بهذه القيمة". فأجابه رحمة بهدوء: سأشتري بهذه القيمة، وأضيف لك ١٠٪ ربحاً على القيمة التي وضعتها. وبالفعل تمت عملية البيع، وربح التاجر ١٠٪، ليخرج الطرفان مسرورين بذلك^(٣). ومن الجدير بالذكر أن القاضي يرفع حكمه إلى حاكم البلاد، وهو وحده صاحب الحق في أن يقبل استئناف الحكم أو يرفضه، وهو الأمر الذي كان شائعاً في مختلف القضايا الاجتماعية والتجارية^(٤). أما فيما يتعلق بقضايا الدين، فكان من قرارات المحكمة البحرية عادة، الحكم بتقسيم الدين على أقساط سنوية تحددها المحكمة^(٥)، وبعد إتمام الاتفاق تصدر المحكمة قراراً مكتوباً ينص على تقسيط الدين^(٦).

(١) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو، ٢٠١٣ م، مع السيد/ محمد المزروعى، كاتب في محكمة رأس الخيمة سابقاً، وأمين اللجنة الدائمة للتعويضات في وزارة الأشغال العامة والإسكان.

(٢) هي عملة هندية من المعدن والورق استخدمت في منطقة الساحل المتصالح من ١٨٣٣م لغاية ١٩٦٦م، مشتقاتها النص والربع والأنتين والآنه ونص الآنه وربع الآنه والبيزة ونص البيزة والآري. مقابلة بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م مع السيد/ عبد الله المطيري.

(٣) الحليان، حديث الذكريات، جريدة البيان، ص ٣٦.

(٤) صندل، ملامح من تراث الإمارات، ص ٢٢ - ٢٣.

(٥) يطلق عليها لوريير مسمى محكمة. انظر لوريير، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ١، المجلد التاسع، تاريخ، ص ٣٦.

(٦) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً ١٨٦٢ - ١٩٦٥، ص ٦١.

في سنة ١٩٥٨م انضم أحمد بن حارب إلى الشيخ محمد السقاف قاضي الشرع في دبي منتقلاً إلى مركز نايف، حيث فصلت غرفة مستقلة للدعوى البحرية، وكان ذلك من ضمن عملية التغيير التي شهدتها النظام القانوني في دبي. ثم عمل ابن حارب مستقلاً بشكل أساسي مع أن هذه الاستقلالية انتهت في تلك السنة بالذات وباتت الدعوى البحرية تصنف بموجب التنظيم الجديد دعوى مدنية إلا أنه بقي مسؤولاً عن جمع الحقائق والتثبت من صحتها والتي كان يعتمد عليها في تطبيق القانون، وذلك لخبرته الواسعة في هذا المجال^(١).

وقد انتهى عهد "السالفه" المستقل في خمسينيات القرن الماضي، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة منازعات البحر، نتيجة لانتهاء تجارة الغوص على اللؤلؤ، وتوجه الأيدي العاملة للعمل لدى شركات البترول. ففي تقرير أعده المقيم السياسي في البحرين لعام ١٩٤٧م، ذكر أن التقلص في عدد سكان الساحل نتج عن توفر فرص العمل في شركات البترول، ومغادرة العديد من العاطلين عن العمل في الساحل المتصالح إلى قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت بحثاً عن فرص العمل^(٢).

ونتيجة للتطور الحضاري لمدينة دبي وأهميتها التجارية ظهر ما يسمى بعرف التجار وكل ما يتعلق بعرف مبيعاتهم ومشترياتهم فتأسست لجنة مشكلة من التجار للنظر في المنازعات التجارية على أساس العادة التجارية والعرف^(٣). وقد أشادت بريطانيا بالدور الكبير لهذه اللجنة إذ ورد في التقرير السنوي لبريطانيا لسنة ١٩٦٦م أن هناك انخفاضاً في عدد القضايا المدنية لسنة 1966م وذلك بسبب تسوية لجنة التجار المحلية أي منازعات بين التجار خارج المحكمة^(٤).

بريطانيا والقضاء العرفي

سيطرت بريطانيا على منطقة الساحل لمدة قرنين من الزمن، وقد استمدت بريطانيا خلال هذه المدة شرعية وجودها، وسيطرتها في المنطقة بناءً على عدة اتفاقيات سياسية، بدءاً من معاهدة ١٨٢٠م وانتهاءً بالاتفاقية المانعة عام ١٨٩٢م. وبالرغم من إعلانها لأكثر من مرة أن علاقتها مع شيوخ الساحل واتفاقياتها معهم لا تعني التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة، إلا

(١) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ١٠٥.

(٢) The Persian Gulf Administration Reports, 1873- 1947, Vol.X, 1941 - 1947, pp.25-26.

(٣) البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، ص ١٢٨.

(٤) The National Archives, UK FCO 8/99, No. 28, Annual report for 1966 made by the Assistant Judge and Registrar of the chief Court for the Gulf to the Secretary of state pursuant to the provisions of the Orders in Council.

أنما منحت لنفسها الحق في بذل وساطتها عند نشوء أي نزاع داخلي في الساحل. وأصبح هذا مع مرور الوقت أكثر من مجرد وساطة، بل قوة تنفيذية توقع الجزاءات وتفرض الغرامات^(١).

وبينما كان شيوخ الساحل يتحملون المسؤولية القضائية وفق معايير الأعراف القبلية، المنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في السعي لحل الخلافات التي تنشأ بين أفراد المجتمع في ذلك الوقت، إلا أنه لم ترد في المراجع إشارة واضحة لحدوث أي تدخل بريطاني فيما يخص أحكام القضاء العرفي، خاصةً المتعلقة منها بقضايا المناطق الداخلية من الساحل المتصالح. كما لم يكن لبريطانيا علاقة مباشرة في إدارة الحكم في إمارات الساحل المتصالح، إذ اكتفت بوجود وكيل سياسي لها يستمد صلاحياته من المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، وكانت مهمة الوكيل الأساسية هي أن يكون حلقة الوصل بين إمارات الساحل والحكومة البريطانية. كما كان الوكيل السياسي يقوم بتقديم النصح والمشورة لحكام الساحل كلما طلب رأيه في أمر ما^(٢).

ولكن كان للمقيم السياسي البريطاني بعض الصلاحيات القضائية في منطقة الساحل، وذلك للحكم فقط في أي من القضايا التي يكون أحد طرفيها من الأجانب. غير أن تلك السلطة لم تكن بتفويض رسمي من الحكومة البريطانية حتى أوائل الأربعينيات من القرن العشرين. حيث لم تُول حكومة بريطانيا اهتماماً بهذا الشأن، لأن المقيم السياسي كان يمارس هذه السلطة دون أي اعتراض من شيوخ المنطقة^(٣). وبمرور الزمن وتوسع دور السلطات البريطانية في البر بعد اكتشاف النفط، وأخذها مسؤولية الأمن الداخلي عن طريق قوة كشافة عمان، ظهرت احتكاكات بين الممارسة القانونية النظامية التي يحرص البريطانيون على تطبيقها وبين الأعراف القبلية السائدة على أرض الواقع.

وتذكر في هذا السياق حادثة تدور تفاصيلها حول ثلاثة فتيان أخذوا بثأر والدهم واقتصوا ممن قتله، ثم فروا إلى منطقة البرمي هرباً من ملاحقة السلطات الأمنية، فقامت جماعة من كشافة عمان بقيادة أنتوني شبرد Antony Shepherd^(٤) بملاحقتهم، واستعانت بالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم العين وممثل الشيخ شخبوط فيها ما بين ١٩٤٦ - ١٩٦٦ في تنفيذ المهمة الموكلة إليها. ووفقاً للأعراف البدوية، لم يرتكب أولئك الفتية ذنباً يتطلب ملاحقتهم ومقاضاتهم، بل على العكس، فالأعراف البدوية تطالبهم بالثأر لمقتل والدهم. بينما ترى السلطات البريطانية أنه

(١) قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص ١٢٧.

(٢) راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦ - ١٩٧١، ص ١٦٠.

(٣) الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٧ - ١٩٦٥، ص ٥٨.

(٤) المسؤول عن كشافة عُمان في العين، والتي تمثل القوة العسكرية البريطانية في تلك المنطقة.

لا يحق لأي أحد كان ومهما كانت أسبابه ودوافعه، أن يأخذ حقه بيده، فيضرب ويقتل، فالسلطات المركزية هي المسؤولة عن تنفيذ القوانين في ظل المجتمع الحديث. وهنا يظهر موقف الشيخ زايد الحكيم في مراعاته للأعراف السائدة في المجتمع، فلم يعارض تعقب الفتيان علناً كما لم يظهر انخيازه إلى السلطات البريطانية في تعقب الجناة، فما كان منه إلا أن أكرم ضيفه البريطاني وتبادل معه أطراف الحديث في موضوعات شتى، إلى أن مالت الشمس للمغيب، فأصبح من المستحيل تعقب الجناة، وأتاح لهم زمناً كافياً للتوغل في البر والبعد عن متعبيهم^(١).

مما سبق يظهر لنا بأن النفوذ البريطاني لم يدس أنفه في القضاء العربي في مناطق الساحل المتصالح، باستثناء بعض الحالات التي تمس مصالح السلطات البريطانية أو مصالح رعاياها، فلم يكن هناك قانون أو نظام قضائي مكتوب أو موقع من قبل شيوخ الساحل أو الحكومة البريطانية^(٢). لكن ازدياد مصالح السلطات البريطانية في المنطقة أدى إلى سعيها للتدخل في الأمور القضائية بغية رعاية تلك المصالح المالية والأمنية، وبدأ ذلك من سنة ١٨٩٠م، وازداد حجم ذلك التدخل بعد اكتشاف النفط، مما دفع بالسلطات البريطانية لمحاولة التدخل بشكل كبير بغية السيطرة على الأوضاع الأمنية هناك.



(١) حريز، سيد حامد، زايد والتراث، أبوظبي، مركز الوثائق والبحوث، ٢٠٠٢م، ص ١٤١.

(٢) الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، ص ١٩٦.

الفصل الثاني

القضاء الشرعي

القضاء الشرعي: تعريفه والفرق بينه وبين القضاء العرفي

إن العيش المشترك في ظل الجماعة يلازمه حدوث الكثير من الخلافات والنزاعات نظراً لتعارض المصالح والرغبات وحب السيطرة والاستيلاء على حقوق الغير. الأمر الذي يقتضي وجود قضاء لحسم أي نزاع ولرفع ظلم الناس بعضهم عن بعض ويؤدي الحقوق إلى أصحابها لأن طبائع البشر جبلت على التظالم، فلا بد من سلطة قضائية تمنع المظالم وتقطع المنازعات وتحقق العدل، ومن هنا أوجبت الشريعة الإسلامية الغراء ووجود القضاء في المجتمع. ولما كان الساحل المتصالح بطبيعته ذا بيئة عربية إسلامية، كان من الطبيعي أن يلجأ في حل منازعاته إلى مرجعية الشريعة الإسلامية ويسمى بالقضاء الشرعي.

والشرع لغة هو نهج الطريق الواضح. ويقال: اشترع شرعة فلان: تبع نهجه، والتشريع هو سن القوانين^(١). أما اصطلاحاً فهو ما شرع الله لعباده من الدين^(٢). وما شرعه الله لعباده من العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة، فشريعة الله هي النهج الحسن المستقيم. فكانت الغاية من تشريع الله هي استقامة الإنسان على الجادة، بغية إدراك عز الدنيا وسعادة الآخرة^(٣). والقضاء الشرعي هو الذي استمد أحكامه من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا النوع من القضاء هو الذي يجب الاعتداد به وإنفاذه^(٤). وتختص الشريعة حصراً بما جاء من عند الله تعالى، فالله هو المشرع الوحيد، ولا يسمى أي من أحكام البشر أو القوانين الوضعية شرعاً^(٥). وعرف البعض القضاء الشرعي بأنه "مجموعة من النظم والقوانين

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج ١، طهران، مؤسسة الصادق، ١٤٢٦هـ، ص ٤٧٩.

(٢) الرازي، مختار الصحاح، ص ٣٣٥.

(٣) القطان، مناع، تاريخ التشريع الإسلامي، د. م، دار الميرخ، ط ٤، ١٩٨٨م، ص ١٦.

(٤) لطفي، أحمد محمد، أصول التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧م، ص ٢٦.

(٥) القطان، تاريخ التشريع الإسلامي، ص ١٦.

المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم من إجماع المسلمين وقياسهم واجتهادهم، والتي سنّها الإسلام للقضاء بين الناس في خصوماتهم، ويستند إليها القاضي في إطلاق أحكامه^(١).

لقد كان للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي عاشته منطقة الساحل المتصالح، أثره الهام على طبيعة القضايا، فقلة عدد السكان وتمسكهم الشديد بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والأعراف والتقاليد المحلية الأصيلة، كان لها بالغ الأثر على طبيعة النزاعات والقضايا المطروحة أمام القضاء الشرعي، وكانت في أغلبها خلافات عائلية بسيطة، كقضايا الزواج والطلاق والميراث، وكانت تنتهي غالباً بالصلح. وكان القضاء الشرعي أعم وأشمل من القضاء العرفي، حتى أن بعض القضايا المنظورة أمام القضاء العرفي كانت تحول إلى القضاء الشرعي لإبداء الرأي فيها، مثل قضايا الجنايات والسرقة والأمور المالية، وذلك لمعرفة وجهة النظر الشرعية في أحكام القضية. إذ تنبثق أغلب أحكام القضاء العرفي من الشرع الإسلامي.

ولكن قد يلجأ قضاة الشرع لحل القضايا إلى العرف وليس حسب أحكام الشرع كما فعل الشيخ مصبح بن الكندي بن علي بن سالم بوملحا^(٢) حين عرضت عليه قضية تخاصم طرفاها على قعودين^(٣)، وادعى كل منهما أن الجملين الصغيرين ملك له. ورغم تدخل العديد من الأشخاص لحل الإشكال، إلا أن الأمر لم يحل حتى عرضت المسألة على الشيخ مصبح الكندي. فقال الشيخ مصبح للرجل الأول: طلبتك، فأجاب الرجل: لو طلبت أحد أولادي أعطيتك، ثم قال الشيخ مصبح للرجل الثاني: طلبتك، فرد عليه الرجل الثاني بمثل ما رد الرجل الأول، فقال الشيخ مصبح: طلبتكما القعودين الاثنين ليرد الرجلان بصوت واحد: القعودان الاثنين لك وعندها أجاب الشيخ مصبح: وأنا أعطي قعوداً واحداً لكل منكما فرد الرجلان: عطيتك مقبولة. ومع أن حل القضية لم يستلزم الشرع إلا أن مكانة الشيخ مصبح بين أهالي الظفرة، جعلت من قراراته محل تقدير واحترام^(٤).

(١) الحموي، أسامة، تاريخ التشريع الإسلامي، دمشق، جامعة دمشق، ٢٠٠٥م، ص ١٤٨.

(٢) عرف بقدرته على حل أي قضية تعرض عليه، حتى غدا مضرب الأمثال في اللهجة المحلية، حتى قال الناس: "دخل الكندي في الحية" كان الرد "ما يحتاج لا يحتاج وطاحت الحية" وهي من الحجة قلبت الجيم الى ياء في لهجة أهل الساحل وهي بمعنى انتهت القضية أي أن تدخله في المحاجة يبطل الحاجة إليها. انظر المنصوري، زايد كان يحب الأسماء والمعاني الجميلة، ص ٨.

(٣) ومفردها قعود وهو الجمل وقد تجاوز الحول الأول من عمره. انظر حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٥٣٤.

(٤) البادي، مصبح الكندي المرر آخر قضاة الظفرة، جريدة الخليج، العدد ٢٠١٢٠، ٢٥ يوليو ٢٠١٢م، ملحق الصائم، ص ٢١.

علاقة القضاء الشرعي بالمذاهب السائدة في المنطقة

المذهب لغة: يطلق على مكان الذهاب، والمقصد والمعتقد، كما يطلق على الأصل. فيقال: لا يدري له مذهب، أي أصل^(١). وشرعاً: حقيقة عرفية فيما ذهب إليه إمام من الأئمة من الأحكام الاجتهادية^(٢). ففي منطقة الساحل المتصالح ظهرت بعض المدارس التي اهتمت بتدريس العلوم الدينية إلى جانب بقية العلوم فكانت مدرسة العتبية^(٣) تعلم طلابها العلوم الدينية على المذهب المالكي كما كانت تهتم بدراسة اللغة العربية^(٤). كذلك كانت المدرسة الأحمدية^(٥) في دبي، إذ استقدم لها محمد بن دلموك على نفقته الخاصة للتدريس فيها آل مبارك من الأחסاء لكونهم مالكي المذهب باعتبار أن أهل دبي من أتباع المذهب المالكي^(٦).

ويلاحظ أن سكان الساحل المتصالح في غالبيتهم العظمى من السنة، بينما كانوا يختلفون في اتباعهم للمذاهب الأربعة المعترف بها في الإسلام، من المالكية والحنبلية والشافعية والحنفية^(٧). والقاضي في الساحل ملزم بمذهب الإمام الذي ينتمي إليه أهالي الإمارة. وإذا كان في المذهب أكثر من رأي فعليه أن يأخذ بالمشهور منها. بينما هناك رأي يقول بأن يحكم القاضي بأي مذهب من مذاهب المسلمين إذا تأكد من أنه الحق^(٨).

وحالياً في قانون الأحوال الشخصية في دولة الإمارات العربية المتحدة ينص على أنه: "إذا لم يوجد نص في هذا القانون يحكم القاضي بمقتضى المشهور من مذهب مالك بن أنس، ثم مذهب أحمد بن حنبل، ثم مذهب الشافعي ثم مذهب أبي حنيفة، وإذا لم يجد القاضي نصاً بذلك حكم بمقتضى الشريعة الإسلامية"^(٩). وعند التمعن في هذه المذاهب نلاحظ أن تلك

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٣٩٤.

(٢) موسى، عبد الله، الاختصاص المذهبي في القضاء الشرعي وتطبيقاته المعاصرة، المحور الثاني، من كتاب وقائع ندوة القضاء الشرعي، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ج ١، ٢٠٠٦م، ص ٣٠٣.

(٣) تأسست عام ١٩٠٩م تعتبر أول مدرسة بأبوظبي عرفت بالعتبية نسبة الى بانيها خلف العتبية. انظر فواز، طبقة كبار تجار الإمارات ودورهم الحضاري في النصف الأول من القرن العشرين، ص ١١٠.

(٤) العموش، تاريخ التعليم بمنطقة الظفرة من خمسينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٨م، ص ٤٢.

(٥) أسسها التاجر أحمد بن دلموك في دبي عام ١٩١٠م واستكمل بناءها عام ١٩١٢م، وسميت بالأحمدية نسبة إليه إلا أنه توفي قبل استكمال بنائها وتابع ابنه محمد بن أحمد بن دلموك عمل أبيه فأكمل بناء المدرسة. انظر فواز، طبقة كبار تجار الإمارات ودورهم الحضاري في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٩٩ - ١٠٠.

(٦) بوملحة، إبراهيم محمد، الشيخ محمد نور رائد التعليم في الإمارات، دبي، ندوة الثقافة والعلوم، ط ٢، ٢٠٠٢م، ص ٤٦.

(٧) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٣٢.

(٨) المشوح، أنيس، القضاء والقضاة في الحاضر والمستقبل، عجمان، مؤسسة بن علي بن راشد للتوزيع والنشر، 2012م، ص ٨٠، ٨١.

(٩) الجندي، أحمد نصر، الأحوال الشخصية في قانون الإمارات العربية المتحدة، مصر، مطابع شتات، ٢٠٠٧م، ص ٢٩.

المذاهب لا تختلف من حيث أساسيات العقيدة، ولكنها تختلف في بعض المسائل الفرعية، وهو ما يشبه اختلاف المحاكم في وقتنا الحالي، من تفسير لبعض النصوص والقواعد عند تطبيقها في القضايا المطروحة^(١).

ويلاحظ في منطقة الساحل المتصالح كثرة استقدام القضاة من نجد وشمال أفريقيا وغيرها من المناطق في الوطن العربي بحكم الوحدة المذهبية بينهم وبين سكان بعض مناطق الساحل. وذلك يعكس اختلاف المذاهب الدينية من إمارة إلى أخرى^(٢). إذ غلب المذهب المالكي^(٣) على إمارتي دبي وأبوظبي، حيث كان أغلب القضاة القادمين إليها من شمال أفريقيا التي يسود فيها المذهب المالكي. بينما كثر وجود القضاة القادمين من نجد في كلٍّ من الشارقة وأم القيوين ورأس الخيمة والتي كان أهاليها يتبعون المذهب الحنبلي^(٤). وكان ذلك نتيجة انتشار دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب من خلال الوجود السعودي في المنطقة بين عامي ١٨٠٠م و١٨٧١^(٥). وقد كان أهل تلك المناطق قبل انتشار الدعوة الوهابية^(٦) يتبعون المذهب الشافعي، ومن ثم اتجهوا للمذهب الحنبلي بعد اتباعهم للعقيدة السلفية. وبلغت درجة تعلقهم بهذا المذهب درجة أصبحوا معها يرفضون أي قاضٍ أو معلم من غير أهل نجد، أو من أبنائهم ممن تلقوا تعليمهم على أيدي أهل نجد^(٧).

وقد أسهم في ترسيخ المذهب الحنبلي قدوم مجموعة من النجديين قصدت رأس الخيمة بعد سقوط الدولة السعودية الأولى في عام ١٨١٨م. فاستقبلهم الحكام والأهالي استقبالاً حافلاً، وهم من آل سعود وآل الشيخ^(٨)، وبعض العلماء مثل الشيخ أحمد بن

(١) سابق، السيد، خصائص الشريعة الإسلامية ومميزاتها، المنصورة، مطابع الوفاء، ١٩٨٨م، ص ٥٤.

(٢) الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٧ - ١٩٦٥، ص ٦٩.

(٣) العيسوي، إسماعيل كاظم، الاتجاهات الجديدة لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي وأثرها في تطور القضاء الشرعي، المحور الرابع من كتاب وقائع ندوة القضاء الشرعي، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ج ٢، ٢٠٠٦م، ص ٦٦١.

(٤) البوريني، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ٦٩.

(٥) Hawley, Donald, The Trucial States, London, Michael Russell Publishing LTD, 2000, pp. 96,187.

(٦) انتشرت الحركة الوهابية في نهاية القرن الثامن عشر، حيث أخذت بالانتشار إلى أن وصلت الساحل المتصالح والبريمي سنة ١٨٠٠، بقيادة الأمير إبراهيم بن سليمان بن عفيصان الذي كان يحمل كتاباً إلى أهل عمان من الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود يدعوهم إلى دعوة التوحيد التي نادى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

انظر الشامسي، نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار، ص ٢٠٥.

(٧) المطوع، عبد الله بن صالح، عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان، تحقيق وتعليق محمد سلمان الخضير، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٠م، ص ١٥٤.

(٨) يعود السبب للجوء هذه العائلات خراب الدرعية وتفرق أهلها، حل الخراب بالدرعية خلال المعارك التي دارت بين قوات إبراهيم باشا المكلف من قبل والي مصر محمد علي باشا وقوات الدولة السعودية الأولى عام ١٢٣٣هـ - ١٨١٨م، وبعد استسلام الإمام عبد الله بن سعود آخر حكام الدولة السعودية الأولى دمرت الدرعية بالكامل فأصبحت خراباً. انظر المطوع، عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان، ص ١٥٥.

سرحان^(١) والشيخ إبراهيم بن سيف^(٢) والشيخ عبد الله الوهبي^(٣) والشيخ القاضي أحمد بن هديب^(٤)، فأسهّموا في تطوير التعليم الديني من خلال تشكيل الحلقات العلمية^(٥). بينما اتبع أهل الفجيرة وعجمان^(٦) المذهب الشافعي^(٧)، وقد كان البلوش في منطقة الساحل المتصالح يتبعون المذهب الحنفي، والفئات الأخرى من أصول عرب فارس يتبعون المذهب الشافعي^(٨). وكان الشحوح^(٩) وبعض الهولة^(١٠) المقيمين في الشارقة شافعيين^(١١). وقد حدد بعض القضاة كتباً معتمدة لكل مذهب، وذلك لأخذ الآراء الراجحة في الفتوى المتبعة من قبل تلك المذاهب^(١٢). ويظهر ذلك جلياً من خلال مقتنيات الشيخ علي بن سالم

-
- (١) هو الشيخ حمد بن عيسى بن سرحان بعض المصادر أوردت اسمه بأحمد بن سرحان، أخذ عن علماء الدرعية وغيرهم، وصف بالشيخ العالم وأيضاً كان من ضمن العلماء الذين توجهوا لإمارة رأس الخيمة. انظر ابن عساكر، راشد بن محمد، منفوحة في عهد الدولة السعودية الأولى والثانية ١١٥٧هـ - ١٣٠٩هـ دراسة تاريخية حضارية، الرياض، دار درر التاج للنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ص ٣٥٧.
- (٢) هو الشيخ إبراهيم بن سيف من علماء منتصف القرن الثالث الهجري رحل إلى مدينة الدرعية والتي تعتبر مدينة العلم ومقصد طالبي العلم لوجود كبار العلماء فيها. وبعد خرابها رحل الشيخ إبراهيم إلى إمارة رأس الخيمة حيث استقر بها مع بقية علماء نجد الذي أثروا العلم في منطقة الساحل. انظر آل بسام، عبد الله بن عبد الرحمن، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج ١، الرياض، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ، ص ٣١١.
- (٣) هو الشيخ عبد الله بن أحمد الوهبي، أخذ العلم عن والده الشيخ أحمد الوهبي ثم رحل إلى الدرعية حيث أصبح قاضياً فيها، فلما جاءت نكبة الدرعية واستولى إبراهيم باشا عليها كان الشيخ عبد الله من ضمن الأعيان الذين هربوا من فتكه وتعذيبه واتجهوا إلى إمارة رأس الخيمة. انظر آل بسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج ٤، ص ٣٥.
- (٤) هو الشيخ أحمد بن محمد بن هديب ولد بالأحساء في أوائل القرن الثالث عشر الهجري كان من ضمن الشيوخ الذين غادروا الأحساء على إثر ما حصل بالدرعية متجهين لإمارة رأس الخيمة. انظر العصفور، عبد العزيز بن أحمد، من علماء الأحساء، مخطوط بحوزة الباحث السعودي علي بن سليمان المهديب.
- (٥) المطوع، عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان، ص ١٥٦.
- (٦) يذكر السيد على المطروشي مدير متحف عجمان، أن إمارة عجمان يسودها المذهب الشافعي، مقابلة بتاريخ 18 أبريل، ٢٠١٢م.

(٧) Hawley, The Trucial States, p. 179.

- (٨) مقابلة بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٢م، مع السيد علي المطروشي.
- (٩) هي قبائل عربية تقطن منطقة رؤوس الجبال ورأس مسندم. انظر حنظل، فالح، التركيبة السكانية لمجتمع الإمارات في مرحلة ما قبل النفط، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٤٣، ١٩٩٤م، ص ١٣٤ - ١٣٥.
- (١٠) عرب الخليج الذين انتقلوا من الساحل العربي إلى الساحل الفارسي فشكّلوا إمارات ومستوطنات هناك وعرفوا باسم الهولة. انظر المرجع نفسه، ص ١٣٨.
- (١١) هريد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٣٣.
- (١٢) المرجع نفسه.

بوملحا^(١) قاضي منطقة الظفرة حيث تم العثور عنده على مخطوطات في الفقه والتشريع استعملها في الأحكام العامة أثناء توليه القضاء في منطقة ليوا، ومن بعده رجع إليها أحفاده في القضاء كمخطوط حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري في فقه المذهب المالكي^(٢).

وقد اختلف قضاة الساحل في درجة علمهم ومدى فقههم والتزامهم بالمذاهب، فمنهم من كان يحكم بالشرعية الإسلامية دون تمسك بمذهب معين، ومنهم من يتمسك بمذهب معين ولا يجيد عنه، ومنهم من لديه معرفة بأحكام المذاهب الأربعة ويحكم حسب مذهب كل مدع. فقد كان الشيخ محمد بن أحمد الخزرجي قاضي أبوظبي^(٣) من ١٩٥٨م لغاية ١٩٧٠م، يحكم بالشرع الحنيف على مذهب الإمام مالك بن أنس، أو على مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي. فإن كان الخصوم يتبعون المذهب الحنفي أو الحنبلي، وهم من أهل علم، حكم بينهم وفق مذهبه، فإن كان الخصوم شيعة جعفرية، يتبعون مذهب الإمام جعفر الصادق بن محمد، خيّرهم بين الحكم بمذهب الإمام مالك أو أخذ الحكم من المذهب الجعفري. وكان الشيخ محمد متخصصاً في المذهبين المالكي والشافعي، ومطلعاً على غيرهما من المذاهب^(٤). وكان الشيخ محمد نور بن سيف بن هلال المهيري^(٥) قاضي دبي بالإضافة لكونه ملتزماً بالمذهب المالكي وأحكامه يقرأ في المذاهب الأخرى ويتعرف على آراء أصحابها ويقارن الأقوال والفتاوى في أكثر من مذهب^(٦). أما الشيخ علي بن سالم بوملحا المرر قاضي الظفرة^(٧)، فكان عالماً وفقهياً، يعرف الفقه على المذاهب الأربعة، إلا أن أغلب أحكامه كانت وفق المذهب المالكي، لأنه كان المذهب السائد في منطقة الظفرة^(٨). كما كان الشيخ ثاني بن أحمد المهيري قاضي العين الشهير يتبع المذهب المالكي^(٩).

(١) بوملحا نسبة إلى محمل أو سفينة لونها أملح رمادي كان يملكها جده. انظر الكندي، شرح قصيدة الولاء لقاضي الظفرة الشيخ علي بن سالم بوملحا المرر، الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص ٣١.

(٢) مقابلة بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٢م مع الدكتور فالح حنظل.

(٣) هيئة مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، ص ٣٨.

(٤) مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م مع الدكتور أحمد الخزرجي ابن الشيخ محمد بن أحمد الخزرجي.

(٥) عارف الشيخ يعتبر الشيخ محمد نور مفتياً أكثر من كونه قاضياً. انظر الشيخ، عارف، تاريخ القضاء في الإمارات، ج

١، دبي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ٢٠١٣م، ص ٣٥٣.

(٦) بوملحة، الشيخ محمد نور رائد التعليم في الإمارات، ص ١٥٧.

(٧) البادي، مصباح الكندي المرر آخر قضاة الظفرة، ص ٢٠.

(٨) الكندي، شرح قصيدة الولاء لقاضي الظفرة الشيخ علي بن سالم بوملحا المرر، ص ٤٤.

(٩) المهيري، في سيرة الشيخ ثاني بن أحمد المهيري قاضي آل نهيان في العين، ص 22.

ومن القضاة الحنابلة في المنطقة الشيخ محمد بن غباش^(١) قاضي رأس الخيمة^(٢)، والشيخ أحمد بن سيف بن بھيو قاضي أم القيوين^(٣). وكذلك كان الشيخ عبد الله بن سلمان التميمي الذي تولى القضاء في رأس الخيمة والشارقة^(٤). وقد كان هؤلاء يتقيدون بتعاليم المذهب الحنبلي حرفياً ولا يحيدون عنه، وقد درج هؤلاء على الأخذ برأي شيخ الإسلام ابن تيمية في جميع المسائل المطروحة عليهم^(٥).

وكان لكبار تجار المنطقة دور بارز في دعم ودفع عجلة التقدم في الساحل المتصالح وذلك من خلال دعوتهم بعض العلماء لزيارة المنطقة وكان لذلك تأثير من خلال تأثر أهل المنطقة بمذهب المدعو، فقد قام التاجر ناصر لواته أثناء وجوده في الهند، بدعوة الشيخ عبد العزيز بن حمد آل مبارك^(٦)، وهو من علماء المالكية لزيارة دبي أثناء عودته إلى بلاده، فنزل في ضيافة التاجر أحمد بن دملوك، وعندها عرض عليه الأخير أن يتولى إدارة مدرسة الأحمدية حيث تخرج على يده العديد من العلماء والقضاة منهم الشيخ محمد نور بن سيف المهيري والشيخ محمد بن عبد السلام المغربي / محمد الشنقيطي والشيخ مبارك بن علي الشامسي وغيرهم من كبار علماء منطقة الساحل^(٧). وهناك من أكد أن الشيخ عبد العزيز المبارك كان يمارس القضاء إلى جانب إدارته للمدرسة الأحمدية^(٨).

كيفية نصب قضاة الشرع

ثقافة القضاة الشرعيين

بما أن منصب القاضي جليل القدر والأهمية فكان من الطبيعي ألا يتولى منصب القضاء إلا من كان أهلاً له. فقد احتل القضاة الشرعيون مركزاً ممتازاً، ومكانة مرموقة وكانت تتوفر فيهم

(١) تولى القضاء في رأس الخيمة تقريباً في سنة ١٩٢١م لغاية ١٩٤٥م تخللتها فترة دراسته في الأزهر الشريف. انظر البدر، بلال، قمم رائدة الشيخ محمد بن سعيد بن غباش السيرة الذاتية العلمية والعملية، دبي، ندوة الثقافة والعلوم، ٢٠٠٤م، ص ١٠ - ١٦.

(٢) فوز، طبقة كبار تجار الإمارات ودورهم الحضاري في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٩٦.

(٣) أبو شهاب، إطلالة على ماضي الإمارات، ص ٣٨.

(٤) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ص ٩١.

(٥) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٩٩.

(٦) هو الشيخ عبد العزيز بن حمد بن عبد اللطيف آل مبارك التميمي، ولد سنة ١٨٦٢م بمحلة الرفعة من مدينة الهفوف بالملكة العربية السعودية، نشأ في بيت علم ودين عكف على الدرس والتحصيل العلمي حتى أكمل دراسته. انظر الطابور، المحمود صفحات مضيئة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص ٤٨٢.

(٧) بوملحة، الشيخ محمد نور رائد التعليم في الإمارات، ص ٤٣.

(٨) مقابلة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٢م، مع الدكتور عبد الله علي الطابور باحث ومؤرخ لتاريخ المنطقة.

الشروط الشرعية المقررة في الفقه، وخاصة العلم بالأحكام الشرعية التي يفصلون الدعاوى بموجبها، ويقيمون العدل على أساسها، ويضعون الحدود والحقوق بين الناس. وكانوا دائماً يسعون إلى تثقيف أنفسهم بالاطلاع والتنقل من مكان إلى مكان طلباً للعلم. وقد أولى حكام الساحل المتصالح اهتماماً شديداً لاختيار قضاة الشرع، ووضعوا شروطاً ومقاييس صارمة لتعيين قاضي الشرع، باحثين عمن يوصف بصلاحه وعفافه واستقامته، وفهمه للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والقدرة على استنباط الأحكام منها^(١). فكان الشيخ علي بن سالم بوملحا المرر قد تلقى تعليمه الأولي في الظفرة، ومن ثم قرر أن يرحل في طلب العلم إلى مكة المكرمة، حيث بقي فيها ما يقارب السبعة أعوام، نهل خلالها من علوم الدين واللغة، ثم أكمل رحلته في طلب العلم إلى الإحساء ثم إلى البحرين، حتى أضحى عالماً ومرجعاً شرعياً متمكناً من علوم القرآن والفقه والسنة، ليعود بعدها معلماً للعلوم الشرعية وقاضياً للظفرة كلها^(٢).

أما الشيخ بدر بن يوسف^(٣) قاضي أبوظبي فقد تعلم في المسجد الأقصى لمدة ثلاث سنوات ثم عاد إلى البحرين ومنها إلى دلم حيث كان يؤم الناس ويعلمهم أحكام دينهم ثم انتقل إلى أبوظبي ومنها إلى ليوا^(٤). فسكن في حفيف^(٥) إذ كان يملك نخلاً هناك، إلا أنه كان يجلس للقضاء في المارية^(٦)، وكان مطوعاً وشيخ شرع يصدر الأحكام الشرعية لأهالي المنطقة^(٧). وكان الشيخ محمد بن أحمد بن سلطان بن مجرن المجرن الملقب "بمحمد الكندي"^(٨) قد تعلم

(١) الزحيلي، محمد، قضاة الشرع في العصر الحاضر، المحور الأول، من كتاب وقائع ندوة القضاء الشرعي، تنظيم كلية

الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ج ١، ٢٠٠٦م، ص ٢٥.

(٢) مقابلة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٢م، مع السيد علي بن أحمد الكندي بن علي بوملحا المرر، باحث في التراث المحلي.

(٣) ورد اسمه في وثيقة بريطانية بأنه قاضي بينونة في سنة ١٩٥١م. انظر

PRO, FO/1016/414, NO. 175, op. cit.

(٤) العموش، تاريخ التعليم بمنطقة الظفرة من خمسينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٨، ص ٣٧.

(٥) محضر من محاضر ليوا وتعتبر قرية دائمة تضم ٥٠ كوخاً لبني ياس، وتقع على مسافة ١٢ ميلاً شمال شرق خنور في

ليوا. انظر لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ج ٢، المجلد الثاني، جغرافيا، ص ١٥١.

(٦) تقع على مسافة حوالي ٧ أميال شمال غرب خنور في ليوا وهي قرية دائمة تضم ٧٠ كوخاً لبني ياس. انظر المرجع

نفسه، ص ١٥٤.

(٧) Vol. 1, P. 68, op. cit. UK Memorial ,

(٨) سماه والده بهذا الاسم المركب "محمد الكندي" تيمناً بأستاذه الشيخ محمد الكندي اليماني الذي قدم من اليمن إلى دبي

واستقر مدة من الزمن بها، ومنها رحل إلى أبوظبي حيث فتح بمساعدة خلف بن عبد الله العتيبة مدرسة ابن عتيبة في

أبوظبي وتتلذذ على يديه العديد من أبناء أبوظبي ومن شدة إعجاب أهل العلم من أهل أبوظبي به سمو أبناءهم باسم

محمد الكندي تيمناً بهذا الشيخ الجليل منهم الشيخ أحمد بن سلطان بن مجرن حيث سماه محمد الكندي. انظر البادي،

مصبح الكندي المرر آخر قضاة الظفرة، ص ٢١.

أصول العقيدة والفقه وفروعه على يد الشيخ محمد الكندي اليماني، والشيخ عبد اللطيف بن الشيخ إبراهيم الكبير آل مبارك، والشيخ محمد بن علي بوذينة^(١)، ومن خلال انتظامه في مدرسة العتبية^(٢). فضلاً عما علمه إياه والده الذي ورث العلم والمعرفة عن جده. ثم أصبح مدرساً في مدرسة العتبية، وهو ما زال في السابعة عشر من عمره، ليتلمذ على يده ابنه الشيخ مجرن بن محمد بن أحمد المجرن^(٣).

وقد كان الشيخ "محمد الكندي" قاضي العين، ذا علاقة قوية بالشيخ خليفة بن زايد الأول^(٤) ت ١٩٤٥م حتى أنه عندما توفي في العين في منطقة القصيدة، طلب الشيخ خليفة أن يدفن بجواره^(٥).

وتلقى الشيخ ثاني بن أحمد المهيري^(٦) قاضي العين تعليمه على يد المعلم الجليل اللوغاني^(٧) وتميز الشيخ محمد نور بن سيف بن هلال المهيري^(٨) قاضي دبي بعلمه ونبوغه في علوم الفقه واللغة وحفظ كتاب الله وتجويده. وتتللمذ على يده الكثير من قضاة ذلك العصر، ومنهم القاضي الشيخ سعيد بن محمد بن عبد الله بن جبيهاء^(٩) الذي توجه إلى دبي بعد أن ختم

(١) تزوج السيد بوذينة من اليازية بنت سيف بن سلامة الهاملي ورزق منها بنت سماها زليخة والتي كانت عالمة جليلة تعلمت على يدي والدها الكثير من العلوم والتي طبقتها على بنات جيلها في أبوظبي. مقابلة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٢م مع السيد/ إبراهيم أحمد الهاشمي، مؤرخ وباحث في تراث المنطقة.

(٢) <http://malotaiba.com/history.php?pageID 35&pageCat=2>

الموقع الرسمي للشاعر محمد بن سيف العتبية، بتاريخ 4 نوفمبر 2012م

(٣) عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، ج ٢، ص ٤٢.

(٤) كان خليفة بن زايد أكبر أبناء الشيخ زايد بن خليفة الأول ولكن رفض تولي حكم إمارة أبوظبي مرتين بعد وفاة والده وبعد وفاة أخيه طحنون وذلك كان نابعاً من رغبته في الابتعاد عن الأمور السياسية، بالرغم من أنه كان له دور كبير أثناء حكم والده في تسوية المنازعات القبلية التي تنشأ بين القبائل حيث كان يقوم بدور النائب عن والده، في تسوية تلك النزاعات. انظر الدرعي، موزة عويس، اعرف وطنك أيها العربي، أبوظبي في استطلاع سليم زبال ووقفة في مقابلة مجلة العربي مع المرحوم الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبي ١٩٢٨ - ١٩٦٦، مجلة تراث، العدد ١٢٥، الجزء الأول، ص ٣٧.

(٥) مقابلة بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٢م، مع السيد/ سيف سعيد الجبيهاء، وهو ابن القاضي الشيخ سعيد بن جبيهاء، وعضو لجنة المصالحة في محكمة أبوظبي.

(٦) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٢٣.

(٧) وهو يدعى سيد هاشم لوغاني الشافعي أو الأفغاني وينادي أبو جمال الدين، تختلف الروايات حول أصله منهم من قال أنه فارسي ومنهم من قال تركي والبعض قال أنه أفغاني، وكان يسكن عند شجرة سدر كبيرة في بر دبي، وتسمى هذه السدرة "سدرة السيد" نسبة إلى هذا الرجل ولا تزال هذه السدرة باقية إلى يومنا هذا، وكان هذا الرجل فاضلاً وتقياً وورعاً وكان الناس بمختلف طبقاتهم ومذاهبهم يقصدونه كذلك كان له دور في تعليم أبناء مجتمع الساحل المتصالح. انظر، البادي، بخيت الشيخ مبارك الشامسي سجل لم يقرأ بعد، ص ٢٠.

(٨) أبو شهاب، إطلالة على ماضي الإمارات، ص ٣٧.

(٩) مقابلة بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٢م، مع السيد/ سيف بن سعيد الجبيهاء.

القرآن لتلقي المزيد من العلوم والمعارف. وأقام في منزل أخوال والده^(١)، حيث التقى هناك بالشيخ محمد نور الذي علمه الفقه المالكي والميراث والنحو والصرف^(٢).

كذلك نشأ الشيخ عبد الرحمن بن حافظ الأنصاري في بيت صلاح وتقوى، فقد كان والده محمد بن حافظ إماماً وخطيباً لمسجد الجامع الكبير في دبي. فتلقى ابنه عبد الرحمن على يديه مبادئ العلوم الدينية، ونشأ محباً للعلم منذ نعومة أظفاره. فحفظ القرآن وهو لم يتجاوز الثالثة عشرة من عمره، ثم أرسله والده إلى مكة المكرمة لتلقي العلوم هناك. فتتلمذ على يد مفتي مكة وعالمها الشيخ محمد عابد بن الشيخ حسين بن إبراهيم المغربي^(٣). والتحق بمحاضرات عدد من العلماء، فلم تمض بضعة أعوام حتى أصبح ضليعاً في علوم الفقه والتفسير والحديث واللغة والمنطق وغيرها من العلوم وأظهر من النبوغ ما جعله محط إعجاب أساتذته^(٤). وكان الشيخ عبد الكريم بن علي البكري قاضي عجمان يمتلك معرفة واسعة في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، الخاصة بعلم التوحيد والمعتقدات^(٥). أما الشيخ عبد الله بن سلمان التميمي فقد توجه إلى بغداد لطلب العلم، وتلقى هناك دروساً في العلوم الشرعية والفقه والنحو، والتقى بالعالم محمد بن عبد الله أبو الهدى^(٦)، فحفظ على يديه ألفية ابن مالك، ونهل منه ما استطاع من العلم. ومن ثم نصحه أبو الهدى بالتوجه إلى دلهي في الهند، لدراسة الحديث الشريف على يد نخبة من علماء وحفاظ الحديث من ورثة ولي الله الدهلوي. فمكث في دلهي مدة عامين، وعاد بعدها إلى إمارة رأس الخيمة وتولى أمور الإفتاء بين الشارقة ورأس الخيمة^(٧). أما الشيخ أحمد بن علي المناعي قاضي رأس الخيمة فقد درس علوم الدين ومبادئ النحو والعروض وحفظ ألفية ابن مالك في بداية حياته على يد الشيخ أحمد بن حمد الرجباني^(٨)، ثم غادر إلى بغداد

(١) من البوشامس.

(٢) جبيهاء، سعيد بن عبد الله، التخميس النفيس المسمى بالمنفحة العطرة على اللامية الوردية، ص ٩، وهو مخطوط محفوظ لدى السيد/ سيف بن سعيد الجبيهاء.

(٣) ولي الإفتاء بمكة المكرمة ودرس بالمسجد الحرام، عاش في زمن أمير مكة الشريف علي ابن الشريف عبد الله، له كتاب هداية الناسك إلى توضيح المناسك. انظر المعلمي، عبد الله بن عبد الرحمن، أعلام المكين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر، ج ١، مكة المكرمة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٠م، ص ٢٢٠.

(٤) حسين، عبد الغفار، شخصية من دبي الشيخ عبد الرحمن بن حافظ، أخبار دبي، العدد التاسع، ١٨ يناير ١٩٦٩م، ص ١٤.

(٥) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٦١.

(٦) وهو من علماء فارس كان يتردد على عجمان حتى أصبح فيما بعد قاضياً في الشارقة ثم عجمان، بالإضافة لكونه يعلم الطلاب علم الفرائض والفقه والنحو وغيرها. انظر عبد الله، خميس محمد، دراسة حول الشيخ عبد الله محمد الشيبية، جمعية أم المؤمنين النسائية، عجمان، من الأعمال الفائزة بجائزة الشيخ راشد بن حميد للثقافة والعلوم لعام ١٩٨٨ - ١٩٨٩، ص ٤٦٥.

(٧) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ص ٩١.

(٨) من علماء نجد الذين قدموا لإمارة رأس الخيمة ومارس التعليم فيها فتعلم على يديه عدد من رواد النهضة في البلاد والراغبين في تعلم القرآن وأصول الفقه والدين. انظر الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٥٩.

عام ١٩٣٢م، ودرس على يد الشيخ محمد عبد الفتاح^(١). أما الشيخ راشد بن فضل الكتبي قاضي منطقة الذيد، فقد تتلمذ على يدي الشيخ عبد الكريم بن علي البكري^(٢)، ثم سافر للمملكة العربية السعودية ليكمل تعليمه، ثم عاد للشارقة فقيهاً ومحدثاً^(٣). ويلاحظ أن بعض قضاة ذلك العصر لم يكتفوا بالعلوم الشرعية والنظرية بل تعداها إلى غيرها من العلوم كالعلوم الطبية للاستفادة منها في إصدار أحكامهم، فمثلاً كان الشيخ جمعة بن محمد المطوع^(٤) إذا حدث أن كان أحد المتخاصمين قد جرح أو به رضوض أو كدمات يقوم بمعالجة جروحه وذلك لاحتفاظه بالأدوية الشعبية في منزله، وقد يقيس الجرح ويضمن الإصابة ثم يقدر قيمة التعويض^(٥).

صفات القضاة

كان القاضي الشرعي في مجتمع الساحل المتصالح يمثل الشرع والإسلام والعدل فكان مضرب المثل في العدالة، وإحقاق الحق، وإبطال الباطل، كما توفرت فيه صفات مهمة كالنزاهة والاستقامة، والتزام الصدق والأمانة، والشجاعة والجرأة، والمثابرة على تصريف الأمور، لأن فتواه وأحكامه تقطع الشكوك الشائعة، والمنازعات والخصومات، واتصف أيضاً بالبعد عن التعصب والهوى والمطامع الشخصية والانحياز مع العواطف، والأمثلة في ذلك كثيرة لا حصر لها.

فقد عرف عن الشيخ أحمد بن حسن الخزرجي^(٦) قاضي دبي العدل وقوة الجانب والصدق في القول والعمل، فلا يجابي في القضاء أحداً، ولا يداري مهاباً، كما ذكر عنه حدة ذكائه، وقوة بصيرته وهيئته، فلا يخدعه كاذب^(٧). كذلك تميز الشيخ عبد الرحمن بن حافظ بعد توليته قضاء

(١) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ص ٩٩.

(٢) هو من العلماء الذين كان لهم فضل كبير في تطور التعليم في إمارة الشارقة وباقي الإمارات وقد عينه الشيخ علي بن محمد المحمود مديراً للمدرسة التيمية المحمودية التي أسسها عام ١٩٠٧م كما تولى التعليم والقضاء في عجمان، وهو من العلماء الذين برزوا في تلك الفترة. انظر الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٦١.

(٣) راشد، عبد الكريم سالم، قاضي الذيد، مجلة الذيد الثقافية، العدد الأول، ٢٠١٠م، ص ٥٨.

(٤) قاضي الشارقة تتلمذ على يد الشيخ محمد عبد الله أبو الهدى والشيخ عبد الرحمن بن فارس. انظر الطابور، رجال في تاريخ الإمارات، ج ٢، ص ٣١٢.

(٥) المرجع نفسه، ص ٣٢٥.

(٦) كان يدرس في حلقة والده الفقه المالكي والشافعي، والحديث النبوي الشريف والنحو والمنطق وغيرها من العلوم، التي كان له باع طويل فيها. مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٧) وهو كما قال الشاعر: قاض إذا اشتبه الأمران عن له رأي يفرق بين الماء واللبن، المرجع نفسه.

دبي بأنه كان جريئاً في إصدار أحكامه وفتاويه التي كانت تتصف دائماً بالتزام جانب العدالة ووصون الحقوق^(١). كذلك كان الشيخ عبد الله بن محمد الشيبه قاضي إمارة عجمان ضليعاً في الفصل بين الخصوم ومحاربة الفساد والفتن. ومن أمثله شدة حرصه على محاربة البدع والخرافات سعيه مع بعض المصلحين في الإمارة للقضاء على سوق خلص خلص وهو سوق كان يقام بعد صلاة العيد بالقرب من مصلى العيد وتعرض فيه المأكولات والحلويات. فتمادى الناس في استغلال هذه المناسبة لتبليه رغباتهم والاختلاط بالنساء مما أحدث فساداً جعل من الشيبه يسعى لإزالة المنكر وفق القاعدة الشرعية^(٢) "لا ضرر ولا ضرار"^(٣).

واشتهر الشيخ أحمد بن حمد الرجباني قاضي رأس الخيمة بكرمه الشديد وحسن خلقه وعدله، مما منحه السيرة الحسنة والذكر العطر بين الناس، وكثر تلاميذه والراغبون في تعلم القرآن وأصول الفقه والدين على يديه، فكان ينهي تدريس تلاميذه، ثم يقضي بين الناس ويستمع إلى مشاكلهم لحلها^(٤). وأيضاً عرف الشيخ محمد نور بعدم تعصبه لرأيه وتشبته به ويدل على ذلك ما روي عن "أن الشيخ أحمد بن حسن الخزرجي كان قد أصدر حكمه في قضية ما، فعارضه الشيخ محمد نور والسيد/ محمد الشنقيطي وأعطيا رأياً مخالفاً لما جاء في الحكم، ثم تبين للشيخ محمد نور خطأ رأيه فيما ذهب إليه بخصوص ذلك الحكم وأن الحكم صحيح موافق للشرع، فما كان منه إلا أن ذهب بنفسه إلى الشيخ أحمد بن حسن واعتذر له معترفاً بخطئه مقرأً بصحة حكمه^(٥). وتميز الشيخ عبد الكريم بن علي البكري قاضي عجمان بحسن خلقه ورجاحة عقله^(٦) في اتخاذ أحكامه وقراراته القضائية.

ممارسة بعض القضاة للتعليم

ارتبط القضاء بالتعليم في أغلب الأحيان في الساحل المتصالح فكان كل منهما يكمل الآخر، فنجد الشيخ مصبح بن الكندي المرر يعلم أولاده وأولاد أقربائه وجيرانه القراءة والكتابة^(٧). وكان الشيخ ثاني بن أحمد المهيري قاضي العين يمارس القضاء إلى جانب التعليم، حيث أسس

(١) حسين، شخصية من دبي الشيخ عبد الرحمن بن حافظ، ص ١٤.

(٢) عبد الله، دراسة حول الشيخ عبد الله محمد الشيبه، ص ٤٥٢.

(٣) هي إحدى القواعد الفقهية الكلية ولها أهمية كبيرة من حيث أن لها مدخلاً في كل باب أو مسألة **فيهما** دفع ضرر واقع أو متوقع. انظر المؤمن، أبي بكر بن محمد، كتاب القواعد، ج ١، الرياض، مكتبة الرشيد، ١٩٩٧م، ص ٣٣٣.

(٤) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٥٩.

(٥) بوملحة، الشيخ محمد نور رائد التعليم في الإمارات، ص ١٧٣.

(٦) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٦١.

(٧) العموش، تاريخ التعليم بمنطقة الظفرة من خمسينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٨، ص ٣٨.

مدرسة كانت من أوائل المدارس في مدينة العين، وكانت تأخذ بنظام المطوع وهو التعليم الديني إلى جانب تعليم مبادئ الحساب والفقه والتفسير^(١). وكان منهم من يعمل قاضياً وإماماً ومعلماً كالسيد/ أبو ذينة قاضي أبوظبي، فقد عمل إماماً وقاضياً ومعلماً لأبناء أبوظبي، حيث ساهم في حركة التعليم لما تميز به من دراية في العلوم الدينية كالفقه والتفسير. وكان يدرس الطلاب حفظ القرآن الكريم وتلاوته وتفسيره ويعلمهم بعض الأحاديث والقصص التاريخية^(٢).

ومنهم من كان يعمل قاضياً ومدرساً ومحاضراً مثلما عمل الشيخ عبد الرحمن بن حافظ الأنصاري^(٣) الذي عمل مدرساً ومحاضراً للعلوم الشرعية في المدرسة الأحمدية ثم أصبح قاضياً شرعياً وناظراً للتربية والتعليم^(٤). وكان الشيخ عبد الله بن فهد المطلق^(٥) بالإضافة لكونه من قضاة الشارقة يمارس أيضاً التعليم على نظام الحلقات وكانت دروسه في الفقه والتفسير وكذلك القضاء والخطابة وتعليم القرآن الكريم والفقه^(٦). وكان الشيخ جمعة بن محمد المطوع قاضي الشارقة إلى جانب ممارسة مهنة القضاء، قد تولى تعليم الصبيان العلوم الدينية^(٧). وكان الشيخ حمد المحارب المطيري^(٨) قد أوكل إليه الشيخ عبد الله بن محمد الشيبه النعيمي

(١) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ٢، ص ١٢٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٨.

(٣) كان الشيخ محمد بن أحمد الخزرجي يعتز بالشيخ عبد الرحمن بن حافظ بأنه كان شيخه ومعلمه في كثير من العلوم فقال فيه هذه القصيدة:

شيخي ومحتد علم في أشعته كأنه الشمس والأقمار
نجل لحافظ نبع الدين منبعه وللشريعة وراود وصدار
وفي مجيب ذوو علم وأهل تقى كذاك في فلج علم وأخبار
فأرضه بالكماي الهمام سمت نمته من شرف العلياء أنصار
لا زال من علمه يسقي عقولهم حتى بدا من ثمار السقي نوار
الحافظ العلم علماً لا مثيل له علم الحديث له فضل ومقدار
مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م، مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٤) حسين، شخصية من دبي الشيخ عبد الرحمن بن حافظ، ص ١٤.

(٥) من علماء حائل استقر بالحيرة. انظر الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٦٥.

(٦) الطابور، المحمود صفحات مضيئة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص ٤٠.

(٧) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٢٨.

(٨) ولد في مدينة الجهراء في الكويت حيث بدأ في طلب العلم صغيراً بالرغم من فقدانه لبصره وهو في الحادية عشرة من عمره، إلا أن ذلك لم يكن عائقاً أمام اجتهاده ومثابرته في طلب العلم، إنما زاده ذلك عزيمة وإصراراً، بالاعتماد على موهبة الحفظ لديه عرف عنه كتابته للشعر. وفي رواية أن الشيخ حمد في أثناء مزاولته القضاء في عجمان جاءه خصمان، فقضى لأحدهما على الآخر لكن الخصم المحكوم عليه لم يرض بالحكم فطلب منه فتوى لعرضها على بعض القضاة فكتب له الفتوى وعندما عرضت الفتوى على الشيخ مبارك بن علي الشامسي قاضي دبي اغتابه بعله العمى وأنه لا يجوز للأعمى أن يكون قاضياً فلما بلغ الخبر للشيخ حمد استشاط غضباً وبعث إلى الشيخ مبارك بقصيدة يقول فيها: "تعم إنني أعمى ولكن بصيرتي.... ترى العلم لا يخفى عليها فتجهل". انظر المحارب، عبد الله، الشيخ حمد المحارب حياته وشعره، الكويت، ٢٠١٠م، ص ٢٢، ٢٣.

قاضي عجمان تدرّس أبنائه، ثم ذاع صيته في مجال التعليم فطلبه الشيخ راشد بن حميد النعيمي ١٩٢٨ - ١٩٨١ مدرّساً خاصاً لأبنائه، بالإضافة لتدريسه النحو والفقه وتحفيظ القرآن في مدارسها التقليدية القديمة^(١).

وكان الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتيق آل مسلم^(٢) يعلم أبناء إمارة الشارقة حيث مكث فترة قصيرة في الحميرية مارس خلالها تعليم أبنائها شيئاً من علوم الدين ثم انتقل إلى أم القيوين حيث دعاه حاكم أم القيوين آنذاك الشيخ راشد بن أحمد بن عبد الله المعلا ١٩٠٤ - ١٩٢٢ إلى تعليم أبنائه. واستقر به الحال في أم القيوين وتقلد منصب القضاء فيها وكان ذلك سنة ١٩٤٢م. كما أسس الشيخ عبد الرحمن بن عتيق مدرسة ابن عتيق وهي عبارة عن حلقة دينية قسم وقتها إلى أجزاء وخصص كل جزء لمادة معينة كتعليم اللغة العربية والقراءة والكتابة لصغار السن، والفقه والعبادات والحديث والأحكام والسيرة. ونظم وقته بين القضاء والمسجد ومجلسه^(٣). وأسّس الشيخ عبد الكريم البكري قاضي عجمان مدرسة الفتح في عجمان في ثلاثينيات القرن الميلادي السابق، حيث كان يعطي دروساً في التوحيد فيها^(٤).

وكان الشيخ حميد بن أحمد بن فلاح^(٥) قد دعاه الشيخ سلطان بن سالم القاسمي ١٩١٩ - ١٩٤٨ حاكم رأس الخيمة في عام ١٩٢٩م وأسند إليه مهام التعليم في رأس الخيمة، ثم عينه قاضياً هناك. فاتخذ من الجزيرة الحمراء^(٦) مقراً له في بداية الأمر لمدة عشر سنوات، ثم انتقل لمدينة رأس الخيمة يعمل بها قاضياً لمدة سبع سنوات حيث منحه الشيخ سلطان منزلاً بالقرب من السوق القديم حتى يكون مسكناً له، ومقراً للتدريس^(٧). وقام الشيخ أحمد بن حمد الرجباني قاضي رأس الخيمة بتأسيس مدرسة للتعليم التقليدي كان يدرس فيها التفسير والفقه والنحو،

(١) المرجع نفسه، ص ١٣، ١٩.

(٢) قاضي أم القيوين. انظر أبو شهاب، إطلالة على ماضي الإمارات، ص ٣٨.

(٣) البادي، حسين إبراهيم، لآلئ من تاريخ وتراث الإمارات والخليج والجزيرة العربية، جريدة الخليج، العدد 9615، 15 سبتمبر ٢٠٠٥م، ص ٦.

(٤) المحارب، الشيخ حمد المحارب حياته وشعره، ص ١١، ١٢.

(٥) درس الشيخ حميد بن فلاح في المدرسة التيمية المحمودية عام ١٩١٢م، وأرسله الشيخ علي المحمود ضمن مجموعة من أبناء الإمارة المبتعثين إلى قطر، ليتعلموا على يد فضيلة الشيخ العلامة محمد بن عبد العزيز المانع، ومن ثم عاد إلى عجمان. انظر إسماعيل، سيد علي، من رواد التعليم والقضاء في الإمارات حميد بن فلاح الزعابي، مجلة تراث، العدد ١٠٠، نوفمبر ٢٠٠٧م، ص ١٤٠.

(٦) جزيرة زعاب

(٧) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٢٤.

فتعلم على يديه عدد من رواد النهضة في البلاد ومنهم الشيخ محمد بن سعيد بن غباش^(١)، والشيخ أحمد بن عبد الرحيم بن صعيوه^(٢). وقد انتقل الشيخ محمد بن سعيد بن غباش قاضي رأس الخيمة للمملكة العربية السعودية سنة ١٩٥١م حيث عين مدرساً بمدرسة الاحساء بمدينة الهفوف فتولى تدريس التوحيد والتفسير والحديث والفقه وبقي في هذا المجال إلى أن تم تعيينه بالقضاء سنة ١٩٥٢م. وانتقل بعدها لقطر حيث عين مدرساً بالمعهد الديني سنة ١٩٥٤م^(٣). وكان الشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي قاضي رأس الخيمة يجمع بين الإمامة والقضاء والتعليم وكان من المعلمين البارزين الذين أسهموا بدور كبير في تعليم الصبيان علوم القرآن والفقه والنحو والصرف^(٤). وكان الشيخ محمد بن حسن المرزوقي قاضي أم القيوين وإمام المسجد الجامع في أم القيوين والخطيب فيه، وله مجلس علم في منزله يحضره بعض طلاب العلم والعارفين^(٥).

وقد يحدث في بعض الأحيان أن يظل منصب القاضي الشرعي شاغراً لزمناً قد يطول أو يقصر كما حدث في عهد الشيخ صقر بن محمد القاسمي ١٩٤٨ - ٢٠١٠ حاكم رأس الخيمة حيث بقيت الإمارة بلا قاضٍ رسمي فكان يرسل إلى الشيخ محمد سعيد بن غباش يسأله في بعض القضايا^(٦) حينما يكون خارج رأس الخيمة.

توارث مهنة القضاء

يلاحظ أن هناك توارثاً لمهنة القضاء في منطقة الساحل في بعض الأحيان بحيث اشتهرت عائلات بتوارث أفرادها للقضاء جيلاً بعد آخر. ومن ذلك ما حصل مع آل بوملح المرر فكان أولهم الشيخ علي بن سالم بوملح ثم خلفه ابنه الشيخ الطاهر بن علي بن سالم بوملح ثم الشيخ علي بن الكندي بن سالم بوملح. وخلفهم جميعاً قاضي الظفرة الشهير الشيخ مصبح بن الكندي بن علي بن سالم بوملح حيث توارث آل بوملح العلم أباً عن جد، فاشتهروا بالعلم والفقه، وكان أهالي الظفرة والبادية كافة يلجؤون إليهم للقضاء وعقد الزواج، حتى قال عنهم الشيخ زايد بن سلطان ١٩٦٦ - ٢٠٠٤: آل بوملح أهل شرع وشعر^(٧). كذلك ظهر التوارث في

(١) البذور، قم رائدة الشيخ محمد بن سعيد بن غباش السيرة الذاتية العلمية والعملية، ص ٨.

(٢) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٢٧.

(٣) البذور، قم رائدة الشيخ محمد بن سعيد بن غباش السيرة الذاتية العلمية والعملية، ص ١٧ - ١٨.

(٤) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٩٧.

(٥) البادي، لآل من تاريخ وتراث الإمارات والخليج والجزيرة العربية، ص ٦.

(٦) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٩٧.

(٧) مقابلة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٢م، مع السيد/ علي بن أحمد الكندي بن علي بوملح المرر.

القضاء عند آل مجرن فكان الشيخ أحمد بن سلطان بن مجرن المجرن ثم خلفه ابنه الشيخ محمد بن أحمد بن سلطان بن مجرن المجرن ومن بعدهم كان الشيخ مجرن بن محمد بن أحمد المجرن^(١). وأيضاً خلف الشيخ غانم بن سالم آل بوفارس الشامسي أحد أشهر مشايخ الشرع والدين والعلماء الذين عرفتهم دبي وإمارات الساحل، ابنه الشيخ محمد والشيخ أحمد بن غانم اللذان توليا القضاء من بعده^(٢).

اختصاصات قضاة الشرع

كانت القاعدة العامة هي أن القاضي يفصل غالباً في الخصومات المالية والمدنية والجنائية وجميع الدعاوى، وينظر في أمور الأوقاف وتنصيب الأوصياء وقضايا الميراث والطلاق والزواج والإرث والحقوق المالية^(٣). وكانت هناك اختصاصات غير قضائية تسند للقضاة، لأنهم كانوا محل الثقة غالباً من قبل الشعب والأفراد، ومن قبل الحكام، ولذلك كثيراً ما تسند إليهم بعض الأعمال الدقيقة والخطيرة والحساسة التي تعهد للثقات والعدول والأمناء. ومنها رؤية هلال الأشهر القمرية العربية عامة، وذلك لما يترتب عليه التماس الهلال ورؤيته من أحكام شرعية^(٤).

كما ظهر شيء من التخصص عند قضاة الساحل المتصالح في بعض الأحيان وفق طبيعة القضايا المطروحة على قاضي الشرع^(٥). فقد كان الشيخ محمد بن مجرن الكندي المرر، الذي كان مقيماً في مدينة العين، تحال إليه القضايا الجنائية، بكونه يتمتع بالعلم الشرعي والخبرة اللازمة لحل مثل هذه القضايا. فإن عجز عن ذلك أو تعقدت الأمور، أحييت القضية للحاكم للبت فيها^(٦). وأيضاً في رأس الخيمة كانت القضايا المالية والجنائية بكل أنواعها الصغيرة منها والكبيرة تحال إلى الشيخ محمد بن سعيد بن غباش^(٧). كذلك أوكل الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم ١٩١٢ - ١٩٥٨ إلى الشيخ ثاني بن أحمد المهيري العمل بعقود الزواج والطلاق والاستشارات الفقهية^(٨). وكان الشيخ جمعة بن محمد المطوع قاضي الشارقة يقوم

(١) عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، ج ٢، ص ٤١ - ٤٧.

(٢) محمد بن غانم بقي في دبي بينما أحمد بن غانم رحل للعين، مقابلة بتاريخ ٢ أغسطس، ٢٠١٢م، مع السيد/ صباح بن سالم بن محمد بن غانم الشامسي قريب الشيخ غانم بن سالم آل بوفارس الشامسي.

(٣) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٠٠.

(٤) المهيري، في سيرة الشيخ ثاني بن أحمد المهيري قاضي آل نهيان في العين، ص ٢٢.

(٥) الزحيلي، قضاة الشرع في العصر الحاضر، ص ٢٥.

(٦) مقابلة ٢١ أبريل ٢٠١٢م، مع السيد/ سيف سعيد الجبيهة.

(٧) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ص ٨٥.

(٨) المهيري، في سيرة الشيخ ثاني بن أحمد المهيري قاضي آل نهيان في العين، ص ٢٧.

بكتابة العقود والاتفاقيات الشرعية كما كان يحل الخلافات بين الناس ويعقد القران ويقسم الإرث^(١). كما كان خطيباً للجامع الكبير بالشارقة لمدة أربعين عاماً ثم تولى بعد ذلك الإشراف على الأوقاف^(٢) وكانت أغلب القضايا التي يبت فيها الشيخ حميد بن أحمد بن فلاو قاضي رأس الخيمة تتعلق بقضايا النزاع بين الأزواج والخلافات الشخصية والدعوى بين الخصوم^(٣). أما الشيخ حمد المحارب فقد اشتهر بقضايا التجارة وكان يوثق اعتراف المدين على نفسه بمقدار الدين وسببه^(٤). وكانت له كذلك أحكام موثقة في قضايا المعاملات والميراث والطلاق^(٥). وهكذا ظهر أن القضاء الشرعي في مجتمع الساحل المتصالح يتسم بشيء من التخصص حسب اهتمامات القضاة وخبراتهم المتراكمة.

طرق التقاضي أمام القضاة الشرعيين

كيفية الشكوى

تشبه طريقة التقاضي في القضاء الشرعي، الطريقة المتبعة في القضاء العربي، فكانت القضايا في تلك الحقبة نوعين أولهما: إما أن تكون بتوجه المتخاصمين للحاكم في مظلمة ما وعندها يرسل الحاكم أحد المطارزية إلى القاضي في بيته^(٦). فيحرر القاضي حكمه على ورقة بشكل بروه، ويرسلها إلى الحاكم، أو ينقل أحياناً نص الحكم شفاهة إلى الحاكم بواسطة رجاله^(٧). والآخر أن تكون القضية معروضة على القاضي مباشرة من قبل الخصوم دون تدخل الحاكم، لذلك يكون حكم القاضي شفهيّاً أمام الخصوم وليس من الضرورة إبلاغ الحاكم بنتيجة الحكم، باعتبار أن القاضي وكيل الحاكم أو الشيخ. وأحياناً يطلب أحد المتقاضين في ذلك الوقت تسجيل الحكم، فيكتبه القاضي ويسلمه له دون الاعتماد على الموظفين أو الكتبة لتسجيل الأحكام الصادرة عنه وهذا كان شأن البدايات^(٨). ويظهر ذلك واضحاً حين كان الشيخ محمد بن أحمد بن حسن الخزرجي وعند صدور حكمه يعطي المتخاصمين ورقة تحوي منطوق الحكم لعرضها على أهليهم. وفي رواية عن الشيخ محمد بن أحمد بن حسن الخزرجي

(١) الطابور، رجال من تاريخ الإمارات، ج ٢، ص ٣١٢.

(٢) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٢٨.

(٣) إسماعيل، من رواد التعليم والقضاء في الإمارات حميد بن فلاو الزعابي، ص ١٤١.

(٤) نموذج لكيفية صياغة هذه الأحكام في الملحق رقم ١

(٥) المحارب، الشيخ حمد المحارب حياته وشعره، ص ٢٧ - ٣٢.

(٦) وقيل إنه في بعض الأحيان يكون التقاضي في مجلس الشيخ الكائن بمنزله، مقابلة بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٢، مع السيد علي المطروشي.

(٧) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ص ٩٣.

(٨) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٦٤.

أثناء توليته للقضاء في عمان^(١) أنه أتاه أحد البدو من منطقة في الظاهرة في مسألة طلاق فأفتاهم الشيخ في الأمر فطلبوا منه ورقة بالحكم فقال له "من سيقروها لكم فقالوا لا يوجد عندنا من يقرؤها ولكننا سنخبر النساء في الحي بحكمك وأن هذا خطك ونعلم أنهم سيطلبون منا اليمين أن هذا هو خط الشيخ محمد الخزرجي وأن هذا هو الحكم"^(٢).

وعند حاجة القاضي لجلب الخصوم أو الشهود يكون عن طريق شخص مساعد للقاضي مثل الحاجب يوكل له القاضي عملية استدعائهم لحضور الجلسة^(٣). كذلك يلاحظ تحديد بعض القضاة أوقات عرض الناس لمشاكلهم وأوقات التدريس. ومنهم الشيخ محمد بن أحمد بن حسن الخزرجي وكانت مواعيد عرض الناس لمشاكلهم عنده، من بعد صلاة الصبح وحتى أذان الظهر، ثم من بعد صلاة العشاء، أما فترة العصر إلى ما قبل صلاة المغرب فكانت مخصصة للتدريس^(٤). وفي كثير من الأحيان تكون هناك استفسارات فقهية تعرض في مجالس العلماء والفقهاء فيحيلونها في نفس الوقت للشخص المختص بهذا النوع من المسائل في المجلس كما حصل مع الشيخ حمد المحارب قاضي عجمان عندما استفسر أحد الحضور في قضية فقهية وأحاله الحضور للشيخ حمد قائلين له: أسأل الشيخ مما يدل على ثقتهم به وبمستوى تعليمه^(٥).

أساليب التقاضي

تظهر الشواهد عدم وجود أسلوب موحد للتقاضي بل كانت الأساليب تتعدد حسب اجتهادات القضاة وشخصياتهم، فكثيراً ما كان قاضي الشرع يميل إلى الإصلاح بين الطرفين، فإن رفض الطرفان الإصلاح، أصدر القاضي حكمه وأرسله إلى الحاكم إذا كانت القضية عن طريق الحاكم. وإن صعب على القاضي إصدار حكم عادل فوري في القضية المطروحة أمامه، طلب مهلة يوم أو يومين حتى ينظر في كتبه ودفاتره، ومن ثم يصدر حكمه^(٦). وكانت بعض القضايا تؤجل عدة مرات لحين حلها بينما بعض القضايا تحل في جلسة واحدة فمثلاً كان الشيخ حمد بن محمد المشغوني قاضي الشارقة يتميز بحله لقضاياها في ذات الجلسة مهما

(١) مارس القضاء في عمان قبل توليه القضاء في أبوظبي. مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م، مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٢) مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م، مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٣) مقابلة بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٢م، مع الدكتور عبد الوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بأبوظبي.

(٤) مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م، مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٥) المحارب، الشيخ حمد المحارب حياته وشعره، ص ٤٩.

(٦) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ص ٦٤.

بلغت درجة تعقيدها^(١). وكان الشيخ محمد بن أحمد بن حسن الخزرجي قاضي أبوظبي يصدر حكمه في الجلسة الأولى^(٢)، وكان الشيخ أحمد بن سيف بن بهيو^(٣) يتبع سياسة التقصي الجاد للتوصل إلى الحقيقة في حله للقضايا المعروضة عليه^(٤).

وهذا ما كان يقوم به الشيخ أحمد بن إبراهيم بن طاهر^(٥) قاضي الشارقة حين كان يقوم بالتحقيق والاستفسار من أهالي المنطقة قبل إصدار أحكامه الخاصة في مسائل الطلاق^(٦). كذلك كان أهم ما يميز الشيخ عبد الله بن سلمان التميمي سرعة بديهته في حل القضايا المعروضة عليه، وصواب حكمه، وكان من القضاة الذين يتميزون بقدرتهم على البت في القضايا بسرعة، وإذا تردد في الحكم يؤجله يوماً أو يومين لكي يكون متأكداً من صحة الحكم^(٧). وكان هناك قضاة يعتمدون على الأدلة في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام في القضايا المطروحة عليهم كما كان يفعل السيد/ محمد بن أحمد الشنقيطي والذي كان يشترط على المدعي أن يأتي بالأدلة ضد المدعى عليه ليحكم بالعدل بموجب هذه الأدلة^(٨).

وفي القضايا التي تنعدم فيها الإثباتات يتجه القاضي الشرعي لاعتماد القاعدة الشرعية المعروفة وهي "البينة على من ادعى واليمين على من أنكر" وذلك بإلزام الأطراف لحلف اليمين. ومن ذلك ما قام به الشيخ أحمد بن حمد الرجباني حين ألزم في حكمه حلف اليمين في قضية اختلف فيها الشيخ محمد بن غباش والسيد/ علي بن محمد بن محمود على دراهم بينهم^(٩). وهناك قضاة قد يغيرون أحكامهم حين يستجد أمر ما على سير القضية حيث غير الشيخ أحمد بن حمد الرجباني قاضي رأس الخيمة حكماً بالقصاص في قضية قتل بعدما اتضح له من خلال استقصاء الشيخ أحمد بن عبد الرحيم بن صعيوه بأن المحكوم عليه لديه ورثة ما زالوا

(١) عبد الرحمن، عبد الله، الإمارات في ذاكرة أبنائها، الحياة الاجتماعية، ج ٣، دبي، ندوة الثقافة والعلوم، ١٩٩٨م، ص ١٠٥.

(٢) مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م، مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٣) هيئة تحرير مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، ص ٣٨.

(٤) فكان إذا جاءه رجل للشهادة وشك في صدقه، طالب بزيادة عدد الشهود حتى يتوصل إلى نتيجة دقيقة دون أن يجرح أحداً من الشهود. انظر الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٢٦.

(٥) درس ما يقارب اثني عشر عاماً في المملكة العربية السعودية النحو والفرائض والتوحيد ثم رجع للشارقة حيث مارس الإفتاء والقضاء غير الرسمي. انظر عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها، ج ١، ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٦) عبد الرحمن، عبد الله، الإمارات في ذاكرة أبنائها، الحياة الثقافية العامة، ج ١، الإمارات العربية المتحدة، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ط ٢، ١٩٩٥م، ص ١٢٨.

(٧) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ص ١١٩.

(٨) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ٧٠.

(٩) صورة من المخطوط في الملحق رقم ٢.

صغاراً فأجل تنفيذ الحكم حتى يبلغ صغاره الحُلُم، ولما علم الشيخ أحمد الرجباني بما آل إليه الحكم قال أصاب أحمد عبد الرحيم ورجع الشيخ أحمد الرجباني عن حكمه^(١).

والقاضي الشرعي موجود في أغلب مناطق الساحل المتصالح يلجأ إليه الحاكم لحل القضايا الشرعية، فيرسل إليه المتخاصمين ممن تستلزم قضاياهم رأي الشرع فيها^(٢). فكان قاضي الشرع يجلد الزاني وشارب الخمر علناً، فإن استمر في تكرار فعله أو أخل بالأمن، حكم عليه بالجلاء من الإمارة^(٣). كذلك كان يلاحظ تحويل قضاة الشرع بعض القضايا لتلاميذهم أو أبنائهم للبت فيها كما حصل مع الشيخ أحمد بن حمد الرجباني قاضي رأس الخيمة الذي كان يحول بعض القضايا للشيخ أحمد بن عبد الرحيم بن صعيه. ودُكر أيضاً أنه عندما بلغ الشيخ مجرن بن محمد المجرن الرابعة عشرة من عمره بدأ والده الشيخ محمد بن أحمد بن سلطان المجرن يؤهله لمساعدته والحلول مكانه في المستقبل فكان يحيل إليه بعض القضايا البسيطة لدراستها والفصل فيها وإذا استعصى عليه شيء منها ساعده والده فيها وكانت أغلب القضايا في باب المعاملات^(٤).

وكان من أهم ما يميز القضاة في منطقة الساحل المتصالح أنهم لم يكونوا متوقعين في أماكنهم بل كانت هناك عمليات بحث وتقصى خارج مواقعهم للبحث عن تفاصيل القضية ومسبباتها فكان إذا استلزم الأمر سماع الشهود أو الاطلاع على العين المختلف عليها، فحينئذٍ يقوم القاضي بمعاينة العين للاطلاع على أبعاد المسألة المتنازع عليها. ومن هؤلاء الشيخ محمد بن أحمد بن حسن الخزرجي الذي تميز بالتقصي والبحث الميداني لقضايا التي تستوجب منه هذا الجهد^(٥). كما قد يستعين القضاة بزملائهم القضاة الآخرين حيث قام الشيخ أحمد بن إبراهيم بن طاهر قاضي الشارقة والذي عرضت عليه قضية رضاع. فكتب لكلٍ من الشيخ سيف المدفع قاضي الشارقة والشيخ عبد الله بن الشيبة قاضي عجمان شارحاً لهم الحالة وآخذاً بمشورتهم^(٦).

(١) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٦٠.

(٢) الشامسي، الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الإمارات، ص ٢٣.

(٣) البوريني، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ٨٤.

(٤) عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها، ج ١، ص ٤٥.

(٥) مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م، مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٢٨.

مكان القاضي

وهو المكان الذي يجلس فيه القاضي للحكم وحضور أطراف النزاع والشهود ويسمى "مجلس القضاء". وكان مجلس القضاء في أغلب مناطق الساحل المتصالح لغاية خمسينيات القرن العشرين، يفقد لوجود مكان مخصص يستخدمه القضاة للنظر في القضايا المطروحة عليهم. فكان أغلب القضاة يقضون بين الناس في منازلهم أو مجالس الحكام أو في السوق، أو في الطريق. وكان من القضاة الذين كانت منازلهم تقوم مقام المحاكم اليوم، الشيخ محمد بن أحمد بن حسن الخزرجي الذي كان بيت في أغلب القضايا التي تطرح عليه في منزله. وكذلك كان الشيخ حسن الخزرجي يقضي في بيته في منطقة الرأس بدير^(١). كذلك كان الشيخ حميد بن أحمد بن فلاو يقضي أيضاً في منزله القريب من السوق في رأس الخيمة كما كان يقضي في السوق أو الطريق^(٢). وأيضاً كان الشيخ عبد العزيز الرجباني يقضي في منزله القائم في رأس الخيمة^(٣). بينما كان السيد/ محمد بن أحمد الشنقيطي قاضي دبي يقضي وقت النهار في مكان أشبه بواجهة دكان في ديرة حيث كان يقضي بين الناس^(٤). وكان السيد/ محمد الهاشمي قاضي الجيمي والقطارة والهيلي وغيرها من مناطق العين يقضي بين الناس وتحتكم إليه القبائل في نزاعاتها وإن لزم الأمر كان يتنقل بين القبائل بناءً على طلبها للفصل بينها وغالباً كان يقضي بالصلح^(٥). ويبدو أن رأس الخيمة كانت السبابة في أفراد مبنى مستقل للمحكمة الشرعية من خلال رواية تذكر بأن إمارة رأس الخيمة تعتبر من أوائل إمارات الساحل التي خصصت مكاناً للقضاء في عهد الشيخ سلطان بن سالم القاسمي ١٩١٩ - ١٩٤٨. وكان في مبنى مستقل للمحكمة في الثلاثينيات من القرن السابق حيث كانت برئاسة الشيخ حميد بن محمد القاسمي، وعين فيها فضيلة الشيخ مشعان بن ناصر قاضياً فأشرف على عملية تأسيسها وتنظيمها. وأصبح للمحكمة مبنى خاص يحضر إليه أصحاب الدعاوى كما كانت مقراً لجلوس القاضي للفصل بين المتخاصمين. أما عن إجراءات العمل في المحكمة فقد تم تنظيم العمل وتحديد الدوام الرسمي للعمل في المحكمة حيث قام القاضي الشيخ مشعان بن ناصر بوضع إعلان في السوق وفي الأماكن العامة في المدينة حدد فيه مواعيد العمل في المحكمة وقد اقتصرت على الفترة الصباحية وحتى الظهر وقد استمر العمل بهذا النظام لمدة عامين ثم ألغي وأغلقت المحكمة وعاد القاضي للجلوس في بيته كما كان قبل إنشاء المحكمة^(٦).

(١) مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م، مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٢) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ص ٧٥.

(٣) عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها، ج ١، ص ٢٠١.

(٤) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ٧٠.

(٥) التونسي، لكبير، عبد الله الهاشمي: الشيخ زايد رسخ قيم الجود والعطاء في قلوب أبناء الإمارات، جريدة الاتحاد، العدد

١٣٣٨٧، ٢٩ فبراير ٢٠١٢م ص ١٢.

(٦) هيئة تحرير مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، ص ٤٠.

وتشير إحدى الروايات إلى أنه في أواخر الخمسينيات من القرن السابق تم تخصيص غرفة في حصن رأس الخيمة للقضاء حيث كان القاضي الشيخ عبد العزيز الرجباني ثم انتقل مبنى القضاء لبيت قريب من بيت راشد بن خاطر مقابل للحصن^(١).

الاستعانة بوكلاء

عرفت منطقة الساحل المتصالح في الخمسينيات من القرن الميلادي المنصرم نظام الوكلاء وهو ما يشبه المحامين في وقتنا الحالي. وذلك بأن يحضر وكلاء الخصوم نيابة عنهم أمام القضاة، فكان هؤلاء يتوسطون بين الخصوم ويعرضون خدماتهم بحل قضاياهم بحكم معرفتهم للقانون وعلاقاتهم الاجتماعية وتواصلهم مع كبار وشيوخ المنطقة. وكانت أغلب القضايا التي تعرض عليهم لا تتعدى الأحوال الشخصية والقضايا الحقوقية ونادراً القضايا الجنائية. ففي إمارة دبي كان هناك كلٌّ من سالم بن خميس النّيار وخليفة بحلوق، وقد عاصرا من القضاة الشيخ حسن الخزرجي ومحمد بن عبد السلام وعبد الرحمن بن حافظ، ثم جاء بعدهم من الوكلاء خليفة بن ماجد بن ثاني والسيد/ هاشم وخميس بن محمد بن حموده^(٢). كذلك محمد سعيد النّيار^(٣)، وصالح الخطيبي^(٤). وفي الشارقة كان حسن الشريف^(٥)، وفي رأس الخيمة ومع بداية الستينيات من القرن المنصرم كان عبد الله إبراهيم الوهابي وكل من علي بن حسين المناعي وصالح بن حسن كروع وعبد الله بن ثاني الدرهمكي وسلطان الصحوه معتمدين رسمياً كوكلاء في رأس الخيمة^(٦). أما بالنسبة لأتباعهم فلم تكن هناك رسوم مشروطة مقابل مهمتهم بل كان يدفع لهم حسب مقدرة الشخص وإمكانياته^(٧).

(١) مقابلة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٢م مع الشيخ حمد بن محمد القاسمي رئيس المحاكم في رأس الخيمة من ١٩٥٦ - 1966 تقريباً، رتبها السيد/ إبراهيم السجيب.

(٢) بوملحة، تاريخ القضاء وتطوره بإمارة دبي، ص ١٠.

(٣) مقابلة بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٢م، مع الدكتور عبد الوهاب عبدول.

(٤) مقابلة بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٣م، مع السيد/ عبد الغفار حسين مؤرخ وباحث في تاريخ المنطقة.

(٥) مقابلة بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٢م، مع الدكتور عبد الوهاب عبدول.

(٦) معتمدين رسمياً من قبل الشيخ صقر بن محمد القاسمي ١٩٤٨م - ٢٠١٠م حاكم رأس الخيمة، مقابلة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٣م، مع السيد/ إبراهيم علي بن حسين المناعي مدير محاكم رأس الخيمة سابقاً، ورئيساً لمحكمة الاستئناف حالياً.

(٧) عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، ج ٢، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

تنقل القضاة بين الساحل المتصالح ودول الجوار

كان بعض القضاة الشرعيين في مجتمع الساحل المتصالح غير ثابتين في أماكنهم، فقد كانوا في حركة تنقلات مستمرة بين إمارات الساحل ومدنها. ومن صور ذلك إرسال الشيخ القاضي للمناطق التي تحصل فيها نزاعات، كما حصل في عام ١٩٥١م عندما أرسل الشيخ شخبوط وإلى الظفرة أحمد بن فاضل المزروعى وقاضيه بدر بن يوسف^(١) إلى بينونة شمال لبوا، وأمضوا أكثر من ثلاثة شهور في تلك المنطقة لتسوية المنازعات. وقد استمعا بدقة إلى كل قضية وكانا يستغرقان أحياناً قرابة الثلاثة أسابيع لتسوية كل واحدة منها. ومن هذه الحالات أن امرأة من الهوامل طالبت بملكية بعض المجوهرات وبندقية ومزرعة نخيل كونها ميراثاً من زوجها، وقد تمت الاستجابة لمطلبها^(٢).

وفي أحيان كثيرة تكون تنقلات القضاة خارج نطاق الساحل، يمارسون القضاء والفتوى في دول أخرى. ومن أمثلة القضاة المتنقلين داخل الساحل المتصالح ومناطق عمان الشيخ محمد بن أحمد بن حسن الخزرجي الذي تولى القضاء في أبوظبي^(٣) بناءً على طلب الشيخ شخبوط بن سلطان ١٩٢٨ - ١٩٦٦ بعد أن مارس القضاء في عمان قبل ذلك مدة عشرين عاماً^(٤).

ومن القضاة المتنقلين بين الساحل والكويت الشيخ حبيب بن أحمد آل غريب^(٥). إلا أنه في السنوات الأخيرة من عمره انتقل إلى إمارة عجمان فعمل إماماً في مسجد ابن لوتاه في فريج ابن لوتاه ثم في مسجد الحمراي ثم في مسجد الشيخ عبد الله الشيبية. وانتقل بعد ذلك إلى الكويت^(٦) وهناك عمل إماماً وخطيباً في مسجد "الجهراء"^(٧). وفي عام ١٩٣٤م غادر الشيخ حمد المحارب المطيري الكويت متوجهاً إلى عجمان، حيث كان قاضياً وخطيباً، وعاد بعدها إلى موطنه الكويت وعين هناك خطيباً وإماماً في أحد المساجد فيها^(٨).

(١) خلال حقبة الأربعينيات من القرن الماضي كان يعتبر قاضي أبوظبي بأكملها وكان يقيم عادة في مدينة أبوظبي، ولكنّه كان في بعض الأوقات يُرسل من قبل الحاكم للقيام بجولة تسوية القضايا في الصحراء والجزر. انظر هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٦٣.

(٣) هيئة تحرير مجلة الميزان، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، ص ٣٨.

(٤) مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م، مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٥) ويذكر السيد/ أحمد بن حبيب أن الشيخ حبيب لم يعمل قاضياً إلا في جزيرة قشم في العشرينيات من القرن العشرين بينما كان إماماً ومصلحاً اجتماعياً في إمارات الساحل. مقابلة بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٣م مع السيد/ أحمد بن حبيب ابن الشيخ حبيب بن أحمد آل غريب.

(٦) بسبب زواج ابنته في الكويت ففضل الانتقال معها. مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م، مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المحارب، الشيخ حمد المحارب حياته وشعره، ص ٢٠، ٣٧.

أما القضاة الذين ارتحلوا ما بين الساحل ومناطق شبه الجزيرة العربية فمنهم كل من الشيخ أحمد بن علي بن إبراهيم المناعي قاضي رأس الخيمة الذي عمل قاضياً لمدة عامين في منطقة الزغيب^(١) وبعد عودته أرسله الشيخ سلطان بن صقر القاسمي ١٩٢٤ - ١٩٥١ إلى جزيرة أبو موسى. فتولى القضاء هناك مدة ثلاث سنوات، ثم غادرها إلى دولة قطر، ليعينه الشيخ علي بن عبد الله بن جاسم آل ثاني مدرساً في المعهد الديني، ثم ذهب إلى الدمام في المملكة العربية السعودية، وأصبح إماماً وخطيباً لمسجد الأمير عبد العزيز بن جلوي، في المدة ما بين عام 1956م وحتى عام ١٩٦٤م^(٢). كذلك انتقل الشيخ محمد بن سعيد بن غباش قاضي رأس الخيمة للمملكة العربية السعودية حيث عُيِّن بقضاء محكمة الخبر لمدة سنتين ثم غادر المملكة إلى قطر ليعين مدرساً بالمعهد الديني وظل يشغل هذا المنصب إلى سنة ١٩٦٩م^(٣).

ومن القضاة التي ترجع أصولهم لمنطقة نجد في المملكة العربية السعودية والذين تنقلوا ما بينها وبين منطقة الساحل، الشيخ عبد الكريم بن علي البكري قاضي عجمان، والشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتيق آل مسلم قاضي أم القيوين^(٤). ومنهم الشيخ عبد الله بن سلمان التميمي والشيخ أحمد بن حمد الرجباني قاضي رأس الخيمة، وكذلك الشيخ عبد العزيز بن حمد الرجباني^(٥) والشيخ عبد الله المطلق^(٦). ومن أشهر القضاة النجديين الذين استقروا في رأس الخيمة الشيخ عبد الله الوهبي والشيخ ابن هديب^(٧). وتولى الشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي القضاء في رأس الخيمة ثم انتقل إلى الرياض بطلب من فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي المملكة العربية السعودية، الذي عينه مدرساً في معهد إمام الدعوة بالرياض^(٨).

(١) تقع إلى الشرق الشمالي من مدينة عنيزة في المملكة العربية السعودية. انظر العبودي، محمد بن ناصر، المعجم الجغرافي

للبلاد العربية السعودية بلاد القصيم، القسم الثالث، المملكة العربية السعودية، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة

والنشر، ١٩٨٠م، ص ١١١١.

(٢) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ص ٩٩.

(٣) البدور، قم رائدة الشيخ محمد بن سعيد بن غباش السيرة الذاتية العلمية والعملية، ص ١٧ - ١٨.

(٤) أبو شهاب، إطلالة على ماضي الإمارات، ص ٣٨.

(٥) امتاز بالحلم والأناة والتواضع والزهدي، وامتازت أحكامه بالدقة ومطابقتها للشرع، ومع أنه كان فقيراً إلا إنه كان يترفع عن

الطلب من الناس، فكان يقات من عرق جبينه، فيعمل معلماً تارةً، وتارةً وكلياً يتقاضى أجراً لا يكاد يغطي حاجته،

وتارةً يحكم في قضية توكل إليه. انظر الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٦٣

- ١٦٤.

(٦) هو ابن عم الشيخ عبد الله بن فهد المطلق قاضي الشارقة. انظر المرجع نفسه، ص ١٦٥.

(٧) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٥٨.

(٨) المرجع نفسه، ص ١٩٨.

واستعانت منطقة الساحل المتصالح بقضاة من خارج منطقة شبه الجزيرة العربية فاستقدمت من اشتهر بالعدالة والنزاهة والعلم للاستفادة من علمهم وخبراتهم في شؤون الفقه والقضاء ومنهم السيد/ محمد بن علي أبو ذينة^(١) وهو من سادة وأشراف تونس. وقد تولى القضاء في عهد الشيخ طحنون بن زايد بن خليفة ١٩٠٩ - ١٩١٢^(٢). وقيل إنه تولى القضاء في عهد الشيخ حمدان بن زايد ١٩١٢ - ١٩٢٢م^(٣). وتنقل السيد/ بوذينة بين أبوظبي ودبي وأخيراً عمان حيث استقر بها ممارساً للتعليم دون القضاء^(٤). ومنهم الشيخ محمد عبد السلام المغربي^(٥) الذي جاء من المغرب إلى دبي واستقر به المقام فيها وتزوج منها وله ذرية معروفون فيها. وكان على درجة كبيرة من التقوى والصلاح والنزاهة وعالماً متمكناً^(٦). ومنهم السيد/ محمد الشنقيطي وهو من منطقة شنقيط في موريتانيا. ومن الزبير بالعراق جاء كل من الشيخ مشعان بن منصور الزبيري والشيخ عبد الله الموصلي^(٧). ومن فارس جاء الشيخ محمد بن عبد الله أبو الهدى ويرجع أصله إلى كرك^(٨) التي كان أغلب سكانها من أهل السنة والجماعة^(٩).

وأخيراً كان هناك قضاة يمارسون القضاء المتنقل إذا جاز التعبير فيتنقلون داخل مناطق الساحل المتصالح ومنهم الشيخ غانم بن سالم آل بوفارس الشامسي الذي كان يسكن منطقة زعبيل طوال فصل الشتاء حيث كان يقضي في القضايا المعروضة عليه، وفي الصيف كان يتجه للعين في منطقة الجابل حيث مزارع النخيل التي يمتلكها هو وأجداده من قبله^(١٠)، فكان وجوده فرصة للأهالي كي يتفقهوا ويتعرفوا منه على أمور دينهم ودنياهم^(١١).

(١) رسائل السركال تاريخ الإمارات العربية المتحدة المستخلص من رسائل الوكيل الوطني في الشارقة ١٨٥٢م - 1935م، جمعها ورتبها الدكتورة فاطمة الصايغ والدكتور فالح حنظل، ص ٢٩٧.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ٢، ص ١٢٨.

(٤) مقابلة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٢م مع السيد/ إبراهيم أحمد الهاشمي.

(٥) يُروى أنه تتلمذ على يد أستاذ مغربي بالحجاز اسمه الشيخ شعيب وربما كان هو الذي انتدبه إلى إمارات الساحل. انظر

<http://www.habous.net/daouat-alhaq/item/3263>

مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية وبشؤون الثقافة والفكر، بتاريخ 12 أغسطس 2012.

(٦) بوملحة، تاريخ القضاء وتطوره بإمارة دبي، ص ٢.

(٧) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٦٢ - ١٦٥.

(٨) هي إحدى مدن الساحل الشرقي للخليج العربي، عبد الله، دراسة حول الشيخ عبد الله محمد الشيبية، ص ٤٥٢.

(٩) المرجع نفسه، ص ٤٦٥.

(١٠) مقابلة بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٢م، مع السيد/ صباح بن سالم بن محمد بن غانم الشامسي.

(١١) عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، ج ٢، ص ٤٠٨.

الإففاق على القضاة

كان الحكام والتجار في منطقة الساحل المتصالح على قدر كبير من الاهتمام بتهيأة الوضع المناسب للقضاة ودفع الرواتب لهم على نفقتهم الخاصة. فبالرغم من الهيبة والوجاهة التي كانت تتماز بها مهنة القضاء، إلا أن العائدات المالية التي كان يجنيها القاضي لم تكن تذكر. وكان بعض القضاة يقضون بين الناس بلا مقابل مادي، قاصدين بذلك ابتغاء مرضاة الله تعالى. بينما كان هناك قضاة يأمر لهم الحاكم بصرف راتب شهري أو سنوي، أو يخصص له ريع بعض عقاراته كراتب ثابت، مثل ريع محل تجاري في سوق الإمارة مملوك للحاكم مثلاً^(١). إذ خصص للشيخ جمعة بن محمد المطوع ريع عدد من الدكاكين في سوق العرصة كراتب ثابت له^(٢) وقد يخصص الحاكم أجوراً زهيدة لبعض القضاة القادمين من نجد، بغية تسديد تكاليف الطعام والمسكن وتوفير الحاجات الأساسية^(٣). بينما كان البعض يعتاش جزئياً من الرسوم التي يحصل عليها من الناس لقاء القيام بأعمال عقد القران وتوثيق الطلاق مثل مطوع البريمي^(٤).

وقد دفعت قلة الرواتب المقررة من الحاكم إلى ممارسة القضاة لمهن مختلفة. وبما أن النظام القضائي قبل قيام الدولة لا يشترط التفرغ للعمل القضائي فقد مارس العديد من القضاة بعض المهن والحرف واشتغلوا بالتجارة والزراعة والكتابة والتدريس وغيرها من المهن التي يسرّها طبيعة المجتمع في ذلك الوقت، شريطة ألا تتعارض مع آداب وأخلاقيات وواجبات العمل في القضاء، وألا تشكل عائقاً دون مقابلة القاضي للمتخاصمين والجلوس إليهم. فمنهم من عمل في تجارة اللؤلؤ مثل قاضي الشارقة الشيخ جمعة بن محمد المطوع^(٥). وكذلك كان قاضي عجمان الشهير الشيخ عبد الله بن الشيبه من أشهر تجار اللؤلؤ في عجمان^(٦). وكان قاضي الظفرة الشيخ علي بن سالم بوملحا نوحدة شهيراً، يملك سفينة يعمل عليها في موسم الغوص لصيد اللؤلؤ^(٧). ومنهم من عمل بالتجارة وترك العمل بالقضاء لقلّة الأجر المخصص له من قبل الحكومة آنذاك^(٨)، مثل الشيخ محمد بن سعيد بن غباش^(٩). ومنهم من عمل بالقضاء

(١) عبدول، عبد الوهاب، التطور التاريخي للنظام القضائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الميزان، أبوظبي، وزارة العدل، العدد ٦٦، فبراير ٢٠٠٥م، ص ١٨.

(٢) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو، ٢٠١٣ م، مع الدكتور حسين محمد جمعة محمد المطوع.

(٣) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٩٩.

(٤) هيرد باي، من الإمارات المتصالحه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٢٤.

(٥) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٢٨.

(٦) مقابلة بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٢، مع السيد/ علي المطروشي.

(٧) الكندي، شرح قصيدة الولاء لقاضي الظفرة الشيخ علي بن سالم بوملحا المرر، ص ٥٨.

(٨) مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م مع الدكتور أحمد الخرجي.

(٩) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٩٩.

ورفض أن يتقاضى أجراً مثل قاضي رأس الخيمة الشيخ أحمد بن حجر الذي مارس القضاء لأربعة عشر عاماً دون مقابل^(١). غير أن أوضاع المنطقة تغيرت في مرحلة لاحقة ومنها أوضاع القضاة كما في دبي فبعد أن انتقل القضاء إلى حصن نايف سنة ١٩٥٨م، خصص للقضاة راتب شهري^(٢) يصرف من مكتب الحاكم^(٣).

وكان بعض التجار الكبار في الساحل المتصالح يستقدمون العلماء على نفقتهم الخاصة، فيبدلون لهم العطايا، ويتكفلون برواتبهم ومصاريف إقامتهم ويوفرون لهم الأماكن المخصصة للسكن^(٤). وكان من هؤلاء المحسنين الشيخ علي بن محمد المحمود، ومن أبرز مساهماته تعيين أحد القضاة في الشارقة على نفقته الخاصة. إذ تعاقد على حسابه الخاص مع الشيخ محمد بن فيصل على التدريس في مدرسة التيمية المحمودية وعلى أن يكون قاضياً في الشارقة، يعاونه ابنه الشيخ الأديب الشاعر فيصل بن محمد بن فيصل وكاتبه ابنه الأصغر سعد بن محمد بن فيصل. وكان محمد بن فيصل يدرس في المدرسة صباحاً ويقضي بين الناس مساءً، ويتقاضى أجره مضاعفاً عن العمل في الفترتين الصباحية والمسائية^(٥). وحين تدهور العمل في سوق اللؤلؤ^(٦)، وأصبحت إمكانيات البلاد محدودة، ظل الشيخ علي المحمود متكفلاً بنفقات القاضي الشرعي في الشارقة. كما التقى الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتيق آل مسلم بالشيخ عبد الله بن راشد بن يوسف، وهو من أعيان أم القيوين، فطلب منه الأخير الحضور إلى أم القيوين، فاستجاب الشيخ عبد الرحمن لطلبه، ومكث في ضيافته. وبدأ يعلم الطلاب في المسجد فلما ذاع صيته، دعاه حاكم أم القيوين آنذاك الشيخ راشد بن أحمد بن عبد الله المعلا ١٩٠٤ - ١٩٢٢ إلى تعليم أبنائه، ومن ثم أصبح إماماً وخطيباً مسجد الشيخ راشد، وواعظاً وقاضياً^(٧).

(١) المرجع نفسه، ص ١٩٨.

(٢) مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢م مع الدكتور أحمد الخزرجي.

(٣) مقابلة بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٣م، مع السيد/ أمين الشريف والذي عمل من سنة ١٩٦٤م لغاية ١٩٨٤م كاتب إحضاريات في محكمة دبي.

(٤) الطابور، رسائل الرعيل الأول من رواد اليقظة في الإمارات، ج ١، ص ٦٦.

(٥) الطابور، المحمود صفحات مضيئة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص ١٤١.

(٦) تدهور سوق العمل على اللؤلؤ أولاً لقيام الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب قلة الطلب العالمي على الكماليات، وتوقف سفن النقل البحري عن العمل مما حد من وسائل النقل في ذلك الوقت بين الهند والخليج العربي، كذلك نجاح استزراع اللؤلؤ وتسويقه في أسواق العالم ونظراً لخص أسعاره فقد استعاض به الكثيرون عن شراء اللؤلؤ الطبيعي مما ساهم في كساد صناعته. انظر الشملان، عبد الله خليفة، لؤلؤ البحرين، المنامة، مركز الدراسات والبحوث، ١٩٨٧، ص ١٠٤.

(٧) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

استشارة الحكام القضاة الشرعيين قبل إصدار أحكامهم

غلب على حكام الساحل المتصالح الاسترشاد برأي قضاة الشرع في الوصول لأحكام شرعية ففي عهد الشيخ زايد بن خليفة ١٨٥٥ - ١٩٠٩ حدثت قضية طلاق بين رجل وزوجته، حيث يرى الرجل بأن الطلاق لم يقع لكونه كان غاضباً. وعندما أراد رد زوجته، رفض أهلها ذلك بحكم وقوع الطلاق، واتفقت الأطراف على استشارة الشيخ زايد بن خليفة. واتجهوا إلى مجلسه في العين، فسأل الشيخ عن حكم الشرع في ذلك، وأشار الناس باللجوء إلى القاضي غانم بن سالم الشامسي. فأرسل الشيخ يطلب حضوره إلى مجلسه، حيث حكم القاضي بوقوع الطلاق^(١). كما كان الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ١٩٥٨ - ١٩٩٠، كثيراً ما يدعو قاضي الشارقة المعروف الشيخ سيف بن محمد المدفع^(٢) لحل المسائل المستعصية بين الأطراف المتخاصمة في دبي، وذلك نظراً لطريقته المعروفة في الإصلاح بين المتخاصمين، وإرضائهم في نفس الوقت بما يصدره من أحكام، فكان يمكنه في دبي أياماً حتى يصل لحل المسائل الموكلة إليه^(٣).

وكان هناك تعاون بين قضاة الساحل والحكام في المسائل الشرعية فقد يلجأ حاكم إمارة ما لاستشارة قاضي من إمارة أخرى، وذلك ما حدث في عهد الشيخ سلطان بن صقر القاسمي ١٩٢٤ - 1951 حين استعصت مسألة على القضاة في الشارقة، فقام الشيخ سلطان بدعوة الشيخ مبارك بن علي الشامسي قاضي دبي لمساعدة القضاة في التوصل إلى حل للقضية. فلبى الشيخ مبارك الدعوة، وحضر إلى الشارقة، ونزل في ضيافة الشيخ عبد الله بن علي المحمود أسبوعاً كاملاً، ومن ثم تعاون

(١) عبد الرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاجتماعية، ج ٣، ص ٢٨٣.

(٢) يعتبر من القضاة المشهورين ليس في الشارقة والساحل المتصالح فقط، بل أن شهرته يضرب بها المثل في الخليج العربي، وفي سنة ١٩٤٢م كان الشيخ سيف عند الملك عبد العزيز في السعودية وكان هناك رجل يسمى ابن جمعان هذا الرجل طلق زوجته بالثلاثة ثلاث طلاقات وهو في حالة غضب، ولما عرضت قضيته على مشايخ نجد لم يجيزوا رجوعه إلى زوجته واستمرت القضية مدة سبعة شهور تقريباً. ويروي سلطان بن سيف، تنمة الحادثة ويقول إنه كان مع والده الشيخ سيف في مجلس الملك، والتقت إلى الوالد وأخبره بقضية الرجل... وسأله عن رأي المذهب الحنبلي في ذلك... فقال له الوالد يجيز المذهب الحنبلي رجوعه لأن لا طلاق ولا عتاق في إغلاق... والإنسان إذا غضب وأغلق فيعتبر تصرفه جنوناً وقرأ عليه قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ». سورة الطلاق الآية رقم ١. فقال الوالد: أين العدة؟ هل أحصوا العدة،

فقال له الملك: لا وهل استوفيت المرأة عدتها قال: لا وهل تعلم بأمر الطلاق قال: لا. فقال الوالد: إذا الطلاق غير جائز، وفي هذه الحالة أمر الشيخ سيف، بأن يزداد المهر ويعقد من جديد، وأوكل إليه الملك بإتمام العقد... وجمع مجموعة من المشايخ أمثال الشيخ محمد عبد اللطيف آل الشيخ، والشيخ محمد إبراهيم آل الشيخ، والشيخ ابن مزاحم وأخبرهم بجواز رجوع المرأة المطلقة إلى زوجها بعقد قرانها مرة ثانية وبزيادة المهر. انظر الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٣) الطابور، المحمود صفحات مضيئة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص ٩٣ - ٩٤.

مع القاضي الشيخ سيف المدفع حتى قاما بحل القضية^(١). وكان الشيخ أحمد بن هلال والي العين يحول قضايا الشرع إلى قضاة الشرع المعروفين بقدرتهم في حل القضايا المستعصية. ومثال ذلك عندما أرسل الشيخ أحمد بن هلال للشيخ غانم بن سالم البوفارس الشامسي، أحد أشهر مشايخ الشرع في دبي^(٢) في قضية طلاق طالباً منه أن يصدر حكمه بناءً على شرع الله^(٣). كذلك كان الشيخ سلطان بن سالم القاسمي ١٩١٩ - ١٩٤٨ حاكم رأس الخيمة يحول للشيخ حميد بن أحمد بن فلاو في بيته بعض القضايا للبت فيها كالنزاع على الأموال والأراضي^(٤). كذلك كان الشيخ ماجد بن صقر القاسمي المسؤول عن القضاء، يحيل بعض القضايا إلى الشيخ جمعة بن محمد المطوع قاضي الشارقة والذي بدوره يميل إلى الصلح بين المتخاصمين^(٥).

ولم تكن استشارة الحكام لقضاة الشرع إلزامية في كل حالات التقاضي. بل قد يصدر أحكاماً في بعض القضايا دون الرجوع إلى القاضي، مثل قضايا القتل والشرف معتمدين بذلك على رأيهم الخاص دون الالتزام بقانون خاص أو شرع^(٦). فقد أصدر الشيخ أحمد بن راشد المعلا ١٩٢٩ - ١٩٨١ حاكم أم القيوين عام ١٩٣٨م، حكماً بالقصاص تمثل في تسليم الجاني لأهل المقتول لقتله، أو قبول الدية، كما قضى بمعاقبة مساعدي الجاني بالحبس لمدة شهرين وجلد كل منهم ٥٠ جلدة^(٧). بينما كان هناك حكام يرفضون البت في أي نزاع بين الخصوم والإصرار على إرجاع الأمر وإحالة للقاضي كما حصل مع الشيخ شخبوط بن سلطان ١٩٢٨ - 1966 حاكم أبوظبي الذي لم يحكم في أي قضية أحيلت إليه أثناء زيارته لبينونة في الخمسينيات من القرن الماضي بل كان يُحيلها للقاضي الشرعي للفصل فيها^(٨).

تدخل الحكام في قرارات القضاة الشرعيين

امتاز القضاء في إمارات الساحل المتصالح بالقوة والحزم والنزاهة، وربما تعتبر سلطة القاضي في إطلاق أحكامه هي السلطة الأقوى حال صدور الحكم النهائي. ورغم قوة الحاكم وصلابة قراراته وتنفيذه للأحكام النهائية الصادرة، إلا أن الحكم النهائي الذي لا جدال فيه من

(١) الطابور، المحمود صفحات مضيئة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص ٩٣.

(٢) مقابلة بتاريخ ٢ أغسطس، ٢٠١٢م، مع السيد/ صباح بن سالم بن محمد بن غانم الشامسي.

(٣) المهيري، رسائل من عصر زايد بن خليفة ١٨٣٦ - ١٩٠٩، ص ٢٩٧.

(٤) الطابور، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ص ٧٥.

(٥) المرجع نفسه، ج ٢، ٣٢٥.

(٦) الشامسي، نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار، ص ٢٠٣.

(٧) IOR, R/15/2/1884, No. 20, letter from the Residency Agent, Sharjah, to the Political Agent, Bahrain, dated 28th July 1938.

(٨) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٥٨.

قبل القاضي، يوقف الحاكم عاجزاً عن الاعتراض أو عدم تنفيذ ذلك الحكم. ومما يذكر في هذا الصدد أن الشيخ أحمد الرجباني أصدر حكماً بإقامة الحد على سارق، إلا أن حاكم إمارة رأس الخيمة في حينه الشيخ سالم بن سلطان ١٩٠٨ - ١٩١٧ لم ينفذ الحكم. ولما أرسل الحاكم إلى الشيخ الرجباني ليحكم في قضية أخرى، أجابه الشيخ الرجباني بأنه لن يحكم في أي قضية ما لم تقطع يد السارق الذي حكم عليه سابقاً. فامثل الحاكم لطلبه، وعاد الشيخ لمزاولة القضاء. ويدل هذا على صلاية وعدل القاضي في تنفيذ أحكامه، وعدم سماحه للحاكم بأن يؤخر حكماً صدر عنه^(١). ويذكر أيضاً أن الشيخ محمد الكندي اليماني اختلف عام ١٩١٠م، مع حاكم أبوظبي الشيخ طحنون بن زايد ١٩٠٩ - ١٩١٢ بسبب عدم تنفيذ الأخير لحكم أصدره القاضي بحق أحد أعيان أبوظبي. فغادر القاضي محمد الكندي اليماني منطقة أبوظبي واتجه إلى دبي، وعمل مدرساً في مدرسة الأحمدية هناك^(٢). وكان الشيخ عبد الله بن سلمان التميمي قاضي الشارقة ورأس الخيمة يطالب بتنفيذ أحكامه بشكل فوري، وربما كان عدم تنفيذ الحكم الصادر عنه يؤدي إلى حدوث مشاحنة بينه وبين الحاكم، رغم أن جميع الحكام ممن عاصروه كانوا ينفذون أحكامه ويتجاوزون معه^(٣).

الجدول رقم ٥ يبين توزيع قضاة الشرع على إمارات الساحل المتصالح

جدول رقم ٥

أعداد قضاة الشرع خلال مدة الدراسة	الإمارة التي عملوا فيها	النسبة من العدد الإجمالي
٢٦	أبوظبي	٣٠,٥٨%
13	دبي	15.29%
15	الشارقة	١٧,٦٤%
5	عجمان	٥,٨%
5	أم القيوين	٥,٨%
21	رأس الخيمة	24.7%
المجموع 85		%100

(١) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٢) <http://malotaiba.com/history.php?pageID=35&pageCat=2>

الموقع الرسمي للشاعر محمد بن سيف العتيبة، بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٢م.

(٣) الطابور، التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٢٠.

ويظهر تحليل الجدول أعلاه أن أكبر نسبة في عدد قضاة الشرع وجدت في إمارة أبوظبي، حيث بلغت نسبتهم أكثر من ٣٠٪ من العدد الإجمالي للأسماء الواردة في الجدول. وتلتها إمارة رأس الخيمة حيث بلغت نسبة قضاة الشرع بها ٢٤٪ ثم إمارة الشارقة والتي بلغت نسبة قضاة ١٧٪. أما في دبي بلغت نسبتهم ١٣٪، وتساوت كل من إمارة عجمان وأم القيوين في النسبة حيث بلغت نسبتهم ٥٪. ومن الأسباب التي ربما تعلق زيادة عدد القضاة في إمارة دون الأخرى هو التطور الذي شهدته المنطقة في العديد من المجالات كمجال التعليم مثلاً، ففي إمارة رأس الخيمة والشارقة كان لانتشار حلقات العلم والكتاتيب عامل جذب وتشجيع لأكبر عدد ممكن من القضاة. بينما تميزت إمارة دبي بسياسة الانفتاح التجاري والتطور الحضاري في حين اتسمت أبوظبي بكبر المساحة وكثر عدد السكان نسبياً مما أدى للحاجة فيها للمزيد من القضاة.

مما سبق يبدو واضحاً الجهد والعمل الدؤوب الذي قام به قضاة الشرع في مختلف إمارات الساحل المتصالح، من تحري للعدل في القضاء بين الناس، وتعليم الصبيان، وإنشاء المدارس، ونشر تعاليم وقواعد الدين الإسلامي الخفيف، ونشر المعرفة والعلم في جميع أرجاء إمارات الساحل المتصالح.

تدخل بريطانيا بالقضاء الشرعي

تظهر قلة الشواهد على تدخل بريطانيا في هذا المجال حرص السلطات البريطانية على تجنب إثارة حساسية سكان المنطقة تجاه تدخل الغرباء في أمور متعلقة بالشرعية. ولذلك لم يرد حدوث تدخل بريطاني إلا في قضايا قليلة. ومن تلك القضايا قضية خلاف نشب بين شيخ الحيرة الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل هادف الشامسي وشيخ عجمان الشيخ حميد بن عبد العزيز النعيمي ١٩٠٨ - ١٩٢٨ سنة ١٩٢٠م. وسبب الخلاف هو لجوء أسرة رجل إلى شيخ الحيرة، من أجل الاقتصاص من قاتل أحد أفرادها. وقد لجأ القاتل إلى شيخ عجمان، مما أدى إلى نشوب الخلاف بين الشيخين، واتسع نطاق القضية حتى تدخل البريطانيون، فنصحوا شيخ الحيرة بمغادرة الحيرة والإقامة في البحرين. وفي أثناء المشاجرة توجه القاضي عبد الله بن الشيبه - قبل أن يتولى القضاء في عجمان - إلى الملك عبد العزيز بن سعود^(١) للاستنجاد به، فما

(١) كان الملك عبد العزيز بن سعود مؤسس الدولة السعودية الثالثة يقوم برعاية العناصر السلفية في إمارات الساحل المتصالح من خلال إرسال المعلمين والقضاة، الذين أحدثوا نهضة دينية في هذه الإمارات مما أدى لتعاطف أبناء الساحل مع حروب وفتوحات ابن سعود، فكانت هناك بوادر مراسلات وهدايا فيما بينهم. انظر عبد الله، محمد مرسى، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت، دار القلم، ١٩٨١م، ص ٢٤٩.

كان من بريطانيا إلا أن اتخذت الأمر ذريعة لضرب الحصن في عجمان بالأسلحة النارية، معتبرة استنجادهم بآبن سعود إخلالاً بالمعاهدة المانعة، مما جعله مبرراً كافياً -حسب رأيها- لضرب الحصن وقتل الأبرياء^(١).

وفي عام ١٩٣١م وبعد محاكمة شخص اسمه سالم بن فيروز بواسطة المحكمة الشرعية قُطعت يده بموجب الشريعة الإسلامية بأوامر من الشيخ سعيد بن مكتوم ١٩٢٩ - ١٩٥٨ حاكم دبي بسبب السرقة. فأوضح المقيم السياسي أنها عقوبة وحشية وقاسية تقضي بشكل كامل على قدرة الشخص على كسب قوته، وعبر عن أمله في ألا يتم اللجوء إليها في المستقبل. وكانت ذريعة الشيخ هي أن الرجل كان معتاداً على ارتكاب الجرائم، وأن شيوخ الساحل المتصالح لا يمكنهم الاحتفاظ بالرجال في السجن^(٢).

ومن القضايا التي تدخلت فيها السلطات البريطانية، قضية جارية تدعى حلوم بنت كوهي دشتياري، وهي سيدة تبلغ من العمر ستين عاماً حيث وجهت الخادمة رسالة إلى الوكيل المحلي في الشارقة المؤرخ ٥ نوفمبر ١٩٤١م تذكر فيها بأن سيدها ينوي أن يبيع ابنها مبروك وخماس، بالإضافة إلى أنه سجن ابنها مبروك لخوفه من أن يلجأ للبريطانيين، فيحصل على عتق من الحكومة البريطانية. وقد طالبت في رسالتها بمنح الحرية لأبنائها. وبعد قراءة رسالة حلوم أرسل الوكيل البريطاني في الساحل المتصالح رسالة إلى حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم ١٩١٢- ١٩٥٨ بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٤١م يطالبه فيها بالتحقيق في قضية حلوم. ومن جهة أخرى بعث الوكيل في الشارقة رسالة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٤١م إلى الوكيل البريطاني في البحرين تتضمن عرضاً لقضية الخادمة حلوم^(٣). ويذكر في هذا المجال أن السلطات البريطانية حرّمت تجارة الرقيق في الخليج العربي على الرغم من اعتقاد السكان أنها تجارة مباحة شرعاً.



(١) عبد الله، دراسة حول الشيخ عبد الله محمد الشيبه، ص ٤٤٩.

(٢) The Persian Gulf Administration Report 1873 - 1947, Vol. IX, 1931 - 1940 p. 43

(٣) IOR, R/15/2/1850, No, 6, letter from Political Agent ,Trucial Coast, Sharjah, to Political Agent ,Bahrain, date 25 ,Nov. 1941.

الفصل الثالث

القضاء النظامي

القضاء البريطاني في الساحل

أكدت الحكومة البريطانية مراراً وتكراراً خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين على أن الرعايا البريطانيين في الإمارات المتصالحة يتمتعون بالحماية البريطانية. وكان ذلك يعني وجوب ألا تكون للحكام المحليين أي ولاية قضائية على أولئك الرعايا سواء كانوا من المسلمين^(١) أو المسيحيين أو من أتباع أي ديانة أخرى. ومن ناحية أخرى لم تكن الولاية القضائية البريطانية في أرض الحكام المتصلحين محددة أو مقننة. ويعود السبب في ذلك إلى قلة المنازعات بين أولئك الرعايا، باستثناء المنازعات التي كانت تحدث من وقت إلى آخر بين التجار الهنود والسكان المحليين حول الديون والممتلكات المفقودة^(٢). فكانت الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الأجانب من غير المسلمين في إمارات الساحل المتصالح، يبت فيها بحسب القانون البريطاني، أما قضايا الأجانب المسلمين فكانت تترك لأحكام حكام وشيوخ الساحل ولم تكن هناك معاهدة أو اتفاقية تنظم ذلك الحال بين الإنجليز والحكام^(٣). وهذا النظام لم يكن له أي أساس قانوني وإنما تطور بالاستخدام الطويل، معتمداً كثيراً على التأثير البالغ لأهمية السلطة البريطانية^(٤). ومن خلال هذه الأهمية استطاعت بريطانيا رعاية مصالح رعاياها وكذلك مصالح كافة الأجانب غير المسلمين

(١) المقصود هنا مسلمو دول الكومنولث. انظر البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، ص ١٢٩.

(٢) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٣١٥.

(٣) الصايغ، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق ١٩٢٩ - ١٩٥٢، مراجعة فالح حنظل، أبوظبي، منشورات المجمع الثقافي، ١٩٩٥ م. ص ٣٤١ - ٣٤٢.

(٤) Zahlan, Rosemarie Said, The Origins of the United Arab Emirates A Political and Social history of Trucial State, New York, The Macmillan Press LTD, 1978, p. 200

المقيمين في منطقة الساحل. بينما اقتصرت سلطة شيوخ الساحل على مشاكل المواطنين فيما بينهم. وبذلك قامت السلطات البريطانية بتوفير حق التقاضي أمامها لرعاياها المقيمين في الساحل ولرعايا الدول الأجنبية وعدم إخضاعهم للقضاء المحلي^(١).

وعند تتبع مراحل تطبيق بريطانيا لسلطتها القضائية على إمارات الساحل يظهر من خلال قانون الولاية القضائية على الأجانب والمختوم من البرلمان البريطاني في سنة ١٨٩٠م الذي وفر القاعدة التشريعية للسلطة البريطانية وجعل معاهداتها واتفاقياتها قابلة للتنفيذ، فمنحها الولاية القضائية خارج إقليمها وفي البلدان التابعة لها^(٢). وعرف هذا القانون بقانون القضاء الأجنبي "Foreign Jurisdiction Act" ونص على أن الرعايا البريطانيين يحاكمون طبقاً للقوانين البريطانية وليس القوانين المحلية، وأن من حق بريطانيا إنشاء مجالس قضائية "Council Order-in-" لتنظر في كافة الشؤون القضائية لرعايا البلاد الأجنبية^(٣).

ولم تضع السلطات البريطانية ذلك القانون موضع التطبيق الفعلي على الفور في الساحل لعدم وجود حاجة ملحة لذلك على ما يبدو. لكن المقيم السياسي البريطاني في الخليج بيرسي كوكس Percy Cox طلب من الحكومة البريطانية في عام ١٩١١م إصدار قانون يضيف الشرعية على السلطة القضائية التي كان يمارسها على الأجانب في منطقة الساحل إلا أن حكومته لم تهتم بإصدار قانون بهذا الشأن. إذ رد نائب الملك في الهند بقوله "على الرغم من أننا نتفق مع كوكس Cox بضرورة تقوية قبضته على حكام الساحل المتصالح، إلا أننا يجب أن نترث في مسألة إنشاء مجلس قضائي^(٤) حتى الانتهاء من مفاوضاتنا مع الدولة العثمانية"^(٥). ويضاف إلى ذلك أن السلطة البريطانية كانت ترى بأن المقيم السياسي يمارس هذه السلطة بالفعل دون اعتراض من شيوخ المنطقة^(٦). لذلك لم تكن بريطانيا بحاجة لإنشاء مجلس قضائي وكانت دائماً تصرح

(١) Taryam , Abdullah Oman, The Establishment of the United Arab Emirates, University of Michigan, Croom Helm, 1987, p. 35.

(٢) Von Bismarck, Helene, British Policy in the Persian Gulf, 1961 - 1968, England, Palgrave Macmillan, 2013, p. 12.

(٣) الصايغ، النظام القضائي البريطاني في منطقة الإمارات ١٨٩٢ - ١٩٤٦، ص 55 - 56.

(٤) المرجع نفسه، ص ٥٩.

(٥) حيث إن الدولة العثمانية لم تكن تمتلك غير السيادة الاسمية على مناطق الخليج العربي، وكانت بريطانيا تسعى منذ القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٣ إلى تجريدها من هذه السيادة، وما اتفاقية عام ١٩١٣ المعقودة بين بريطانيا والدولة العثمانية إلا صيغة لتنازل الأخيرة عن سيادتها الاسمية على مناطق قطر والبحرين، وبذلك استطاعت بريطانيا تحويل طابع السيادة العثمانية لصالحها. انظر الحمادي، طارق نافع، العثمانيون والروس في الخليج العربي دراسة في العلاقات السياسية بينهما ١٨٧٨ - ١٩٠٧، ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية ١٢ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٨م، سلسلة الندوات التاريخية ٢، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠١، ص ٣٣٤.

(٦) الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٧ - ١٩٦٥، ص ٥٧ - ٥٨.

بعدم وجود ضرورة لإنشائه حيث إن عدد الرعايا البريطانيين في الساحل قليل جداً، وكما أن المنازعات القضائية التي كانت غالباً ما تدور حول ديون الغوص بين التجار المحليين الهنود تحل بالتفاهم بين الحكام^(١) والوكيل المحلي^(٢).

وبدلاً من ذلك المجلس القضائي الذي اقترحه كوكس أعد الحاج عبد اللطيف السركال الوكيل المحلي في الشارقة ترتيبات خاصة سنة ١٩١١م لمعالجة القضايا التي تنشأ في الساحل ويكون أحد طرفيها من رعايا بريطانيا وتقضي تلك الترتيبات^(٣) بأن تعرض القضايا الجنائية والمدنية على الوكيل في الشارقة إذا كان المدعى عليه من رعايا بريطانيا، أما إذا كان المدعى عليه من رعايا الشيخ فيقوم الشيخ بعرض المسألة على قاضي الشرع^(٤).

ولكن تزايد المصالح البريطانية الاقتصادية في الساحل، وتردي الوضع الاقتصادي في المنطقة في أواخر العشرينيات من القرن الماضي ورغبة السلطات البريطانية في تحصيل الديون المترتبة للمؤسسات الهندية خلال فترة كساد اللؤلؤ، كانت كلها أموراً دفعت بحكومة بريطانيا إلى التفكير في إدخال بعض التغييرات القضائية. وهي تضمن لها الإشراف الكامل على مصالحها ومصالح رعاياها من الهنود في المنطقة. فأثارت مرة أخرى مسألة السلطة القضائية التي سيكون من الصعب بدونها حسب ادعاءات بريطانيا حسم دعاوى الهنود وفرض سداد تلك الديون الضخمة المترتبة على التجار المحليين^(٥).

وقد تبدلت الأحوال الاقتصادية في المنطقة بعد قدوم شركات النفط إليها وتدفق أعداد كبيرة من الأجانب خاصة الهنود الذين كانوا يعتبرون رعايا بريطانيين ثم قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ وخشية بريطانيا من وصول جواسيس للمنطقة. فأدى هذا كله إلى إسراع السلطات البريطانية في عام ١٩٣٨م بإصدار قانون مؤقت عرف باسم "المجلس القضائي

(١) الصايغ، النظام القضائي البريطاني في منطقة الإمارات ١٨٩٢ - ١٩٤٦، ص ٥٦.

(٢) كان الوكلاء الوطنيون قبل عام ١٩٣٤م يرفعون تقاريرهم عن منطقة الساحل المتصالح إلى بوشهر. ثم تخلت بوشهر بصفة شبه رسمية عن هذه المهمة منذ ١٩٣٤م وأصبح الوكيل الوطني في الشارقة يرفع تقاريره بصفة مباشرة للوكيل السياسي في البحرين بعد أن قامت بريطانيا بربط الشارقة بالبحرين عن طريق المحطة الجوية التي شيدت في الشارقة فأصبح التواصل فيما بينهما جواً أكثر سهولة. ومن الأسباب أيضاً التي جعلت السلطة البريطانية تحتفظ بوكلاء وطنيين في الساحل المتصالح هو رعاية الهنود وحل قضاياهم، وكان مركز هؤلاء الوكلاء إمارة الشارقة. انظر القاسمي، الوجود الهندي في الخليج العربي ١٨٢٠ - ١٩٤٧، ص ٣١٢ - ٣١٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم ٣.

(٤) IOR, R/15/1/295, No. 32, Report on the procedure followed in Trucial Coast ports in regard to the administration of justice and treatment of civil and criminal cases, 31 August 1911.

(٥) الصايغ، الوكيل الوطني ودوره في وضع القرار البريطاني في الساحل المتصالح، 1823 - ١٩٤٩، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٦٩، ص ١٠٣.

لإمارات الساحل المتصالح". وقد أعطى هذا المجلس للوكيل السياسي في البحرين والوكيل المحلي في الشارقة أو قائد أي بارجة بريطانية، صلاحية محاكمة أي أجنبي يسلم لهم من قبل الشيوخ. وبذلك تم وضع كافة الرعايا البريطانيين والأجانب غير المسلمين تحت ولاية القضاء البريطاني. وقد أعلن المسؤولون الموالون لفكرة إنشاء مجلس قضائي، أن المجلس مهم لممارسة أي حقوق قضائية على الرعايا البريطانيين، وأيضاً لمنح الوكيل المحلي القوة القضائية المدنية التي تماثل تلك التي يمارسها المقيم السياسي تحت قانون "القسم الأجنبي"^(١).

تطور القضاء البريطاني في الساحل منذ سنة ١٩٣٩

وُجد في منطقة الساحل المتصالح نظامان قضائيان مستقلان هما: محاكم الحكام، ومحكمة السلطة البريطانية لإمارات الساحل المتصالح^(٢). وبالنسبة للمحكمة البريطانية كما ورد سابقاً، فإنها كانت تبت في القضايا المرفوعة ضد الأجانب من غير المسلمين ويحكم فيها حسب القانون البريطاني، أما الأجانب المسلمون فتركوا لحكام الساحل المتصالح ولم تكن هناك معاهدة أو اتفاقية تنظم ذلك الحال ما بين البريطانيين والحكام^(٣). أما بالنسبة لمحاكم الحكام فكانت تختلف من إمارة لأخرى، إذ في بعض الإمارات يحكم قاضي الشريعة بالقضايا المدنية والجنائية، بينما في حالات أخرى يجلس الحكام أنفسهم كقضاة جنائيين^(٤). ومن ضمن التنظيمات الإدارية التي قامت بها بريطانيا في هذا المجال تعيين ضابط سياسي في الساحل المتصالح بدءاً من سنة ١٩٣٩م يقتصر وجوده على فصل الشتاء فقط وفي الصيف يترك المنطقة^(٥). وأوكل له حل بعض المشاكل السياسية الناتجة عن منح الامتيازات الجوية والنفطية وتولي مسؤولية الفصل في المشاكل القضائية Juridical Cases الناتجة عن وجود عدد من الرعايا البريطانيين والأجانب^(٦). وبذلك تكون السلطة البريطانية قد احتفظت بحق السلطة القضائية في الأمور والخلافات بين الأجانب من غير العرب والمسلمين^(٧).

(١) الصايغ، النظام القضائي البريطاني في منطقة الإمارات ١٨٩٢ - ١٩٤٦، ص ٦٤، ٦٥.

(٢) Hawley, The Trucial States, p. 178, op, cit

(٣) الصايغ، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق ١٩٢٩ - ١٩٥٢، ص ٣٤١ - ٣٤٢.

(٤) Hawley, The Trucial States, p. 178, op, cit

(٥) إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي دراسة وثائقية، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨١م، ص ١٥٣.

(٦) الصايغ، الوكيل الوطني ودوره في وضع القرار البريطاني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص ١١٣، ١١٤.

(٧) البجارنة، دول الخليج العربي الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، ص ١٢٨ - ١٢٩.

استمر النظام القضائي على وضعه لحين حدوث تطورات هامة في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي بسبب تدفق الأجانب إلى الإمارات المتصالحة، وزيادة الاتصالات مع البلدان الأخرى. لذا كانت الحاجة ضرورية لتشكيل القواعد القانونية المكتوبة، لضبط عمل الطائرات البريطانية، وركابها وأفراد طواقمها^(١)، وموظفي شركات النفط البريطانية، والتجار والمسؤولين المدنيين^(٢). كذلك أدت الامتيازات النفطية لتدفق عدد كبير من الأجانب كالبريطانيين وغيرهم من الأوروبيين والأمريكيين، لمنطقة الساحل. فحدث قلق كبير في المنطقة لهذا الوجود الأجنبي وما نتج عنه من نشوب العديد من الخلافات بينهم وبين السكان المحليين الأمر الذي جعل من الضروري وجود نظام قضائي واضح. كما أن الوجود الأمريكي في المنطقة سبب قلقاً كبيراً للحكومة البريطانية، فأبدت بريطانيا قلقها من احتمال تورط أحد هؤلاء في نزاعات قضائية مهنية أو شخصية، حيث إن غياب النظام القضائي لن يعطي للوكيل السياسي في البحرين أي سلطة لمحاكمة هؤلاء الأجانب كما هو الحال في البحرين^(٣).

ومن ناحية أخرى فلم يكن الضابط السياسي في الساحل أو الوكيل المحلي مؤهلين بما يكفي للتعامل مع مشاكل بهذا المستوى. فعلى سبيل المثال، ما حدث في فبراير عام ١٩٤٥م عندما تم اغتيال تاجر هندي صغير في أبوظبي يدعى Roopchand Permaned، على يد خادم من أبوظبي. وكان القتل من الرعايا الهنود البريطانيين الموجودين في أبوظبي حيث استقر هناك منذ سنوات طويلة. وقد تم اعتقال القاتل واعترف بارتكابه جرمته بهدف سرقة الضحية. وقد أبلغ الوكيل السياسي في البحرين بالجريمة، فأصدر تعليماته بضرورة أن يُنزل الشيخ عقاباً صارماً بالقاتل وتم تنفيذ حكم الإعدام فيه رمياً بالرصاص^(٤).

أيضاً حادثة ٢٦ يونيو ١٩٤٥م عندما دخل خمسة أمريكيين -يُعتقد بأنهم سكارى- مدينة الشارقة وأحدثوا بعض الفوضى. ولعدم قدرة شيخ الشارقة على اتخاذ أي عمل ضدهم، اشتكى للضابط

(١) في بداية سنة ١٩٣٠م قررت الحكومة البريطانية نقل خط الطيران من الساحل الفارسي إلى الساحل العربي وبدأت في إرسال مبعوثين إلى إمارات الساحل المتصالح لدراسة إمكانية نقل خط الطيران للساحل العربي. وفي بداية الأمر كان هناك رفض تام من قبل شيوخ الساحل المتصالح، إلا أن بريطانيا تمكنت من إقناع الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة بإقامة محطة جوية لهبوط الطائرات البريطانية في الخامس من أكتوبر 1932م. انظر القاسمي، سلطان بن محمد، محطة الشارقة الجوية بين الشرق والغرب، الشارقة، منشورات القاسمي، ٢٠٠٩م، ص ٩، ٧١.

(٢) Al Muhairi, Butii Sultan Te Development of the UAE Legal System and Unification with the Judicial System, Arab Law Quarterly, Vol. 11, No. 2, 1996, p. 124.

(٣) الصايغ، الوكيل الوطني ودوره في وضع القرار البريطاني، ص 114.

(٤) القاسمي، الوجود الهندي في الخليج العربي، ص ٣١٤.

السياسي الذي أمر بإجراء تحقيق عاجل. وأورد المسؤول عن التحقيق أنه كان من المستحيل التأكد من هوية المسؤول عن الحادث، بسبب غياب نظام قضائي واضح يمكن الاعتماد عليه للتحقيق اللازم، فحفظت تلك القضية وأبلغ الشيخ بالأمير. ومما زاد من استياء السكان المحليين أنه في يوم ١٩ أغسطس ١٩٤٥م حدثت حادثة أخرى تورط فيها أمريكيون مع شخص محلي في الهجوم على سكان منتجع صيفي في الشارقة، وقد ضغط السكان على الوكيل المحلي عبد الرزاق لدفع التعويض^(١).

وهذه الحوادث وأمثالها في المنطقة جعلت بريطانيا تفكر بوضع الأمور في نصابها، ووضع نظام قضائي ونظام محاكم يقوم تحت إشرافها^(٢). وهو يتطلب عقد اتفاق مع شيوخ الساحل المتصالح، بحيث تكون الولاية على الرعايا البريطانيين متروكة رسمياً للحكومة البريطانية^(٣).

وتبعاً لذلك طلبت بريطانيا في سنة ١٩٤٥م من جميع حكام الساحل المتصالح التوقف عن إصدار أحكام قضائية على الأجانب وإعطاء موافقتهم الرسمية على ممارسة السلطات البريطانية للصلاحيات القضائية على الرعايا البريطانيين وجميع الأجانب^(٤). فكانت ردة فعل شيوخ الساحل على طلب السلطة البريطانية مختلفة من شيخ لآخر. فمنهم من أبدى موافقته على الأمر طالما أنه لم يمس سلطته القضائية وشؤونه الداخلية، بينما أصر البعض على أنهم لن يتنازلوا عن سلطتهم القضائية على الأجانب إلا حين يتضمن الاتفاق مادة تقضي بأن التنظيم البريطاني لن يمس الأحكام والقرارات المحلية. وبذلك صدرت في ٢٥ يوليو ١٩٤٥م الموافقة بالتنازل عن السلطة القضائية على الأجانب من قبل شيوخ دبي وعجمان وكذلك الشارقة ورأس الخيمة^(٥) بعد طمأنئة بريطانيا لهم بأن المجلس لن يمس سلطتهم^(٦). بينما حصلت موافقة الشيخ شخبوط رسمياً في ١٣ أكتوبر ١٩٤٥م^(٧) حيث بعث برسالة رسمية جاء فيها: أنه يوافق رسمياً على أن الولاية القضائية على الرعايا البريطانيين وكل الأجانب في البلاد كانت تمارسها الحكومة البريطانية منذ أمد طويل^(٨). ويلاحظ أن بريطانيا كانت تنتهج سياسة الإملاء على شيوخ المنطقة

(١) الصايغ، الوكيل الوطني ودوره في وضع القرار البريطاني، ص ١١٤.

(٢) الصايغ، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق ١٩٢٩ - ١٩٥٢، ص ٣٤٢.

(٣) Al Muhairi, The Development of the UAE Legal System and Unification with the Judicial System, p. 124, op.cit.

(٤) عبد الله، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥م، المجلد الثاني، ص ٩٠.

(٥) وثيقة تبين موافقة الشيخ سلطان بن سالم القاسمي ١٩١٧ - ١٩٤٨ حاكم رأس الخيمة على التنازل عن السلطة القضائية على الأجانب في إمارته. انظر الملحق رقم ٤.

(٦) الصايغ، النظام القضائي في منطقة الإمارات ١٨٩٢ - ١٩٤٦، ص ٧٤.

(٧) صورة من هذه الوثيقة في الملحق رقم ٥.

(٨) Al Hosn Archives, NCDR HA23/2, No. 119, Letter from the Political Resident in Bahrain to Muhammad Abdul Latif, Palace office Abu Dhab, dated 26 August, 1967.

فكانت تكتب الاتفاقية وتطلب منهم توقيعها دون إبداء للرأي أو الاعتراض.

وقد قامت بريطانيا في ١٩٤٦م بتأسيس مجلس قضائي دائم أطلقت عليه اسم المجلس القضائي للإمارات المتصالحة. وبموجب قوانين هذا المجلس أصبح كافة الأجانب القاطنين في الإمارات يخضعون لقوانين السلطة القضائية البريطانية^(١). أما عن كيفية تنظيم المحاكم البريطانية فقد قام البريطانيون بإدارة المحاكم القضائية المتعلقة بالمسائل الخاصة بالأجانب، وهي تفصل في المنازعات المدنية والجنائية بين البريطانيين والأجانب من غير العرب والمسلمين^(٢) ولم يكن عدد هؤلاء في بعض المشيخات كبيراً جداً. وكانت هيئة المحكمة التي تنظر في تلك القضايا مؤلفة من مأمورين بريطانيين زائرين. إلا أنه مع قدوم عدة شركات أجنبية تغيرت الأوضاع، فوجد البريطانيون أنفسهم أمام خيارين، إما استقدام المزيد من القضاة، أو التخلي للسلطة المحلية عن إدارة بعض المحاكم التي كانت تدخل ضمن مسؤولياتهم طبقاً للمعاهدات المبرمة. فبنى البريطانيون الخيار الأول وقاموا بزيادة عدد الموظفين وأقاموا محاكم ثابتة يشرف عليها قاضي يتردد على الساحل بصفة دورية^(٣). وجعل البريطانيون محاكمهم صنفين أولهما: تمثله محاكم السلطة البريطانية، للنظر في القضايا الخاصة بالأجانب، والصنف الآخر يتعلق بالمحاكم المشتركة^(٤) والتي كانت لها سلطة البت في القضايا المختلطة التي تخص شخصاً تابعاً لولاية المحكمة المحلية مع شخص تابع للسلطة القضائية البريطانية^(٥).

وكانت المحكمة البريطانية ذات السلطة القضائية على الساحل المتصالح هي محكمة الساحل المتصالح برئاسة الوكيل السياسي في دبي^(٦). وهو محول لممارسة الولاية القضائية في أبوظبي^(٧).

(١) الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، ص ١٩٩.

(٢) البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، ص ١٢٩.

(٣) هندرسون، ذكريات من الأيام الأولى في دولة الإمارات وسلطنة عمان، ص ١٥.

(٤) هي المحاكم التي تنظر في القضايا التي تنشأ بين أشخاص خاضعين للولاية القضائية البريطانية وآخرين خاضعين للولاية القضائية للحاكم، وتكون لديها الصلاحية للنظر في جمع القضايا، سواء كانت جنائية أو مدنية. انظر

Al Muhairi, The Development of the UAE Legal System and Unification with the Judicial System, p. 125, op, cit

(٥) Ibid.

(٦) The Persian Gulf Gazette and Supplements 1953 - 1972, Vol. III, supplements 1953 - 1956, Archive Editions, 1987, p. 215.

(٧) في الجزء الأخير من عام ١٩٦١ استقلت أبوظبي عن الإمارات الست في الساحل المتصالح بعدم الرجوع إلى الوكيل السياسي في دبي. حيث تم نقل جميع الواجبات الإدارية التي كان يؤديها الوكيل السياسي في دبي إلى الوكيل الجديد في أبوظبي، وفتحت سجلات جديدة في القسم الإداري لتسجيل الأشخاص والشركات. بذلك غدا هناك وكيلان سياسيان أحدهما في دبي وتقع تحت مسؤوليته كل من دبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة، وأم القيوين، والفجيرة ووكيل في أبوظبي. انظر

PRO, FO 371/163068, No. 70, Memorandum on the legal framework required for exercising Jurisdiction in Abu Dhabi by Sir John Whyatt dated in July 1962.

وأيضاً في الإمارات الأخرى من الساحل^(١). وكانت تعتبر المحكمة الابتدائية في شتى الدعاوى، وكان مساعد الوكيل والضابط السياسي في أبوظبي يعملان قاضيين مساعدين في تلك المحكمة^(٢). وهناك رواية توضح بأن الوكيل السياسي يختص دوره بحل القضايا الثانوية للرعايا البريطانيين بينما يكون دوره الأساسي النظر في القضايا المختلطة، أما بالنسبة لمداوالات الحكم وتنفيذه في تلك المحكمة فكانت تتم بحضور كل من الخصوم ومحامي^(٣) كل منهم بالإضافة لهيئة المحكمة والتي تتكون من قاضٍ بريطاني من المقيمة البريطانية في البحرين أو الوكيل السياسي أو من ينوب عنه ومستشارين اثنين وبعد المداوالات وإصدار الحكم الذي يتخذ بالأغلبية يكتب الحكم في ورقة رسمية يوقع عليها القاضي أو الوكيل السياسي^(٤).

وقد أقامت بريطانيا هذه المحكمة في المقر الرئيسي للوكيل السياسي^(٥) الذي كان في الشارقة ثم انتقل إلى دبي سنة ١٩٥٤م للتعامل حصرياً مع القضايا المتعلقة بالأجانب المقيمين فقط. فلم يسمح للسلطات المحلية باتخاذ أي تدابير ضد المجرمين الأجانب. بذلك عجزت السلطات المحلية عن القيام بأي إجراءات تنفيذية أو قضائية ضد الأجانب المخالفين، وفي ظل هذا النظام تمتع الهنود والباكستانيون والجنسيات الأخرى بحماية الوكيل السياسي^(٦). أما بالنسبة للقوانين التي كانت تطبقها المحكمة البريطانية فتمثلت في القوانين الهندية بعد إجراء بعض التعديلات عليها من قبل الوكيل السياسي عند الضرورة حسب طبيعة القضايا

(١) PRO,FO 371/163068, No. 71, op, cit

(٢) هيرد باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٣١٦.

(٣) أغليبتهم من الهنود والباكستانيين، مقابلة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣م، مع السيد Terence Clark معاون الوكيل البريطاني في دبي من سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٨م.

(٤) مقابلة بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ مسرت حسين وهو باكستاني الجنسية وعمل مستشاراً فخرياً في محكمة الساحل المتصالح في الوكالة البريطانية بدبي سنة ١٩٦١م.

(٥) كان أول مركز للإدارة البريطانية في الشارقة منذ سنة ١٨٢٣م لغاية ١٩٥٤م عندما أغلق مركز الشارقة وانتقل موظفوه للمركز الجديد في دبي وعمل موظفوه كوكلاء رسميين للسلطة البريطانية. ويعود السبب لانتقال دار الوكالة من الشارقة لدبي إلى تراجع أهميتها التجارية خاصة بعد تدفق عدد كبير من التجار الإيرانيين لمدينة دبي هرباً من القوانين الاقتصادية المجحفة في بلادهم ومن ثم إقامتهم لمحالهم التجارية على ضفاف الخور، فانتعشت التجارة ومن ثم أصبحت دبي ميناء رئيسياً للتجارة لكل مناطق الخليج منذ مطلع القرن العشرين. انظر

Hay, Rupert, The Persian Gulf States, The Middle East Institute, Washington, D, C. 1959, p. 120, op, cit

(٦) Taryam The Establishment of the United Arab Emirates, p. 35, op, cit.

المطروحة^(١). وتستأنف أحكام تلك المحكمة أمام محكمة الاستئناف في البحرين^(٢).

وكانت هناك المحكمة الرئيسية Chief Court للخليج والتي تعقد تحت رئاسة المقيم^(٣) السياسي قاضياً^(٤)، وهي لا تختص عادة إلا بقضايا الاستئناف، وهي ليست قضايا كثيرة^(٥). كذلك كانت هناك المحكمة الكاملة Full Court للخليج وهذه المحكمة من مهامها النظر في قضايا الاستئناف الصادرة من المحكمة الرئيسية. وأمام هذه المحكمة يمكن الطعن بقرارات محكمة الساحل المتصالح والمحكمة الرئيسية^(٦) ومن قضائهما المقيم السياسي في البحرين والقاضي الخبير الذي يقوم بزيارة المنطقة ثلاث أو أربع مرات في السنة ولمدة أسابيع قليلة. ومن ضمن مهام هذا القاضي التنقل بين الوكالات البريطانية في الخليج للنظر في القضايا المستعصية على الوكلاء السياسيين^(٧). ويجب أن تكون هذه المحكمة مؤلفة من أشخاص تسلموا مراكز قضائية تحت إشراف السلطة البريطانية، أو أصحاب خبرة لا تقل عن ٩ سنوات في القضاء^(٨).

بالإضافة لهذه المحاكم كانت هناك المحكمة المشتركة^(٩)، ومحكمة الاستئناف المشتركة للحكم فيما يسمى القضايا المختلطة التي تشمل الأفراد الخاضعين للولاية القضائية البريطانية إضافة إلى الولاية القضائية للحكام المحليين^(١٠). تتألف المحكمة المشتركة عادةً من أحد القضاة المساعدين في المحكمة البريطانية للساحل وشخص يعينه

(١) الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٧ - ١٩٦٥، ص ٦٧ - ٦٨.

(٢) PRO, FO, 371/157064, No. 102, Recommendation on the legal system in the state of Dubai Trucial States 1961.

(٣) كان المقيم السياسي بمنزلة السفير في تمثيل بلاده باعتباره السلطة العليا بالنسبة للحكام المحليين. في البداية كان يقيم في مدينة بوشهر على الساحل الإيراني من الخليج العربي ثم انتقل سنة ١٩٤٦م للبحرين، بذلك أصبح المقيم مشرفاً على الوكالات في دبي والكويت والدوحة ومسقط. انظر الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات قراءة في الوثائق البريطانية، ص ١٢١ - ١٣٧.

(٤) The Persian Gulf Gazette and Supplements 1953 - 1972, Vol. III, p. 215, op, cit.

(٥) Hay, the Persian Gulf States, p. 22, op, cit.

(٦) Von Bismarck, British Policy in the Persian Gulf, 1961 - 1968, p. 14.

(٧) مقابلة بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ مسرت حسين.

(٨) Hawley, the Trucial States, p. 179, op, cit.

(٩) وهناك رسالة موجهة من قبل الوكيل السياسي هاولي Hawley إلى الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبي ١٩٢٨ - ١٩٦٦ تحتوي على مقترح لإنشاء المحكمة المشتركة للمحاكمة في جميع القضايا المختلطة الجنائية منها والمدنية، كما

تحتوي الرسالة على بنود التعامل مع القضايا وكيفية محاكمة الأطراف المتنازعة. لمزيد من التفاصيل انظر

Letter from the Political Agency in Dubai, to Shaikh Shakhbut bin Sultan, Ruler of Abu Dhabi, July 2, 1961, in Records of the Emirates 1961 - 1965, pp. 640 - 641

(١٠) Von Bismarck, British Policy in the Persian Gulf, 1961 - 1968, p. 14, op, cit.

الحاكم المعني^(١). وكقاعدة عامة فإن القضايا المدنية هي التي كانت تحال لهذه المحكمة^(٢). وكانت هناك محكمة مشتركة في دبي وهيئة هذه المحكمة مكونة من الوكيل السياسي^(٣) والشيخ محمد بن حشر أو من ينوب عنه^(٤). وكانت هناك محكمة مشتركة أخرى في أبوظبي تنظر في القضايا المختلطة بنفس الطريقة المتبعة في دبي. وتستأنف أحكام هذه المحكمة أمام محكمة مُشكلة من عدة أعضاء وقاضي المحكمة البريطانية، والحاكم نفسه في بعض الأحيان. وكانت تتبع نفس القوانين والإجراءات كما في القضايا المدنية في المحكمة البريطانية^(٥).

وكانت إدارات المحاكم خاضعة للتفتيش من قبل المحكمة الرئيسية Chief Court في البحرين فقد كتب قاضي المحكمة الرئيسية في الخليج بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٩م بعد زيارته إمارة دبي في المدة من ٢٦ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩م تقريراً يوضح مدى تطور سجلات المحكمة في الوكالة بدبي والتي وجدها محدثة ومنظمة وأن ملفاتها محفوظة في صناديق في حجرة مستر ووكر^(٦) I.F.Walker. وقد جرى تغيير شكل قاعة المحكمة ووضع مقعد في نهاية الغرفة. كما وجد أن الجزء العام من المحكمة مستخدم، عندما لا تكون المحكمة منعقدة، كقاعة انتظار للمتقدمين من أجل الحصول على جوازات سفر وتأشيرات^(٧).

وكان تنفيذ أحكام هذه المحاكم يتم في سجون تابعة لكل محكمة فكان لرعايا السلطة البريطانية سجن ضمن معسكر قوة ساحل عمان في الشارقة. حيث يسلم المحكومون لرئيس الشرطة البريطاني التابع لقوة ساحل عمان في دبي ويتم نقلهم لتنفيذ الحكم في السجن التابع

(١) Hawley, the Trucial States, p. 180, op, cit.

(٢) Hay, the Persian Gulf States, p. 22, op, cit

(٣) وهناك من يعتقد أن من ينظر في القضايا المختلطة قاضي من البحرين وليس للوكيل السياسي أي دور باعتبار أن دوره دبلوماسي فقط ولا يتدخل في القضايا. مقابلة بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٣م مع السيد/ محمد السيد أحمد الهاشمي الذي كان أمين صندوق في محكمة نايف سنة ١٩٧٣م. في سنة ١٩٥٩م كان السير Davis القاضي المساعد لمحكمة بريطانيا ينظر في القضايا المختلطة مع الشيخ محمد بن حشر في الوكالة. انظر

PRO, FO 371/140251, No. 36, Inspection of Dubai court registers by C. H. Haines, Judge, HBM>s Chief Court for the Gulf, October 1959.

(٤) مقابلة بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ مسرت حسين. هناك رواية تذكر بأن السقاف كان يحضر لدار الوكالة للنظر في القضايا المختلطة وفي غيابه كان يحضر الشيخ محمد بن حشر. مقابلة بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٣م مع السيد/ محمد الهاشمي.

(٥) Hawley, The Trucial States, p. 180, op, cit

(٦) الوكيل السياسي في دبي من سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١م. انظر عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ٤٤٢.

(٧) PRO, FO 371/140251, No. 34, op, cit

للبريطانيين في معسكر الشارقة. وقد كان قبل سنة ١٩٦٧م في معسكر القاسمية ثم انتقل لمعسكر المرقاب^(١). وكان ينقل له المحكومون من رعايا السلطة البريطانية من بقية الإمارات المتصالحة^(٢).

وعندما تطورت الأوضاع الإدارية والقانونية في دول الساحل المتصالح في أواخر خمسينيات القرن الماضي، وأخذت بعض التشريعات والأنظمة الحديثة تظهر في بعض إمارات الساحل لجأت المحاكم البريطانية إلى سياسة التنسيق بين هذه التشريعات والتشريعات التي تطبقها في محاكمها، الأمر الذي أدى إلى تطبيق بعض هذه التشريعات في المحاكم الوطنية^(٣). وأيضاً كان لتأسيس المجلس القضائي لإمارات الساحل المتصالح تأثير على الأنظمة القضائية المحلية، إذ اكتسبت منها بعض التشريعات الحديثة، وتطبيق بعض القوانين الغربية على الأجانب. وفي الوقت نفسه أدى إنشاء هذا المجلس إلى تقليص سلطة الشيوخ القضائية، فلم يعد الشيوخ يجلسون للتشاور في القضايا التي تخص الأجانب القاطنين في أراضيهم^(٤). بينما يعتبر البعض أن تأثير المجلس القضائي سطحي، حيث إن بريطانيا حاولت السيطرة القضائية على حالات كانت قليلة العدد جداً وشملت في أغلب الأحيان مسائل لم تكن ذات أهمية أساسية بالنسبة للمنطقة المحلية، مثل العقود الدولية المتعلقة بالخدمة البريدية والحركة الجوية^(٥).

وظل المجلس القضائي البريطاني قائماً لغاية ١٩٦٠م، إلى أن تنازلت بريطانيا عن ولايتها القضائية على الرعايا الأجانب والعرب المسلمين للشيوخ^(٦)، طبقاً لقانون أصدرته بهذا الشأن^(٧). وتضاءلت بالتدريج السلطة القضائية البريطانية بتضاؤل الفئات التي كانت تمارس سلطاتها عليها بالإضافة إلى ذلك فقد كان لإنشاء المحاكم في إمارات الساحل دور كبير في سحب البساط من تحت أقدامها^(٨). وهذا كله حصل قبل قرار انسحاب بريطانيا من المنطقة فكان تمهيداً لإنهاء وجودها في المنطقة.

(١) مقابلة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣م مع الدكتور سيف البدواوي مؤرخ مختص بتاريخ منطقة الخليج العربي.

(٢) مقابلة بتاريخ ٧ فبراير، ٢٠١٣م مع السيد/ صديق الخاجة.

(٣) البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، ص ١٢٩.

(٤) الصايغ، النظام القضائي في منطقة الإمارات ١٨٩٢ - ١٩٤٦، ص ٧٦.

(٥) Al Muhairi, The Development of the UAE Legal System and Unification with the Judicial System, p. 126, op, cit.

(٦) Hawley, The Trucial States, p. 180, op, cit.

(٧) المتمثل في نقل الولاية القضائية الخاص بفئات معينة لحكام الساحل المتصالح سنة ١٩٦٠م. انظر ص 158 من هذا الفصل.

(٨) الصايغ، النظام القضائي في منطقة الإمارات ١٨٩٢ - ١٩٤٦، ص ٨٠.

نشأة القضاء الوطني

كان الساحل المتصالح في بدايته مجتمعاً تقليدياً تندر فيه المشاكل والجرائم، وذلك نظراً لعمق تمسكه بالعقيدة الإسلامية ومبادئها^(١). إلا أن وجود البريطانيين وانفتاح المشيخات المتصالحة على العالم الخارجي، كان مصدر توتر لإمارات الساحل بين الحين والآخر. ويلاحظ أنه في النصف الأول من القرن العشرين تغيرت أوضاع منطقة الساحل المتصالح نتيجة للنمو والتطور الذي شهدته وخاصة في إمارة دبي وترتب عليه أن أصبحت مركزاً تجارياً واقتصادياً هاماً أدى إلى زيادة في أعداد الوافدين عليها ومن ثم ازدادت القضايا المتعلقة بهم نتيجة زيادة نسبة الجريمة فيها^(٢). وتزايدت بالتالي تعقيدات الخلافات القانونية، وأيضاً رفع النشاط الاقتصادي والتجاري من عدد القضايا والخلافات التجارية التي كانت بحاجة إلى هيئات قضائية تنظر فيها^(٣).

وقد دفعت كل هذه التغيرات بشيوخ الساحل المتصالح لتوجيه اهتمامهم لإنشاء أجهزة أمنية وقضائية متخصصة لحفظ السلام في إماراتهم فظهرت بوادر ذلك الاهتمام مع بداية خمسينيات القرن العشرين^(٤). وكانت إمارة دبي هي السباقة فأنشأت مؤسسات القضاء، وعينت حكومة دبي الشيخ محمد بن حشر^(٥) في سنة ١٩٥٦م ناظراً للمحكمة. كما أنه خلال الحقبة التي خلت المحكمة فيها من وجود قاضي مدني عمل على معالجة القضايا الجنائية^(٦). وعلى الرغم من كونه محدود الخبرة في الشأن القانوني، لكنه من دون أدنى شك كان موضع ثقة كبيرة من قبل الحاكم ومارس مهمته على أفضل وجه ممكن^(٧).

وعند تتبع نظام المحاكم في دبي يظهر أنه كان يطبق فيها نظام محكمة الشيخ حيث توكل السلطات التشريعية القضائية والتنفيذية في دبي إلى الحاكم الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ١٩٥٨ - ١٩٩٠. وهو يمكنه من الناحية النظرية الجلوس للقضاء وحل المنازعات بين رعاياه، إلا أنه من الناحية العملية تمارس سلطاته القضائية محكمة العدل التي تنعقد في دبي ويجلس

(١) الشامسي، الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الإمارات، ص ١٢١.

(٢) العبدروس، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٣١٧.

(٣) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ٧٣.

(٤) الشامسي، الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الإمارات، ص ١٢١.

(٥) هو رجل ذو شخصية قوية وعلى قدر هائل من الحس العام وعلى الرغم من تعليمه المحدود ونقص معرفته بالشريعة كان دوره بمثابة تأكيد لسلطة الحاكم. انظر:

PRO,FO 371/157064, No. 103, p.cit.

(٦) The Persian Gulf Administration Report 1873 - 1957, Vol. XI, 1948 - 1957 p 647.

(٧) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ٨٦.

القاضي المتفقه في الشريعة بمفرده ويحل كل المنازعات الجنائية والتجارية والعقارية والخاصة بالأحوال الشخصية. وعندما يتخذ قراراً، توضع الإجراءات أمام رئيس المحكمة الشيخ محمد بن حشر. ويتصف هذا النظام بالبساطة بحيث يوفر للفرد نوعاً سريعاً من العدالة وفي الوقت نفسه لم تكن هناك مذكرات رسمية بين الخصوم ولا مصاريف كثيرة ولا خضوع لإجراءات شكلية تؤخر مجرى العدالة وتعقدها^(١).

أما عن مكان التقاضي في تلك الحقبة فقليل إنه كان حيناً من الوقت في المدرسة الأحمدية^(٢).

إذ قسمت إلى قسم للتعليم في الدور الأرضي، وقسم للقضاء في الدور العلوي. وقد شغله كل من الشيخ عبد الرحمن بن حافظ والسيد/ محمد الشنقيطي والشيخ أحمد بن حسن الخزرجي وذلك قبل أن يخصص في بداية الخمسينيات من القرن العشرين مبنى خاص بالمحكمة^(٣). وكان في البداية في بيت مستأجر^(٤) في الشارع المؤدي لسوق مرشد وكان سلك القضاء وقتها يتألف من القضاة السيد/ محمد الشنقيطي^(٥) والشيخ أحمد بن حسن الخزرجي^(٦). ثم انتقل مبنى المحكمة لمقره الجديد بداية عام ١٩٥٨م وهو مركز نايف الذي أصبح مقراً للقضاء واستمر الأمر كذلك حتى نهاية ١٩٧٩م^(٧). وكان من القضاة الذين زاولوا مهنتهم في هذا المبنى بالإضافة للشيخ أحمد بن حسن الخزرجي والسيد/ محمد الشنقيطي القاضي محمد السقاف^(٨).

إجراءات التقاضي

كانت طريقة التقاضي في المحكمة المحلية تبدأ بتقديم المشتكي التماسه للمحكمة ويستدعى الطرف الآخر للحضور إلى المحكمة وكان يُتخذ قرار وحكم بالقضية قبل انتهاء اليوم، وهذا يتعلق بالدعوى العادية كالاخلافات التجارية على سبيل المثال. ولكن في الدعوى

(١) PRO, FO 371/157064, Nos. 102,103, op, cit

(٢) ويؤكد السيد/ عبد الغفار حسين بأنه لم يكن هناك مكان مخصص للقضاء في المدرسة الأحمدية، وإنما كانت جلسات القضاء تتم في بيوت القضاة أو مجلس الشيخ. مقابلة بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٣م، مع السيد/ عبد الغفار حسين. بينما أغلب المصادر تؤكد بأن هناك مكاناً خصص للتقاضي داخل مبنى المدرسة الأحمدية ومنها الشيخ، تاريخ القضاء في الإمارات، ج ١، ص ٣٧٠.

(٣) بوملحة، تاريخ القضاء وتطوره بإمارة دبي، ص ٤.

(٤) المحكمة ومكتب الأراضي في نفس المبنى. مقابلة بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٣م مع السيد/ محمد الهاشمي.

(٥) عبد الله، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥، المجلد الثالث، ص ٢٨.

(٦) بوملحة، تاريخ القضاء وتطوره بإمارة دبي، ص ٤.

(٧) http://www.dubaicourts.gov.ae/portal/page?_pageid=292,447229&_dad=portal&_schema=PORTAL

الموقع الرسمي لمحكمة دبي، بتاريخ 28 أغسطس، 2013م.

(٨) The Persian Gulf Administration Report 1873 - 1957, Vol. XI, 1948 - 1957 p. 659, op, cit.

المتعلقة بجريمة جنائية تتطلب مزيداً من التحقيق بواسطة الشرطة، أو إذا كانت القضية المعروضة على المحكمة تتطلب الكثير من الأدلة، أو كانت قضية معقدة، عندئذ كانت المحكمة تستغرق أكثر من يوم لإصدار الحكم^(١).

إن الخلافات التي تعرض على رئيس المحكمة وليست ذات علاقة بالشأن العام فإن الأمر يعود إليه في أن يوقع القرار ويأمر بتنفيذه. أما إذا كان القرار قد لمس شأناً من الشؤون العامة، فعندئذ كان يحيله على الحاكم الذي كان يرجع إليه اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً. لقد بذل الشيخ محمد بن حشر جهداً كبيراً كي يؤكد أن الحالات التي كانت تحال على الحاكم بهذه الطريقة كانت من النادرة بحيث لم يستطع أن يذكر آنذاك ولو مثلاً واحداً عليها. ومن هنا يبدو أن القاضي في واقع الممارسة كان مستقلاً تماماً في قراراته، ولم يكن خاضعاً لأي تدخل من السلطة التنفيذية. في الوقت نفسه كانت قرارات محكمة الشيخ نهائية دون أن يكون هناك حق في الاستئناف في محكمة أعلى. ولكن القاضي يدرس أحياناً التماسات تطلب منه إعادة النظر في قراراته. وإذا اقتنع بمضمون الالتماس وشعر بأن استنتاجاته خاطئة، فحينئذ يعيد على الفور النظر في القضية ويغير القرار^(٢).

ووصفت الجلسة الأولى لمحكمة دبي بأنها "عقدت في غرفة واحدة، جلس فيها القاضي محمد السقاف إلى طاولة خشبية وجلس كاتب المحكمة إلى يمينه، في حين تعاقب على الجلوس أمامه المتهم وبعده المدعي ثم الشهود كل بدوره. وخلال إجراءات المحاكمة كان كل من له علاقة بالمحاكمة الجارية يجلس على مقعد خشبي بسيط في مؤخرة الغرفة، أما المدعي العام أو محامو الدفاع فقلما كان لأي منهم أي دور، ولكن كان هناك دائماً شرطي واحد على الأقل للحفاظ على النظام العام"^(٣).

وقد قام الشيخ راشد بن سعيد ١٩٥٨ - ١٩٩٠^(٤) حاكم دبي بمحاولات عديدة لتطوير القضاء في دبي فطلب مساعدة الوكيل السياسي البريطاني في تنظيم إدارة المحكمة المحلية المتسمة بالفوضى^(٥). وعندها قامت بريطانيا بإعارة الكاتب محمد عبد الخالق كاتب محكمة المقيمة بالبحرين لمحكمة دبي بناءً على طلب الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم. فقام بزيارة دبي مرتين خلال عام ١٩٥٦م لوضع نظام قانوني في محكمة دبي ولتدريب الكتبة على توثيق القضايا^(٦).

(١) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ٩٠.

(٢) PRO,FO 371/157064, No. 103, op, cit

(٣) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ٩٠.

(٤) كان الحاكم الفعلي وينوب عن والده الشيخ سعيد بن مكتوم.

(٥) From Bahrain to Foreign Office, February 9, 1956, Records of Dubai I761-I960, vol. ٥٧, 1955 - 1958, p. 188.

(٦) The Persian Gulf Administration Reports, 1948 - 1957, Vol. XI, 1948-1957, p. 556, op, cit.

واستمرت رغبة الشيخ راشد بن سعيد في تطوير النظام القضائي في دبي فتواصل عن طريق السلطة البريطانية مع سفارة بريطانيا في دمشق من أجل تعيين الشيخ عبد الرحمن الدجاني وهو قاضٍ سوريٍّ مما أدى إلى تحسن مستوى العدالة في محكمة دبي بشكل ملحوظ منذ قدومه للمحكمة^(١). ولكن الدجاني بعد ستة أشهر قدم استقالته بسبب التصادم الذي حصل بينه وبين بقية قضاة الشرع^(٢). واستمر الشيخ راشد بن سعيد في السعي للحصول على قاضٍ متمرس لمحكمة دبي. وبالفعل وفي نهاية ١٩٥٧م عين القاضي محمد جعفر السقاف^(٣) والذي حقق بعض التقدم في سير المحكمة منذ وصوله من اليمن^(٤).

وكان لعدي البيطار^(٥) الفلسطيني الجنسية فضل كبير في تطور القضاء المدني في إمارة دبي، حيث عين في البداية مستشاراً لحكومة دبي سنة ١٩٦٤م، ومستشاراً قانونياً لإمارات الساحل المتصالح، باستثناء أبوظبي. وكان له دور في صياغة عدد من المراسيم للحكام، والتشريع لإنشاء ثلاث محاكم لتغطية جميع إمارات الساحل، ما عدا أبوظبي وهذه المحاكم هي محكمة ابتدائية ومحكمة جنائية، ومحكمة الاستئناف. وقدم أيضاً مشروع قانون العقوبات إلى مجلس حكام الإمارات المتصالحة^(٦). وكان فضلاً عن عمله مستشاراً لحكومة دبي قاضياً مدنياً يعقد جلسة المحكمة المدنية يوماً أو يومين في الأسبوع. وقد خصصت له غرفة ليحكم فيها في الجهة المقابلة لقاعة المحكمة الشرعية في الدور الأرضي بنايف^(٧).

وكان من محاولات حكومة دبي لتطوير عمل المحكمة ونظامها أن قامت بعمل دورات لكتابها في بلاد سبقت إمارات الساحل في هذا المجال فأرسلت أمين الشريف لسوريا للاطلاع على نظام كتاب العدل لديها فألحق بدورة تعليمية ثم رجع للمحكمة ووجه كاتب العدل فيها للعمل بنفس نموذج العمل في محاكم سوريا^(٨).

ويلاحظ أن بريطانيا سعت للتوسط في تعيين المستشارين القانونيين لحكام المنطقة وكان

(١) Ibid. p. 566.

(٢) Ibid.

(٣) The Persian Gulf Administration Report 1948- 1957, Vol.XI, 1948- 1957,p. 659,op,cit.

(٤) عبد الله، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797 - ١٩٦٥، المجلد الثالث، ص ٣٥٣.

(٥) والذي عين بترشيح قوي من السير جون وايت Sir John Whyatt المقيم السياسي في البحرين قاضياً مدنياً في دبي، انظر

PRO, FO 371/185574, No. 8, Interview between Sir John whyatt the Political Agency with the ruler of Dubai Sheikh Rashid, dated on March 5,1966.

Hawley,The Trucial States, p. 181, op, cit.

(٧) بوملحة، تاريخ القضاء وتطوره بإمارة دبي، ص 13.

(٨) مقابلة بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ أمين الشريف.

هؤلاء الخبراء يستقدمون من بلدان استوحت قوانينها من القانون البريطاني كالسودان وفلسطين والأردن^(١). وكان هؤلاء المستشارين دور كبير في مساعدة حكام المنطقة في تأسيس وإدارة الشؤون القانونية لمحاكمهم.

وجرت محاولة لإرساء قواعد النظام القضائي في دبي على أسس واضحة في الثامن من سبتمبر سنة ١٩٧٠م حيث وضع أول قانون لإنشاء محاكم دبي يحدد قضاها وتقسيمها إلى محاكم شرعية ومدنية ذات درجتين للتقاضي هي الابتدائية والاستئنافية^(٢). وكان الشيخ محمد جعفر السقاف رئيساً للمحكمة الشرعية أما بالنسبة للمحكمة المدنية فكان رئيسها عدي البيطار^(٣). وفي ٣١ يناير ١٩٧١ أصدر الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي مرسوماً حدد صلاحيات المحكمة المدنية^(٤).

العلاقة بين المحاكم النظامية والشرع

وكانت طريقة الشيخ محمد بن حشر رئيس المحكمة في دبي في تطبيق الأحكام بأن يتخذ القاعدة التي يراها مناسبة في ضوء القضية المعروضة أمامه. فكانت الشريعة الإسلامية يجري تطبيقها بدقة في المحكمة على كل القضايا، إلا أن الناحية الجزائية منها كانت تخضع لبعض التعديلات فمثلاً الذي يحكم عليه بارتكاب السرقة يسجن بدلاً من أن تقطع يده، وشارب الخمر يغرم أو يسجن، أما الشخص الذي يحكم عليه بارتكاب الزنى فيوضع في السجن ولا يحكم عليه بمائة جلدة. وكانت تعاليم الشريعة تطبق بشدة فقط في قضايا ارتكاب جرائم القتل. فعندما يدان رجل بارتكاب جريمة قتل لا يصدر بحقه حكم فوري، وإنما يُصار أقارب القاتل المباشرين **الورثة**، أولاً فإذا أجمع هؤلاء على طلب رأس القاتل أصدرت المحكمة حكمها بالموت ومن ثم ينفذ حكم الإعدام بالقاتل. أما إذا أعرب أي من الورثة أو كلهم عن الرغبة في العفو عن القاتل فعندئذ لا يصدر حكم بالإعدام، وإنما تأمر المحكمة عشيرة القاتل بأن تدفع دية القاتل إلى ورثته بحسب تعاليم الشريعة^(٥).

وترتب على تطوير النظام القضائي في دبي والاستعانة بمستشارين قانونيين في المسائل

(١) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ٦٨.

(2) http://www.dubaicourts.gov.ae/portal/page?_pageid=292,447229&dad=portal_schema=PORTAL

الموقع الرسمي لمحكمة دبي، بتاريخ ٢٨ أغسطس، ٢٠١٣م.

(٣) بالإضافة لعمله كمستشار قانوني لحكومة دبي. مقابلة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٣م مع السيد/ أمين الشريف.

(٤) مرسوم صلاحيات المحكمة المدنية رقم ٢ بتقويض المحكمة المدنية صلاحية القضاء في بعض المواد والدعاوى، أخبار دبي، العدد السادس، ١٥ فبراير ١٩٧١، ص ٧.

(٥) PRO,FO 371/157064, No. 103, op, cit.

المدينة والجنائية بمساعدة من الحكومة البريطانية حدوث بلبلة من خلال ظهور دعاية سعودية تذكر بأن المحكمة البريطانية حلت محل المحكمة المحلية في دبي ولا بد من موافقة الوكيل السياسي على الأحكام، الأمر الذي يخالف الشريعة^(١). وهذا الأمر كان قد أقلق الشيخ راشد بن سعيد عندما تردد بشدة في تعيين السيد/ عدي البيطار قاضياً مدنياً حيث كان متخوفاً من امتداد سلطته لميدان الشرع. لكن المقيم السياسي البريطاني في الخليج أكد بأن ولايته ستكون على القضايا الجنائية والمدنية ولن يكون له تدخل في قضايا الشريعة والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية وحينها وافق الشيخ راشد بشرط أن تكون صلاحية البيطار القضائية لا تمتد إلى السكان المحليين إذا كانت قضاياهم تتعلق بالشرع^(٢).

أما بالنسبة للسجون المحلية فكان لكل إمارة سجن خاص بها ففي دبي كان يتم تنفيذ الأحكام في سجن نايف عن طريق الشرطة المحلية^(٣).

نشأة المحاكم في أبوظبي

كانت بداية نشوء المحاكم في أبوظبي في أوائل ستينيات القرن الماضي تقريباً حيث إنه لم يرد في الوثائق ما يحدد تاريخاً معيناً لنشئها. وفي سنة ١٩٦٤م كانت بداية انتداب أول قاضي مدني لأبوظبي، وقبل هذا التاريخ لم يكن هناك ما يثبت وجود محكمة نظامية^(٤). ومع بداية سنة 1964 كان الشيخ سعيد بن شخبوط رئيساً للمحكمة في أبوظبي وكان رئيس القضاة القاضي صبحي حجاب، وهو أردني الجنسية، عضواً في محكمة الاستئناف في القدس. وقد انتدب للعمل في أبوظبي قاضياً ومستشاراً قانونياً لمحكمة أبوظبي^(٥). وكان من مهامه النظر في القضايا المدنية بينما القضايا الشرعية كانت تعرض على الشيخ محمد بن أحمد بن حسن الخزرجي^(٦)

(١) Records of Dubai 1761 - 1960, Vol. 7, P. 188.

(٢) PR0, FO 371/185574, No. 8, op, cit.

(٣) مقابلة بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ مسرت حسين.

(٤) وردت رسالة من الشيخ شخبوط سنة ١٩٦٢م للشيخ راشد بن سعيد حاكم دبي تتعلق بمسألة شرعية حيث ورد فيها استفتاء قاضي أبوظبي في هذه المسألة من خلال الشيخ شخبوط، ولم تحدد هذه الرسالة جهة الإرسال كمحكمة أبوظبي أو دار عدل بخلاف مراسلات سنة ١٩٦٥ التي تم تحديد اسم المحكمة بمسمى المحكمة النظامية. انظر

Al Hosn Archives, NCDR, HA23/1, Nos. 33, 27/11/1962. & Al Hosn Archives, NCDR, HA23/1, No. 59, 13/7/1965.

(٥) PRO, FO 371/174731, No. 73, from Jerusalem to Foreign office, Appointment of Mr. Hijab as a judge and legal adviser to the Ruler of Abu Dhabi, 1964.

(٦) مقابلة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٣م مع المحامي الدكتور طارق المتولي وهو من أوائل المحامين في إمارة أبوظبي.

والذي لم يكن يعمل في مبنى محكمة أبوظبي مع بداية نشأتها. وكان القاضي صبحي يتنقل ما بين أبوظبي والعين للنظر في القضايا المدنية. ومع بداية نشأة المحكمة لم يكن هناك كتبة لكتابة محاضر القضايا فكان كل قاضي يكتب محضره بنفسه في ملف ثم يرسل ملفاته للحفظ عند موظفين عينوا لهذا الأمر^(١).

وكان مبنى المحكمة عبارة عن قصر قديم على البحر يعود للشيخ صقر بن زايد الأول حاكم أبوظبي ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ويقع حالياً مكان غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. ويوجد في ذلك القصر مباني من الخشب، جعل الجزء الشرقي منها مخفراً للشرطة والجزء الغربي منها للمحكمة، ونتيجة لتردي وضع المبنى وصعوبة التأقلم فيه انتقل مبنى المحكمة إلى بناية الشيخ سرور بن محمد^(٢) في شارع الشيخ حمدان فكان هناك طابق مخصص للقضاة المدنيين وطابق آخر مخصص لقضاة الشرع^(٣).

وفي منطقة العين كانت بداية تكوين المحكمة في قصر الشيخ خليفة بن زايد حيث كان عبارة عن غرفة واحدة للتقاضي ثم انتقلت المحكمة منها لقلعة المربعة حيث خصصت فيها غرفة للتحقيق، وفي سنة ١٩٦٧م أقيم مبنى عبارة عن صنادق^(٤) للمحكمة بجانب دوار الساعة سابقاً. وكان رئيسها الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان والقاضي كان الشيخ مجرن بن محمد بن مجرن وأيضاً كان هناك قاضي مصالحة هو سلطان بالجازية النيايدي^(٥). وكانت مهمته الصلح والمساعدة في حل الخلافات بين المتنازعين. وكان السيد/ صالح عبد الله العماري مدير قلم في المحكمة مهمته كتابة القضايا وتدوينها^(٦). وتتالى على المحكمة فيما بعد قضاة من الأردن ثم من السودان^(٧). واستمرت المحكمة في هذا المبنى بعد ترميمه لغاية ثمانينيات القرن الماضي إلى أن تم الانتقال إلى مبنى المحكمة في موقعه الحالي وهي منطقة الدوائر الحكومية^(٨).

أما بالنسبة للسجون في إمارة أبوظبي فكانت مع بداية الستينيات عبارة عن ١٢ غرفة مخصصة

(١) مقابلة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٣م، مع السيد/ صالح فرح المستشار القانوني لمحاكم أبوظبي سنة ١٩٦٧م.

(٢) مقابلة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٣م مع السيد/ صديق الخاجة.

(٣) مقابلة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٣م، مع السيد/ صالح فرح.

(٤) هي عبارة عن غرف مصنوعة من الخشب باللهجة المحلية.

(٥) وكان سلطان يعتبر ممثلاً للشيخ زايد بن سلطان في العين يقوم بتسوية المنازعات المحلية نيابة عن الشيخ زايد. انظر عبد الله، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥، المجلد الثالث، ص ٣٠٢.

(٦) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ صالح عبد الله العماري، مدير قلم بمحكمة العين من سنة ١٩٦٧م.

(٧) مقابلة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٣م مع السيد/ صديق الخاجة.

(٨) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ صالح عبد الله العماري.

لتوقيف المساجين. وقبل ذلك لم يكن هناك مبنى لتوقيف المساجين وإنما كان عبارة عن خيمة لخادم يسمى ستين تابع للشيخ^(١) أما في مدينة العين فقد استخدمت قلعة المربعة في حقبة من الزمن سجنًا ومركزاً للشرطة التي سميت باسمها "شرطة المربعة"^(٢).

والجدير بالذكر أن السلطة البريطانية ضمن مخططاتها لتطوير القضاء في أبوظبي سعت لعمل عقود لمحامين وقضاة في المناطق التابعة لنفوذها كالسودان والأردن وانتداهم من أجل تحسين نظام العدل والقضاء وتكليفهم بمسؤولية تطوير هذا النظام. فكان منهم القاضي صبحي حجاب كبير القضاة الأردنيين المنتدب من قبل الحكومة الأردنية بناءً على طلب الحكومة البريطانية للخدمة في إمارة أبوظبي^(٣). وكذلك السيد/ عبد الرحمن غوشه^(٤) عضو محكمة استئناف عمان كمستشار قانوني في أبوظبي^(٥).

أما فيما يتعلق باقتراح القوانين وصياغتها في إمارة أبوظبي مع بداية تأسيس المحكمة فإن للقاضي حجاب^(٦) دوراً مهماً فيها حيث وضع قانون للمخالفات المدنية في إمارة أبوظبي في سنة 1966م^(٧). وقد فسرهُ قسمًا قسمًا للشيخ سعيد بن شخبوط رئيس محكمة أبوظبي فقدمه بدوره إلى الشيخ شخبوط بن سلطان في ٢٦ فبراير من نفس العام حيث وافق عليه الشيخ واعتمده. وكذلك وضع مسودة قانون الجرائم الجنائية بحيث لا يغطي الجرح فقط كالمشاجرات والسكر بل كذلك بعض الجرائم الخطيرة التي تلحق الأذى بالأشخاص والممتلكات^(٨).

وبعد تولي الشيخ زايد حكم إمارة أبوظبي كانت هذه القوانين تصاغ من قبل المستشار القانوني وتقدم للحكومة البريطانية من أجل التدقيق في صياغتها^(٩) ثم ترسل للشيخ ليوقعها

(١) مقابلة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٣م مع السيد/ صديق الخاجة.

(٢) عبد المجيد، غدير، قلعة المربعة. برج للمراقبة وحماية الوطن، جريدة الاتحاد، العدد ١٢٢٩٩، ٨ مارس ٢٠٠٩م،

(٣) PRO, FO 371/185574, No. 11, from the Political Agency, Abu Dhabi, to the British Residency, Bahrain, 4 May, 1966.

(٤) انظر الملحق رقم ٦ رسالة تتعلق بإعارة السيد عبد الرحمن غوشه من رئاسة الوزراء في الأردن.

(٥) Al Hosn Archives, NCDR, HA23/2, No. 8, 1966.

(٦) ظل حجاب لغاية قدوم القاضي صالح فرح والذي أحييت له صياغة القوانين وظل حجاب يقضي في القضايا المدنية ويتنقل ما بين أبوظبي والعين. مقابلة بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٣م مع السيد/ صالح فرح.

(٧) The National Archives, UK, FCO 8/99, Nos. 28, 29, op, cit

(٨) PRO, FO 371/185573, No. 127, Note of farewell visit of Sir John Whyatt to the Ruler of Abu Dhabi on 27 - 28 February 1966.

(٩) وتبين الوثيقة الواردة في الملحق رقم ٧ وجوب عرض مسودة هذا القانون على الممثل البريطاني بعد تعديله للتصديق عليه.

فيقوم بدوره بطبع هذه القوانين في مطابع خارج البلاد مثل بيروت وذلك من أجل اعتمادها ونشرها بين الناس^(١). كما كان لصالح فرح عبد الرحمن^(٢)، القاضي والمستشار القانوني لمحكمة أبوظبي في سنة ١٩٦٧م، دور كبير في إعادة صياغة ووضع قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية^(٣).

أما فيما يتعلق بالجوانب المالية في النظام القضائي فإنه نتيجة للتطورات والقوانين الحديثة التي بدأت تظهر في النظام القضائي صدر في إمارة أبوظبي أول قانون رسوم للمحاكم في عام ١٩٦٦م في عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي. وهذا القانون يتضمن تسع مواد تحكم استيفاء الرسوم في محاكم أبوظبي. ونص على أنه لغايات تقدير الرسم يقتضي تقدير قيمة الدعوى الأصلية أو الاعتراضية أو التنفيذية حيثما أمكن ذلك. وإذا تبين للمحكمة أن الدعوى مقدرة بأقل من قيمتها فلها وقفها مدة معينة لدفع فرق الرسم إن وجد ثم إذا لم يدفع الفرق خلال تلك المدة يجري إسقاط الدعوى الأصلية أو التنفيذية أو يرد الاعتراض^(٤).

وفي ٢٦ من نوفمبر لسنة ١٩٦٧م صدر قانون للمحاكم في إمارة أبوظبي وقضى بإنشاء ثلاث دوائر قضائية، دائرة في أبوظبي، ودائرة في العين، وأخرى في الظفرة. ونص ذلك القانون على تعيين قاضيين لكل دائرة، يختص أحدهما بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية ويسمى "القاضي الشرعي"، بينما يختص الآخر بالنظر في القضايا الأخرى، ويسمى "القاضي المدني" على أنه يجوز تعيين أكثر من قاضٍ مدني للدائرة الواحدة^(٥). ومع بداية عام ١٩٦٨م أصدرت حكومة أبوظبي قانون المحاكم الذي نصّ على إنشائها، وتنظيمها^(٦).

(١) مقابلة بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٣م مع السيد/ صالح فرح.

(٢) بعد حكم الشيخ زايد بن سلطان لإمارة أبوظبي أخذ يبحث عن كوادرات عربية تساعد في عمليات النهضة والتنمية لإمارته، فنشرت الصحف الرسمية لدولة السودان عن رغبة حكومة أبوظبي لموظفين وخبراء يعملون في مجال القانون والبلديات والأشغال وبحكم عمله كمحامٍ تم قبوله للعمل في إمارة أبوظبي تحت مسمى مدير دائرة العدل إلا أن مهمته الأساسية كانت تنظيم وتشريع القوانين كمستشار قانوني للمحكمة. مقابلة بتاريخ 13 يونيو ٢٠١٣م مع السيد/ صالح فرح عبد الرحمن.

(٣) The National Archives, UK, FCO 8/99, No. 9, Annual report for 1967 made by the Judge of the Chief Court for the Gulf to the Secretary of state pursuant to the provisions of the Orders in Council.

(٤) Al Hosn Archives, NCDR, HA23/2, No. 64, Court Fees of 1966

(٥) Al Hosn Archives, NCDR, HA23/2N. 148, Abu Dhabi Court Law

(٦) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص 143

نشأة المحاكم في الشارقة ورأس الخيمة وبقية الإمارات

عانت بقية إمارات الساحل المتصالح من بدائية قوانين العدالة لديها حيث ظل الحكام يقيمون العدل بأنفسهم في إماراتهم على حد قول تقرير بريطاني رسمي^(١). إلا أن هذا الأمر لم يعق نشوء النظام القضائي لديها إذ سعى البعض منها لمحاولة تطوير نظامها من خلال الاطلاع على قوانين وأنظمة من سبقها من الإمارات الأخرى مثل أبوظبي ودبي. وهذا الأمر اقترحت السلطة البريطانية في تقريرها السنوي لعام ١٩٦٨م الذي بين أن الحل الوحيد لبقية إمارات الساحل هو أن تتبنى قوانين دبي القضائية وأن تجمع مواردها لتوظيف قاضٍ واحد يعمل بين هذه الإمارات^(٢). وكانت بريطانيا ترى ضرورة إنشاء هذه الإمارات لمحاكم بمعنى الكلمة نتيجة للمسؤولية المتزايدة التي سيتعين عليهم توليها عند نقل الولاية القضائية على الأجانب بعد أن تتخلى بريطانيا عنها لاحقاً ولذلك عازمت على ممارسة الضغط على هذه الإمارات في هذا الخصوص^(٣). وكانت تلك السلطات ترى أن التقدم في هذه الإمارات فيما يتعلق بشأن الولاية القضائية بطيء جداً وإن تسريعه يتطلب العمل المشترك من جانب حكام الساحل المتصالح من أجل وضع قوانين ومحاكم جيدة لتأثير ذلك في المناطق المجاورة. ويتضح ذلك من موقف حاكم دبي عندما أشار بأنه لا فائدة من إصدار مرسوم الأسلحة أو مرسوم الجوازات ما لم يحذ جيرانه حذوه^(٤).

وكان لإمارة الشارقة سبق على بقية الإمارات الشمالية في مجال إنشاء محاكم منظمة حيث ورد في تقرير بريطاني بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٦٠م أن حاكم الشارقة لديه محكمة في إمارته^(٥). وتجدر الإشارة إلى أن أول مكان خصص للقضاء في إمارة الشارقة كان في عهد الشيخ سلطان بن صقر القاسمي ١٩٢٤ - ١٩٥٠م في حصن الشارقة^(٦). وكان قضاؤه الشيخ سيف

(١) Report from the Arabian Department about the Transfer of Jurisdiction to the Rulers of the Trucial States, September 23,1960, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12,1959 - 1960 p. 257.

(٢) The National Archives, UK , FCO 8/991 ,No. 6, Annual report for 1968 made by the Judge of the Chief Court for the Gulf to the Secretary of State pursuant to the provisions of the Orders in Council.

(٣) Report from the Arabian Department about the Transfer of Jurisdiction to the Rulers of the Trucial States, September 23,1960, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12, p. 257, op. cit.

(٤) The National Archives, UK, FCO 8/1348, Nos. 7,8, Annual report for 1969 made by the Judge of the Chief Court for the Gulf to the Secretary of State pursuant to the provision of the Orders in Council.

(٥) Report from the Arabian Department about the Transfer of Jurisdiction to the Rulers of the Trucial States, September 23,1960, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12, p. 257, op. cit.

(٦) كان الحصن مبنى مربع الشكل، مقسماً إلى قسم للشيخ وعائلته وقسم لمستودع السلاح وقسم للسجن وهذا السجن في برج من دورين الدور السفلي للسجن والدور العلوي للحراسة ويسمى المحلوسة وذلك للغرابة في شكله. انظر القاسمي، سلطان بن محمد، سرد الذات، الشارقة، منشورات القاسمي، ٢٠٠٩م، ص ١٧، ١٨.

المدفع^(١) والشيخ جمعة المطوع والشيخ حمد المشغوني^(٢). وفي عهد الشيخ صقر بن سلطان القاسمي ١٩٥١ - ١٩٦٥ انتقلت دار القضاء الى مقر مقابل حصن الشارقة وهو ضمن مجمع من سبع مبانٍ بنيت للقضاء والبريد والبلدية والجوازات. وكان القاضي فيها الشيخ محمد التندي من مصر^(٣)، ومعه الشيخ محمد بوخاطر^(٤)، بينما كان الشيخ حمد بن ماجد القاسمي رئيساً للمحكمة^(٥). ومن ثم انتقل مقر القضاء للحصن نفسه مدة من الزمن بعد ذلك إثر تولي الشيخ خالد بن محمد القاسمي ١٩٦٥ - ١٩٧٢ الحكم حيث لم يقيم الشيخ في الحصن وحوله لمديرية شرطة ومحكمة، وكان القاضي فيها يسري الدويك فلسطيني الجنسية. ثم انتقل مقر القضاء إلى مبنى مستأجر بالقرب من بلدية الشارقة ومنه لمقره الحالي في منطقة اللية^(٦). وخلال حقبة وجود المحكمة في حصن الشارقة كانت عملية تنفيذ الأحكام تتم في البداية في مكان للتوقيف في الحصن يكون له باب من داخل الحصن وله شباك يطل على الساحة ومن خلاله يتحدث السجين مع أهله^(٧).

ونشأت سنة ١٩٦٢م أول محكمة رسمية في رأس الخيمة فخصص مبنى للقضاء في منطقة رأس الخيمة القديمة في بيت مستأجر^(٨) حيث خصصت غرفة من البيت للمحكمة وكان القضاء برئاسة الشيخ حمد بن محمد القاسمي بينما القاضي فيها هو الشيخ عبد العزيز الرجباني^(٩). ثم تحول مبنى القضاء إلى بيت بناه الشيخ صقر محمد القاسمي ١٩٤٨ - ٢٠١٠ للمحكمة أمام مدرسة الصديق سنة ١٩٦٤م، وهو عبارة عن غرفتين بالإضافة لغرفة التوقيف. وكان القاضي الرسمي فيها الشيخ محمد قنديل ثم انضم لها كاتب إحضاريات هو محمد المزروعى سنة ١٩٦٤م وكانت مهمته طباعة الأحكام ومحاضر الجلسات والتوكيلات بحكم معرفته للطباعة على الآلة الطابعة. وكان إرسال المحاضر لأصحابها من مهمة المطارزية مقابل خمس روبيات^(١٠). ثم تحول هذا المبنى فيما بعد إلى دائرة المرور في رأس الخيمة ورجعت دائرة القضاء للحصن مرة

(١) ورد في السجلات البريطانية بأن الشيخ سيف المدفع كان قاضي الشارقة الشرعي في سنة ١٩٦١م. انظر PRO,FO 371/157064, No. 99, op, cit.

(٢) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ عبد العزيز المسلم مدير إدارة التراث والشؤون الثقافية في الشارقة.

(٣) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ محمد المزروعى.

(٤) مقابلة بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٣م مع الدكتور حسين محمد جمعة المطوع.

(٥) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ محمد المزروعى.

(٦) مقابلة بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٣م مع الدكتور حسين محمد جمعة المطوع.

(٧) القاسمي، سرد الذات، ص ١٨.

(٨) مقابلة بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٣م مع السيد/ آدم المناعي.

(٩) وثيقة توضح أول حكم صدر بتوقيع الشيخ عبد العزيز الرجباني. انظر الملحق رقم ٨.

(١٠) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ محمد المزروعى.

ثانية^(١) لمدة محدودة حيث خصصت لها غرف في الدور الثاني من الحصن. وكان القاضي في تلك الحقبة الشيخ إبراهيم النابغة والشيخ علي التركي من البعثة السعودية وكان الشيخ محمد عبد الله العجلان كاتب عدل^(٢). ثم تحول مبنى القضاء سنة ١٩٦٧م لعمارة الشيخ عبد الله بن محمد القاسمي وهي عبارة عن بناية شغلت المحكمة الدور الثاني منها، وكان قاضيها الشيخ عبد الله بن علي بن سلمان^(٣). ومن المرجح أن يكون الشيخ عبد الله بن علي قاضياً في المحكمة أيام وجودها في الحصن وذلك لوجود ختمه على حكم صادر من محكمة رأس الخيمة في سنة 1965م^(٤).

أما بالنسبة لبقية إمارات الساحل المتصالح فقد بدأ القضاء النظامي في إمارة عجمان مع بداية الاتحاد في مبنى المحاكم بشارع الكورنيش حيث يضم المحكمة الشرعية والمحاكم المدنية^(٥). أما إمارة أم القيوين، كانت المحكمة تقع في بيت في منطقة الرأس وأول قاضٍ نظامي لها في سنة ١٩٧٠ هو الشيخ عبد الله بن إبراهيم العويش من المملكة العربية السعودية^(٦). أما فيما يتعلق بإمارة الفجيرة فظل حتى عام ١٩٦٩م قضاؤها مقتصرًا على المحكمة الشرعية فقط. إلى أن صدر قانون بتاريخ ٢٠ مايو لسنة ١٩٦٩م بتشكيل المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية^(٧).

سعي بريطانيا لتطوير المحاكم في الساحل المتصالح

أخذت بريطانيا تبدي اهتماماً واضحاً بتطوير منطقة الساحل المتصالح من نواحٍ عدة منها^(٨) المحاكم. ومن ضمن محاولات السلطة البريطانية تطوير محاكم الساحل المتصالح اقتراحها

(١) وردت تفاصيل وجود المحكمة في الحصن في الفصل الثاني.

(٢) مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ محمد المزروعى.

(٣) مقابلة بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٣م مع السيد/ إبراهيم السكب ضابط متقاعد في القوات المسلحة وباحث في تاريخ المنطقة.

(٤) صورة من هذا الحكم في الملحق رقم ٩.

(٥) الشيخ، تاريخ القضاء في الإمارات، ج ٢، ص ١٩٩.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٣٩.

(٧) صورة من هذا القانون في الملحق رقم ١٠.

(٨) يلاحظ اهتمام بريطانيا بتطوير المنطقة في أواخر وجودها فيها وذلك يعود لأسباب كثيرة منها: تغلغل النفوذ الأمريكي في المنطقة مما جعل بريطانيا تحاول تحسين علاقاتها مع شيوخ الساحل، واهتمام بعض الدول العربية كالكويت والسعودية ومصر ودعمها لها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، بالإضافة لذلك كله الوعي القومي لأبناء المنطقة وافتتاحهم على المحيط العربي والعالمي من خلال وسائل الإعلام المتاحة آنذاك، هذه الأمور دفعت بريطانيا لعمل خطوات مهمة للحفاظ على مركزها في المنطقة منها: إنشاء قوة ساحل عمان سنة ١٩٥١م، وكذلك تأسيس مجلس حكام الإمارات المتصالحة سنة ١٩٥٢م، وأيضاً إنشاء مكتب لتطوير الإمارات سنة ١٩٦٥م. انظر القاسمي، الإمارات العربية المتحدة تاريخ وحضارة، ص ١٩ - ٢٣.

بإنشاء محكمة مركزية في إمارات الساحل المتصالح سنة ١٩٦٤م. إذ أعدت مسودة مرسوم بعنوان "مرسوم إنشاء المحكمة المركزية لدول الساحل المتصالح" كي يتم تبنيها في مجلس حكام إمارات الساحل المتصالح^(١). وقد أعد هذه المسودة المستشار القانوني في مكتب مجلس الإمارات المتصالحة السيد/ عدي البيطار ونصت على أن تكون المحكمة المركزية من محكمة عليا ومحكمة استئناف لكل منها قاضٍ واحد في البداية. كذلك اقترح البيطار أن تكون في كل من إمارة الشارقة وإمارة دبي ثلاث محاكم:

- **المحكمة الشرعية:** تتكون من قاضٍ واحد، دائرة اختصاصاته النظر في الأحوال الشخصية والأمور المتعلقة بشؤون الأوقاف الإسلامية وإدارتها الداخلية.
 - **المحكمة المدنية:** تتكون من قاضٍ واحد دائرة اختصاصاته النظر في كل القضايا المدنية وكل المخالفات والجنح بما في ذلك قضايا المرور. وفي القضايا التجارية، يجلس القاضي ومعه مستشاران.
 - **محكمة الجنايات:** تتكون من قاضي المحكمة المدنية مع مستشارين وتختص بالنظر في قضايا الجنايات^(٢).
- وبينت المسودة إمكان اشتراط أن تكون قرارات هذه المحاكم قابلة للاستئناف في محكمة الاستئناف المركزية. وعندما تصبح قرارات المحكمة الشرعية قابلة للاستئناف في محكمة الاستئناف المركزية، يتطلب هذا أن يكون قاضي المحكمة المركزية قاضياً شرعياً^(٣). وفي عام 1965م صدر قانون يقتضي بتشكيل محكمة مركزية للإمارات المتصالحة وعمل به رسمياً في الأول من مارس ١٩٦٥م. ويتضمن هذا القانون ١٥ مادة كلها تتعلق بصلاحيات وقوانين هذه المحكمة وكذلك قضائها وصلاحياتهم^(٤).
- وكانت السلطة البريطانية تقوم بشكل دوري بعملية تفتيش ومراقبة لسير عمل المحاكم

(١) بدأت بريطانيا تعمل على تنسيق العمل بين حكام إمارات الساحل وفي الوقت نفسه تقوي علاقتها مع حكام الساحل من خلال إنشاء وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٥٢م مجلس الإمارات المتصالحة ويضم هذا المجلس حكام إمارات الساحل ويعقد جلساته كل ثلاثة أشهر تقريباً لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك برئاسة الوكيل البريطاني في دبي، ولم يكن للمجلس دستور مكتوب أو سياسة مخططة ولا قوة تنفيذية ولكن كان عمله استشارياً، وعين عدي البيطار مستشاراً قانونياً لهذا المجلس. انظر مرسى، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ١٠٥.

(٢) PR0, FO 371 /174733 , No. 8, letter from Sheikhs Council, Trucisl, s Office, Du- States, Legal Adviser bai, to the Political Agent in Dubai, 5 September 1964.

(٣) Ibid.

(٤) No. 29, The Central Court of the Trucial States, 1965, I\Al Hosn Archives, NCDR, HA28.

الحلية في الساحل. ويظهر ذلك واضحاً من خلال زيارة السير جون وايت^(١) John Whyatt التفقدية لمنطقة الساحل المتصالح فزار محاكم دبي وأبوظبي للاطلاع على أوضاعها. وفي زيارته لمحكمة أبوظبي اطلع مع القاضي حجاب على قاعة المحكمة وغرف القضاة التي جرى إنشاؤها وعمل ديكوراتها تحت إشراف القاضي حجاب. وأورد السيد/ جون "بأن هذه القاعة كانت قبل عام لا تزيد على كونها غرفة رثة بها مكتب صغير وبضع كراسي، وهي الآن قاعة كبيرة تبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف حجم المقر القديم. وهناك الآن منصة القاضي ومدخل منفصل للقاضي من غرفة القضاة. وهناك صفان من المقاعد للمتقاضين، والعديد من الصفوف للجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، هناك منصة للشهود وقفص اتهام مريح جداً. وغرف القضاة بجوار غرفة الشيخ سعيد بن شخبوط رئيس المحكمة. وهي مفروشة بأثاث مناسب وبها تليفون". وتطرق جون وايت كذلك في تقريره لهيئة العاملين بالمحكمة وهم: كاتب الجلسة ومسجل وكاتب صغير، وذكر وايت بأنهم جميعاً يتحدثون الإنجليزية^(٢).

تخلي بريطانيا عن الولاية القضائية على الأجانب المقيمين في الساحل

يلاحظ أن من أسباب اهتمام الحكومة البريطانية بتطوير المحاكم في إمارات الساحل هو سعيها للتخلي عن الولاية القضائية على الأجانب المقيمين في إمارات الساحل. ويعود ذلك لأسباب مختلفة قد تكون ناشئة عن التطورات التي حصلت مع ظهور النفط وما ترتب عليه من زيادة في أعداد الوافدين للمنطقة وما رافقها من مشاكل عديدة. ويحتل أن يكون ذلك ناتجاً عن تحضيراتها واستعداداتها للانسحاب من المنطقة. ويتضح ذلك من التقرير السنوي لعام ١٩٦٩م لقاضي المحكمة الرئيسية في الخليج والذي ذكر فيه ضرورة التخلي عن الولاية القضائية قبل نهاية ١٩٧١م^(٣)، باعتبار أن التخلي عن الولاية القضائية جزء من الانسحاب من المنطقة^(٤). وقد يكون من أسباب تخلي بريطانيا عن الولاية القضائية رغبة بعض شيوخ الساحل أنفسهم بذلك؛ لأن عدم خضوع أولئك الأجانب لولايتهم القضائية يعني تجاوزاً لسلطانهم كحكام^(٥).

(١) قاضي المحكمة الرئيسية للخليج والمقيم السياسي في البحرين. انظر

The National Archives, UK, FCO 8/99, No. 26, Annual report for 1966 made by the Atssistant Judge and Registrar of the Chief Court for the Gulf to the Secretary of State pursuant to the provisions of the Orders in Council.

PRO,FO 371/185573,Nos. 127,128,op,cit (٢)

The National Archives, UK, FCO 8/1348, No. 3, op, cit (٣)

The National Archives, UK, FCO 8/1348, No. 4, op, cit (٤)

Letter from the Political Agency in Dubai to the British Residency in Bahrain, (٥)
February 24, 1960, in Records of the Emirates 1890 - 1960, Vol. 12, p. 227.

وكانت بدايات تفكير بريطانيا بالتخلي عن الولاية القضائية مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي وذلك حين صرح المستشار القانوني في وزارة الخارجية البريطانية إيريك بيكت Eric Beckett في عام ١٩٥٢م بقوله: "إنني موقن بأنه علينا، لأسباب سياسية أن نكون مستعدين للموافقة في وقت ما في المستقبل على استبدال النظام القضائي الثنائي الحالي وإحلال نظام قضائي واحد محله يكون بكامله تحت سلطة الحاكم. وعليه فإنه علينا في كل ما نفعله الآن أن نبقى هذا الأمر في محور تفكيرنا"^(١). ومما يدل على أن قضية التخلي عن الولاية القضائية كانت تشغل بال الحكومة البريطانية ما ورد في تقريرها سنة ١٩٥٩م الذي يظهر أن الولاية القضائية كانت موضوعاً أساسياً للنقاش بين حاكم أبوظبي والوكيل السياسي في دبي والضابط السياسي في أبوظبي^(٢). وأيضاً كانت موضوع نقاش بين دونالد هاوي D. F. Hawley الوكيل البريطاني في دبي والشيخ راشد بن سعيد حاكم دبي في ٢٣ فبراير لسنة ١٩٦٠م إلا أن الشيخ راشد لم يعط أي اهتمام بالأمر، وقال بأنه لم يسع إلى الولاية القضائية على الأجانب لأن التعامل مع قضاياهم معقد جداً بالنسبة للمحاكم الحالية في دبي. فاقترح عليه هاوي ضرورة التفكير بتحسين القانون ومحاكم دبي. وهو الأمر الذي وافق عليه الشيخ راشد وأشاد بالدور الذي تقوم به المحكمة المشتركة حيث إنها تعمل بشكل جيد جداً وتوفر بعض التدريب لأبناء البلد في تطبيق نظام القانون الحديث^(٣).

وكان المقيم السياسي في البحرين في غضون ذلك يحث وزارة الخارجية ويبين لها أهمية اتخاذ قرار في إمارات الساحل المتصالح فيما يتعلق بشأن الولاية القضائية^(٤). وعلى الرغم من ذلك الحث كان بعض المسؤولين البريطانيين يشعرون بوجود عوائق أمام ذلك النقل، ويرون أن نظام أبوظبي القضائي في ذلك الوقت ما زال بدائياً على نحو شديد، ولا يمكن مقارنته بالحال في الكويت أو حتى البحرين أو قطر. وكانوا يتوقعون أن يكون نقل الولاية القضائية مؤلماً نسبياً وإن لم يكن كلياً للراعايا المعنيين^(٥). ولكن السلطات البريطانية رأت في الوقت نفسه أنه لا يمكنها رفض طلب حاكم أبوظبي بالرغم من أن هاوي قد أبدى اعتراضه على التخلي عن

(١) ويلسون، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، ص ٦٨.

(٢) PRO, FO 371/148896, No. 95, Trucial States Annual Report for the year 1959.

(٣) Letter from the Political Agency in Dubai to the British Residency in Bahrain. February 23, 1960, in Records of the Emirates 1820 - 1960 , Vol. 12, p. 214, op, cit.

(٤) Letter from the British Residency in Bahrain to the Foreign Office in London ,February 24,1960 ,in Records of the Emirates 1820 - 1960 , Vol. 12 , p. 215 , op, cit.

(٥) Report from the Arabian Department about the Transfer of Jurisdiction to the Rulers of the Trucial States, September 23,1960, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12, p. 236, op, cit.

الولاية القضائية وقدم مقترحاً متمثلاً في إنشاء محكمة مشتركة لا تنظر في القضايا المختلطة فحسب، بل في كل القضايا الجنائية المرفوعة ضد الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للسلطة البريطانية^(١). ولكن اعتراضه لم يحل دون صدور الموافقة كما سيمر لاحقاً. وكانت بريطانيا تؤكد باستمرار على سعيها لأن يكون تخليها عن الولاية القضائية ونقلها لمحاكم شيوخ الساحل المتصالح بطريقة مرتبة ومنظمة بحيث تكون في هذه المحاكم قوانين وتشريعات تمكن الأشخاص الخاضعين لولايتها من أن يتوقعوا من هذه المحاكم العدل على نحو موثوق به^(٢).

وفكرت السلطات البريطانية بديل لنقل الولاية القضائية فوراً، بالسعي للتنازل عنها بشكل تدريجي فبدأت مباحثاتها فيما يتعلق بالتنازلات التي هي على استعداد لتقديمها وابتدأت في إمارة أبوظبي دون غيرها من الإمارات لتخوفها من ردة فعل الشيخ شخبوط المتوقعة الراضة للنقل التدريجي للولاية القضائية وإصراره على تغيير وضع الولاية القضائية في بلاده. فطلبت وزارة الخارجية في العاشر من مارس لسنة ١٩٦٠م من الضابط السياسي في أبوظبي هندرسون Henderson بأن يُبين للشيخ شخبوط رغبة الحكومة البريطانية بالإبقاء على علاقتها الودية مع أبوظبي وأن حكومته تحاول لأبعد قدر تلبية طلبه وفي نفس الوقت محاولة إقناعه بالنقل التدريجي للولاية القضائية. كذلك كانت الحكومة البريطانية ترى أنه من الحكمة انتظار نتائج نقاشاتها مع الشيخ شخبوط ثم إبلاغ بقية حكام الساحل المتصالح بالتنازلات التي هي على استعداد لتقديمها^(٣).

ومما كان يعرقل عملية التفاهم بين الجانبين حول الأمر أن السلطات البريطانية كانت تجد صعوبة في التعامل مع الشيخ شخبوط لعدم أخذه بمشورتها في مشروعات التنمية وعدم تعاقد مع الشركات التي تزيكها له. ولذلك كانت تتمنى لو أن المفاوضات تجري بينها وبين أخيه الشيخ زايد؛ لأنها ترى أن لديه إحساساً أقوى من الحاكم بشأن الولاية القضائية^(٤). ومع ذلك فإن السلطة البريطانية كانت تسعى لإرضاء الشيخ شخبوط، تحسباً للإعلان عن إنتاج النفط في الإمارة لكي يكون لها النصيب الأوفر في استغلال تلك الفرصة والحصول على المشاريع التي من المتوقع أن تقوم بها إمارة أبوظبي.

(١) Report from the Foreign Office in London about the Jurisdiction in Abu Dhabi and the other Trucial States, 25 February, 1960, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12, p. 218, op. cit.

(٢) The National Archives, UK, FCO 8/991, No. 4, op. cit.

(٣) Letter from the British Residency in Bahrain to the Foreign Office in London, March 10, 1960, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12, pp. 225 - 226, op. cit.

(٤) Letter from the Political Agency in Dubai to the British Residency in Bahrain, March 6, 1960, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12, p. 228, op. cit.

فكانت نتيجة مباحثات السلطة البريطانية مع حاكم أبوظبي قرارها أنه ليس من ضمن سياستها الاحتفاظ بالولاية القضائية إلى أجل غير محدد في دول الخليج عندما توجد الظروف المناسبة للتخلي عنها. وأنها تتطلع إلى الوقت الذي تكون فيه الظروف التشريعية والقضائية في أبوظبي قد تطورت بما يسمح بنقل الولاية القضائية لها^(١). وقدمت السلطة البريطانية اقتراحات بتاريخ 22 أبريل لسنة ١٩٦٠م للشيخ شخبوط حول نقل السلطة القضائية على أسس معينة على أمل الحصول على موافقته عليها وهي:

- نقل الولاية القضائية الكاملة إلى الشيخ في القضايا الخاصة برعايا جنسيات معينة وهم رعايا كل من المملكة العربية السعودية، العراق، الأردن، لبنان، اليمن، عمان، ليبيا، المغرب، تونس، أفغانستان، إندونيسيا، الصومال، السودان، الكويت، قطر، والبحرين فضلاً عن الأشخاص الذين لا دولة لهم من أصل فلسطيني^(٢).

- إنشاء محكمة مشتركة للنظر في القضايا الجنائية المدنية، وبإمكان الحاكم إرسال مراقبين إلى المحكمة البريطانية أثناء محاكمة شخص يخضع لولاية السلطة البريطانية.

وكانت السلطات البريطانية ترى أن هذه المقترحات التي قدمتها لصالح سكان المنطقة وهي بمثابة خطوة مهمة إلى الأمام، وعبرت عن إدراكها لرغبة حاكم أبوظبي في الحصول على الإشراف على السلطة القضائية في إمارته وعن استعدادها لمساعدته إلى حد ما يمكنه من الوصول إلى هذه الغاية. وأضافت أن قبول حاكم أبوظبي لهذه الاقتراحات سيمهد الطريق لنقل السلطة القضائية تدريجياً إلى أبوظبي، وأنها تأمل في تسلم موافقة حاكم أبوظبي على هذه الخطوات التي تستعد أن تتخذها حتى يتسنى لها إعطاء الحاكم مزيداً من السلطة القضائية في إمارته^(٣).

وقد أفلحت السلطات البريطانية أخيراً في الحصول على موافقة الشيخ شخبوط على تلك المقترحات بتاريخ ٧ مايو من سنة ١٩٦٠م^(٤). وقد وضعت تلك المقترحات موضع التنفيذ^(٥) ابتداء من ٢١ ديسمبر لسنة ١٩٦٠^(٦). وأعقب ذلك تطلع بريطانيا للحصول على التنازلات

(١) Letter from the Foreign Office in London to the British Residency in Bahrain, April 7, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12, p. 36, op, cit.

(٢) Al Hosn Archives, NCDR, HA23/2, No. 122, Letter from the British Residency in Bahrain to the Shaikh Shukhbut Bin Sultan ,Ruler of Abu Dhabi, April 22,1960.

(٣) Al Hosn Archives, NCDR, HA23/2, No. 122,op,cit.

(٤) Letter from the Political Agency in Dubai to the British Residency in Bahrain, May 17,1960, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12, p. 247, op, cit.

(٥) انظر الملحق رقم ١١ رسالة توضح تاريخ تنفيذ نقل السلطة القضائية لحاكم أبوظبي.

(٦) Al Hosn Archives, NCDR, HA22/1, No. 48, from the Political Agency in Dubai to the Shaikh Shukhbut Bin Sultan ,Ruler of Abu Dhabi, January 5,1961.

نفسها لبقية حكام الإمارات المتصالحة^(١) وهنا يتضح أن السلطة البريطانية كانت تسعى لتقديم تنازلات ليس فقط لإمارة أبوظبي ولكن أيضاً للساحل المتصالح بأكمله.

وبعد هذا الاتفاق على المبدأ أخذت بريطانيا تتخلى عن أجزاء من الولاية القضائية، فبدأت بالأمور الخاصة بالمرور في فبراير من عام ١٩٦٦م على أساس أن يكون التخلي عاماً فعام. وأعقب ذلك التخلي عن قضايا العمال في فبراير من عام ١٩٦٧م^(٢). ويلاحظ أن بريطانيا لم تتنازل عن ولايتها القضائية المتعلقة بالمرور في أبوظبي بشكل كامل بل قامت باستثناء فئة معينة^(٣) استبقتهم تحت ولايتها وهم أفراد قوة ساحل عمان^(٤). وهذا الاستثناء أثار استياء الشيخ زايد بن سلطان ممثل الشيخ شخبوط بن سلطان في منطقة العين باعتبار أن المجندين المواطنين العاملين في قوة ساحل عمان يعتبرون ضمن سلطته المباشرة وصلاحياته القضائية كحاكم وليس لسلطة الحكومة البريطانية. وظهر استياءه إثر حادث وقع في البريمي حين اصطدمت سيارة تابعة لقوة ساحل عمان بمنزل في البريمي، فألحقت بعض الأضرار بالممتلكات المدنية، وحينها سأل هاولي الشيخ زايد بن سلطان ١٩٦٦ - ٢٠٠٤ عما إذا تمت تسوية هذه القضية بشكل مرضٍ. فأجابه بعدم انتهائها وأنه مستاء بشكل خاص من حقيقة أنه اكتشف ما حدث عرضاً قبل أن يُبلغ رسمياً من جانب الضابط الأمر لقوة ساحل عمان في المنطقة. وأضاف أنه الشخص الذي يتعين عليه محاكمة سائق السيارة لأن القضية أساساً هي قضية مدنية بين شخصين من رعاياه، باعتبار السائق أحد رجاله فعليه أن يمثل أمامه، مثله مثل أي من رعاياه الآخرين. وكان الشيخ زايد يرى بأن مركزه سيتضرر، إذا أصرت قوة ساحل عمان على التعامل مع هذا النوع من القضايا بنفسها. فأكد هاولي له أنه ليس لدى السلطة البريطانية ولا لدى قوة ساحل عمان أي رغبة في القيام بأي شيء من شأنه الانتقاص من سلطته وهيئته. ولكنه أشار إلى أنه من الأمور المعتادة أن يتولى الجيش مسألة العقوبات التأديبية مع الجنود الذين يفعلون مثل هذه الأشياء حيث يخضعون لصلاحياتهم القضائية في القضايا العسكرية. أما القضايا المدنية فتكون من صلاحية محكمة الإمارات المتصالحة أو المحكمة المشتركة. وبعد انتهاء هذه القضية اقترح الشيخ زايد أن يمعن هاولي النظر في مسألة الصلاحيات القضائية باعتبار أن الحكام يتعرضون للانتقادات والضغط، خصوصاً من الصحافة والإذاعة، وقد تحدث مضاعفات داخلية وخارجية، إذا بدا

(١) Al Hosn Archives, NCDR, HA23/2, No. 122, op, cit.

(٢) The National Archives, UK, FCO, 8/99, No.28, op, cit.

(٣) انظر الملحق رقم ١٢ رسالة توضح الفئات المستثناة من الولاية القضائية بقضايا المرور في أبوظبي.

(٤) letter from the British Political Agency, Abu Dhabi, to Shaikh Shakhbut Bin Sultan Ruler of Abu Dhabi, 26 February, 1966, Al Hosn Archives, NCDRHA23/2, No. 73.

أحد الحكام أنه ليس سيد بيته وأنه يرتضي بوجود سلطة مدنية أو عسكرية داخل سلطته^(١). وفي الوقت نفسه كان للشيخ شخبوط وجهة نظر فيما يتعلق بالقضايا الجنائية فهو لا يعتبرها قضايا مختلطة لكونها تعتبر اعتداء على الإمارة فهو يرى أن عدم تدخله فيها وتركها للسلطة البريطانية يعني تجاوزاً لسلطاته كحاكم^(٢). كل هذه الأمور جعلت بريطانيا تمنع النظر في صلاحياتها القضائية مع محاولة إيجاد وسائل بديلة وحلول سريعة لنقل السلطة القضائية للمحاكم المحلية.

ونتيجة للدور الهام الذي قام به المستشارون العرب في مجال وضع القوانين والتشريعات للمحاكم المحلية كدور صالح فرح عبد الرحمن، القاضي والمستشار القانوني لحكومة أبوظبي، والذي قام بوضع قانون العقوبات وقانون الإجراءات مما جعل السلطة البريطانية ترى بأنه إذا كان صالح فرح مستعداً لعمل عدد من التعديلات التي تقترحها فسيكون بالإمكان بدء التخلي عن الولاية القضائية بالكامل، ونتيجة للتغير في أوضاع المحكمة المحلية والتقدم الذي أحرزته في الأمور المدنية لوحظ أن الأشخاص الخاضعين لولاية السلطة البريطانية القضائية أصبحوا يقبلون طوعاً لولاية القضائية لمحكمة الحاكم، على الرغم من أنهم ليسوا مضطرين لذلك عندما يكونون مدعى عليهم^(٣). ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من العدد الكبير من المغتربين في أبوظبي، أصبح من النادر جداً أن تنعقد المحكمة البريطانية^(٤).

وقد ورد في التقرير السنوي الذي أعدته بريطانيا عن وضع المنطقة لسنة ١٩٧١م، أنها تخلت عن الولاية القضائية في أبوظبي بسهولة ويسر وبلا أي صعوبة. ومن جانب آخر ذكر بالمر **W.J.Palmer** قاضي المحكمة الرئيسية للخليج في تقريره لسنة ١٩٧١ "أنه سوف يأسف كثيرون على زوال المحاكم البريطانية، إلا أنه كان أمراً حتمياً عاجلاً أو آجلاً. ويمكننا أن نأمل فحسب

(١) مرسي، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥، المجلد الثالث، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٢) Letter from the Political Agency in Dubai to the British Residency in Bahrain, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12, p. 227, op, cit.

(٣) ويذكر السيد/ صالح فرح أن من أسباب قبول رعايا السلطة البريطانية للولاية القضائية للحاكم عندما احتج الوكيل السياسي على قضية هندي تمت مقاضاته أمام محكمة الشيخ، الأمر الذي جعل الشيخ زايد بن سلطان يصرح بأنه إذا لم تكن له سلطة على محاكمة أي من هؤلاء الهنود في بلاده فمن الأفضل لهم مغادرة البلد فشاع تصريح الشيخ زايد بين الهنود عندها رضخوا لأمره حرصاً منهم على مصالحهم في الإمارة. مقابلة بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٣م مع السيد/ صالح فرح.

(٤) The National Archives, UK, FCO 8/99, No. 9, op, cit.

أن يكون للنموذج الذي وضعته هذه المحاكم بعض الأثر وألا تُنسى مبادئ العدالة البريطانية بالكامل في الخليج^(١).

ورأت السلطة البريطانية أن تبلغ بقية حكام الساحل المتصالح بشأن الخطوات التي كانت تتخذها لتغيير وضع الولاية القضائية في إمارة أبوظبي باعتبار أنهم سيسمعون عن هذه الاجراءات فكانت بريطانيا تسعى لكسب ثقتهم. واقترح هاوولي في ١٤ يونيو ١٩٦٠م ذكر الأمر شفاهةً وبشكل منفرد لكل حاكم وربما يتبعه بورقة تشرح ما قامت به بريطانيا في أبوظبي، وأنه يمكن لشيخ الساحل بعد ذلك التعبير عن آرائهم، إما بشكل مباشر أو في اجتماع مجلس حكام الساحل المتصالح^(٢). وظل الأمر معلقاً سنوات عديدة حتى ذكر تقرير بريطاني لسنة ١٩٦٨م أن هناك تحسناً في وضع التخلي عن الولاية القضائية في إمارة دبي ومن أسباب هذا التغير هو وصول الوكيل السياسي الجديد الذي أولى اهتماماً شديداً للتخلي عن الولاية القضائية^(٣).

أما في إمارة الشارقة فقد ورد في التقرير السنوي لعام ١٩٦٩م والذي أعده القاضي بالمر أنه جرى تنفيذ التخلي عن الولاية القضائية على نحو أكثر سهولة ويسر مما كان متوقعا^(٤). وذكرت السلطات البريطانية بأن الشارقة بما قانون مرور جيد ومحكمة^(٥) وأن معظم إمارات الساحل أصبح لديها القوانين الأساسية والمحاكم المناسبة إلى حد معقول^(٦).

وكانت بريطانيا تسعى لإنهاء التخلي عن الولاية القضائية في إمارات الساحل المتصالح كلها قبل نهاية ١٩٧١م ولكنها فيما يتعلق بإمارات الساحل المتصالح الشمالية كانت لا ترى أملاً في تحقيق الهدف على نحو صحيح في الموعد المحدد^(٧). ولكن ذلك تم بالفعل مع إمارة أم القيوين حين قبلت نقل الولاية عندما أرسل المقيم البريطاني في الخليج العربي كتاباً إلى الشيخ أحمد بن راشد المعلا ١٩٢٢ - ١٩٨٠ حاكم إمارة أم القيوين في ٦ مايو ١٩٧١م نقل بموجبه صلاحيات الحكومة البريطانية القضائية إلى حاكم إمارة أم القيوين اعتباراً من ١٩ يونيو ١٩٧١م. وبناءً على هذا الكتاب أصدر الشيخ أحمد مرسوماً ينص على قبول جميع الأحكام والقرارات

(١) The National Archives, UK, FCO 8/1820, No. 21, op, cit.

(٢) Letter from the British Residency in Bahrain to the Foreign Office in London, June 14, 1960, in Records of the Emirates 1820 - 1960, Vol. 12 , p. 250, op, cit.

(٣) The National Archives, UK, FCO 8/991, No. 6, op, cit.

(٤) The National Archives, UK, FCO 8/1348, No. 7, op, cit.

(٥) The National Archives, UK, FCO 8/991, No. 3, op, cit.

(٦) The National Archives, UK, FCO 8/1820, No. 21, Annual report for 1971 made by the Judge of the Chief Court for the Gulf to the Secretary of State pursuant to the provisions of the Orders in Council.

(٧) The National Archives, UK, FCO 8/1348, Nos. 3, 4 , op, cit.

الصادرة عن المحكمة البريطانية عندما كانت لها صلاحيات وتعتبر هذه الأحكام صحيحة وملزمة، وأن كل شخص حكم عليه بالسجن من قبل محاكم بريطانيا سوف يستمر بقضاء مدة حكمه كأنما هذا الحكم صادر من محاكم أم القيوين^(١).

جدول رقم ٦

إحصائية عن القضايا المنظورة أمام المحكمة الرئيسية للخليج بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٩ في الساحل المتصالح:

السنة	القضايا الجنائية	القضايا المدنية	عدد المحكوم عليهم
١٩٦٥٤٧	١٦٩	٦٩	-
١٩٦٦٤٨	١١٩	٣٥	١٠٣
١٩٦٧٤٩	٣١٤	٤١	٢٥١
١٩٦٨٥٠	-	٣٤	٢٣٠
١٩٦٩٥١	-	٦٧	-
المجموع	٦٠٢	٢٤٦	٥٨٤

ويتضح من الجدول أعلاه أن مجموع عدد القضايا الجنائية في منطقة الساحل المتصالح خلال تلك السنوات الخمس ٦٠٢ قضية وبلغت أعداد القضايا المدنية ٢٤٦ قضية، ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد القضايا الجنائية وعدد القضايا المدنية في الساحل المتصالح لسنة 1966م انخفض بشكل كبير مقارنةً بعدد القضايا لسنة ١٩٦٥م ويرى القاضي بالمر في تقريره لعام 1966م بأن زيادة أعداد القوات المسلحة كما في الشارقة ربما يؤدي إلى بعض الزيادة في العمل الجنائي. وكانت جنسية الغالبية العظمى من المدعى عليهم في القضايا المدنية في الساحل المتصالح هم من الهنود^(٢). ويتضح من خلال الجدول أيضاً أن هناك زيادة ملحوظة في عدد

The National Archives, UK, FCO 8/99, No. 27, op, cit.
.The National Archives, UK, FCO 8/99, Nos. 27,28, op,cit
The National Archives,UK, FCO 8/99, No. 7, op, cit.

(١) The National Archives, UK, FCO 8/1565, No. 51, Meeting in Political Residency 21 - 22 October 1971 -Preparation for UAE Independence.
(٢) The National Archives,UK, FCO 8/99,Nos.27,28,op,cit.

The National Archives, UK, FCO 8/991, Nos. 4,5, op, cit.

القضايا الجنائية لسنة ١٩٦٧م عنها لسنة ١٩٦٦م ويعلل بالمر هذه الزيادة في تقريره لعام ١٩٦٧م أنها تعود إلى تحسن عمل الشرطة وليس إلى زيادة عدد الجرائم المرتكبة^(١). كما بين بالمر بأن هذه الزيادة كلها تقريباً في نوعين من الجرائم هما: مخالفة قوانين الهجرة، وقوانين المرور. وأن الزيادة في القضايا المدنية هي زيادة طفيفة لا أهمية لها. وذكر كذلك بأن غالبية الأشخاص المحكوم عليهم في القضايا الجنائية والمدنية هم من الجنسية الهندية والباكستانية^(٢).

ويلاحظ من الجدول أنه في سنة ١٩٦٨م طرأ انخفاض قليل على عدد الأفراد المحكومين وكان ٥٣ منهم محكومين في قضايا مرور و١٤٥ في قضايا خاصة بالدخول والإقامة غير الشرعية. كذلك انخفض عدد القضايا المدنية بشكل طفيف. وكانت جنسية الغالبية العظمى من المحكوم عليهم من الهنود والباكستانيين^(٣). ويلاحظ من خلال الجدول أنه لم يرد ذكر لأعداد القضايا الجنائية الحاصلة في منطقة الساحل المتصالح لسنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩ وذلك لخلو الوثائق المتاحة من أرقام محددة. ويلاحظ في الجدول أن عدد القضايا المدنية في سنة ١٩٦٩م سجل زيادة مقارنةً بسنة ١٩٦٨م ويرجع هذا للنشاط التجاري المتزايد خاصة في إمارة دبي. ومن المحتمل أن سبب الزيادة لهذه القضايا في منطقة الساحل المتصالح هو العدد الكبير للهنود والباكستانيين بسبب الدخول والإقامة غير الشرعية. ومع أن أغلبية المدعى عليهم كانوا من الباكستانيين والهنود إلا أن الجنسيات الأخرى كان لها نصيب أيضاً حيث ادعى على ١٦ بريطانيّاً فضلاً عن آخرين من الولايات المتحدة وهولندا وإيطاليا والدنمارك والنرويج وليبيريا واليونان والصين واليابان وسنغافورة^(٤).



The National Archives, UK, FCO 8/99, No. 7, op, cit. (١)

Ibid. (٢)

The National Archives, UK, FCO 8/991, Nos. 4,5, op, cit. (٣)

The National Archives, UK, FCO,8/1348, No.5,6, op,cit. (٤)

الخاتمة

لست أزعم أن الرسالة اكتشفت شيئاً جديداً حين سجلت وجود نوعين من القضاء في الساحل خلال مدة البحث سبق قيام النظام القضائي الحديث، وهما القضاء العرفي والقضاء الشرعي. ولكن لا أبالغ إذا قلت أنها وثقت كثيراً من التفاصيل المهمة المتعلقة بدينك النظامين بعد أن كانت متداولة سماعاً. كما أنها أوردت معلومات عنهما كانت متوارية في الظل ولم تسلط عليها أضواء كافية فأبرزت وكأنها جديدة.

ومن تلك الإضافات التي ظهرت في الفصل الأول إبراز القواعد التي يحتكم إليها قضاة هذا العرف والتعريف بشخصيات المشهورين من قضاة العرف وتسجيل توجه القضاة لتخصص معين بالنظر في مجالات محددة دون غيرها وأبرز الفصل كيفية اختيار القضاة وطريقة التقاضي أمامهم.

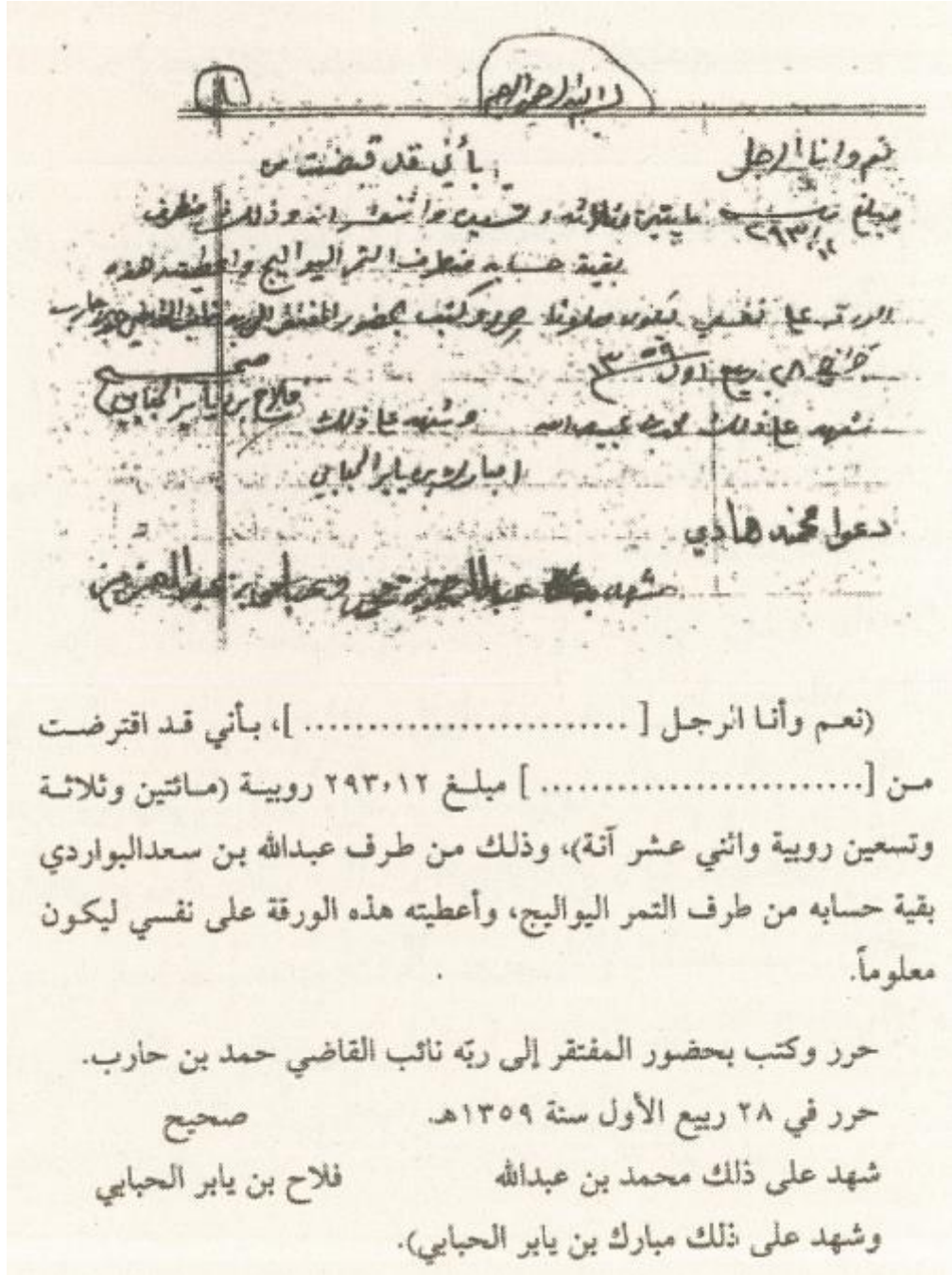
وأورد الفصل الثاني معلومات جديدة من أبرزها الوقوف عند ظاهرة قدوم القضاة من خارج منطقة الساحل وتنقلاتهم في المنطقة وارتباط ذلك بانتماءاتهم المذهبية، ومنها إبراز التداخل بين القضاء الشرعي والتعليم، وسلط الفصل الضوء على العلاقة بين القضاء والحكام، وتوقف أمام علاقة السلطات البريطانية بالقضاء الشرعي.

أما الفصل الثالث فيكاد أن يكون جديداً كله إذ تتبع جذور القضاء النظامي الحديث في إمارات الساحل فعرف بالقضاء البريطاني في الساحل مع بيان حرص بريطانيا على حماية مصالح رعاياها في المنطقة من خلال توفير نظام قضائي فعال في الساحل. وألم الفصل بأسباب نشوء نظامين قضائيين أحدهما تابع لبريطانيا والآخر تابع للحكام المحليين ويقف بينهما القضاء المشترك. وتتبع هذا الفصل التطورات التي شهدتها نظام القضاء المحلي وتطور المحاكم في إمارات الساحل. وتوقف عند تحلي بريطانيا عن الولاية القضائية على الأجانب المقيمين في منطقة الساحل للحكومات المحلية في الإمارات المختلفة.

الملاحق

الملحق رقم ١ :

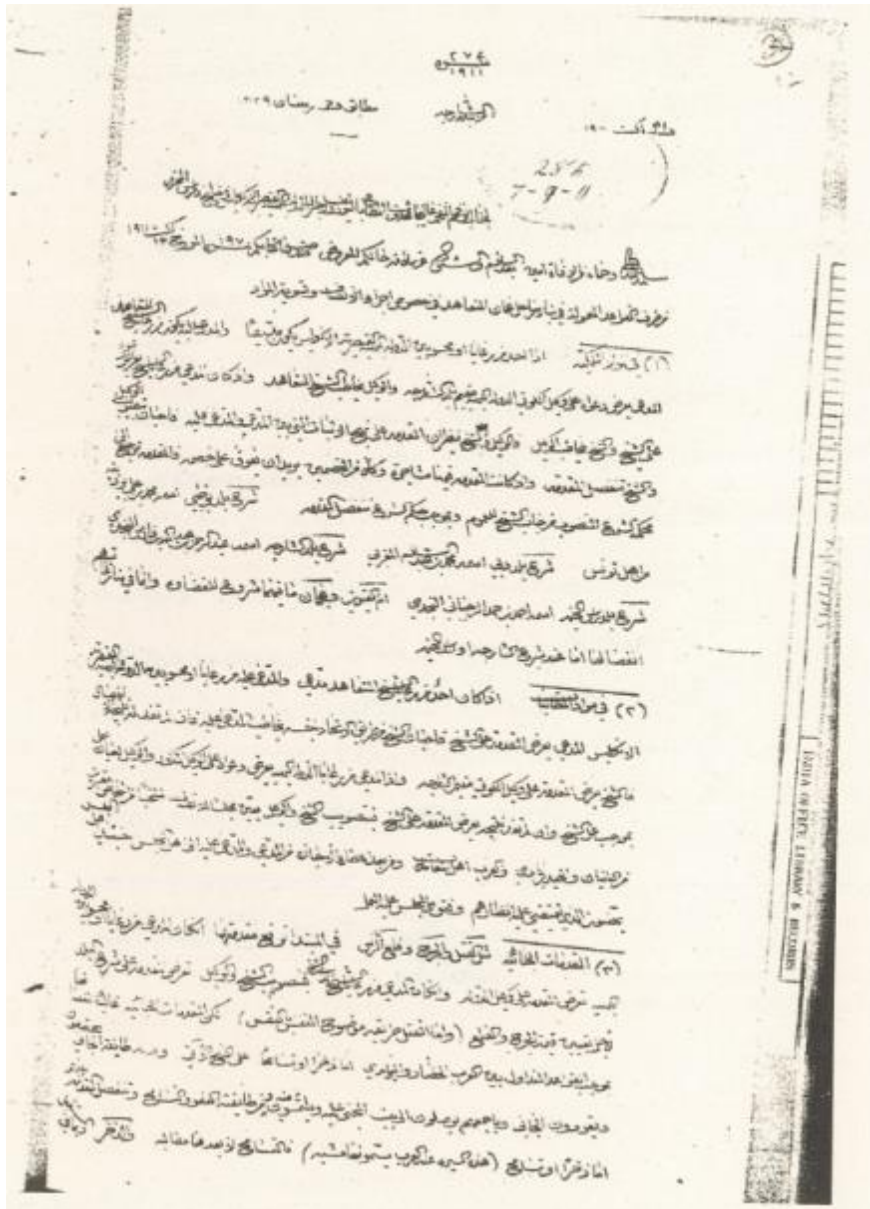
نموذج لكيفية صياغة الشيخ حمد المحارب لأحكام قضايا المعاملات والتجارة^(١).



(١) المحارب، الشيخ حمد المحارب حياته وشعره، ص ٢٧ - ٣٢.

الملحق رقم ٣:

وثيقة توضح الترتيبات التي قام بها الحاج عبد اللطيف السركال الوكيل المحلي في الشارقة سنة ١٩١١م لمعالجة القضايا التي تنشأ في الساحل ويكون أحد طرفيها من رعايا بريطانيا^(١).

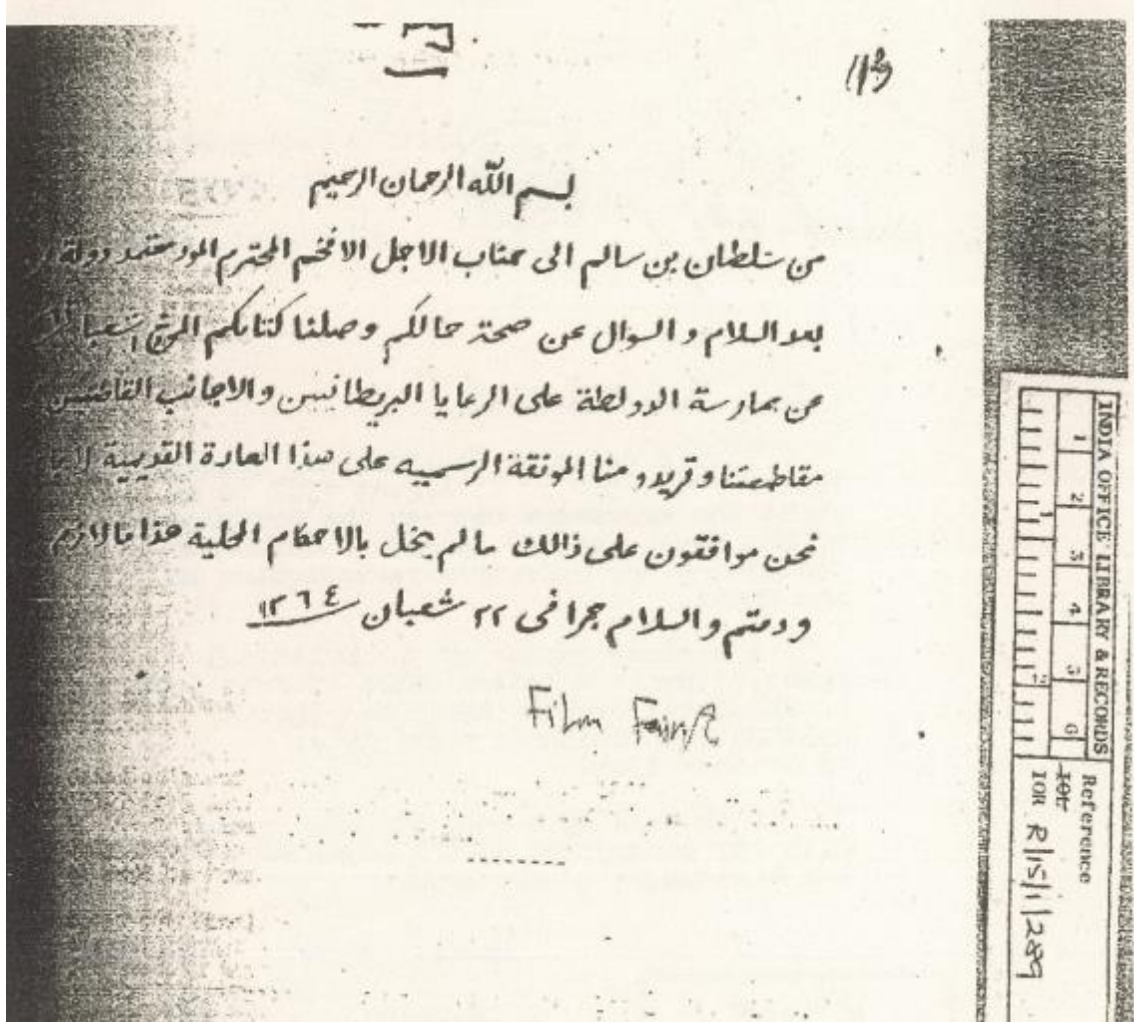


IOR, R/15/1/295, No. 32, Report on the procedure followed in Trucial Cost ports (١) in regard to the administration of justice and treatment of civil and criminal cases, 31 August 1911.

تم الحصول عليها عن طريق الدكتور فالح حنظل.

الملحق رقم ٤ :

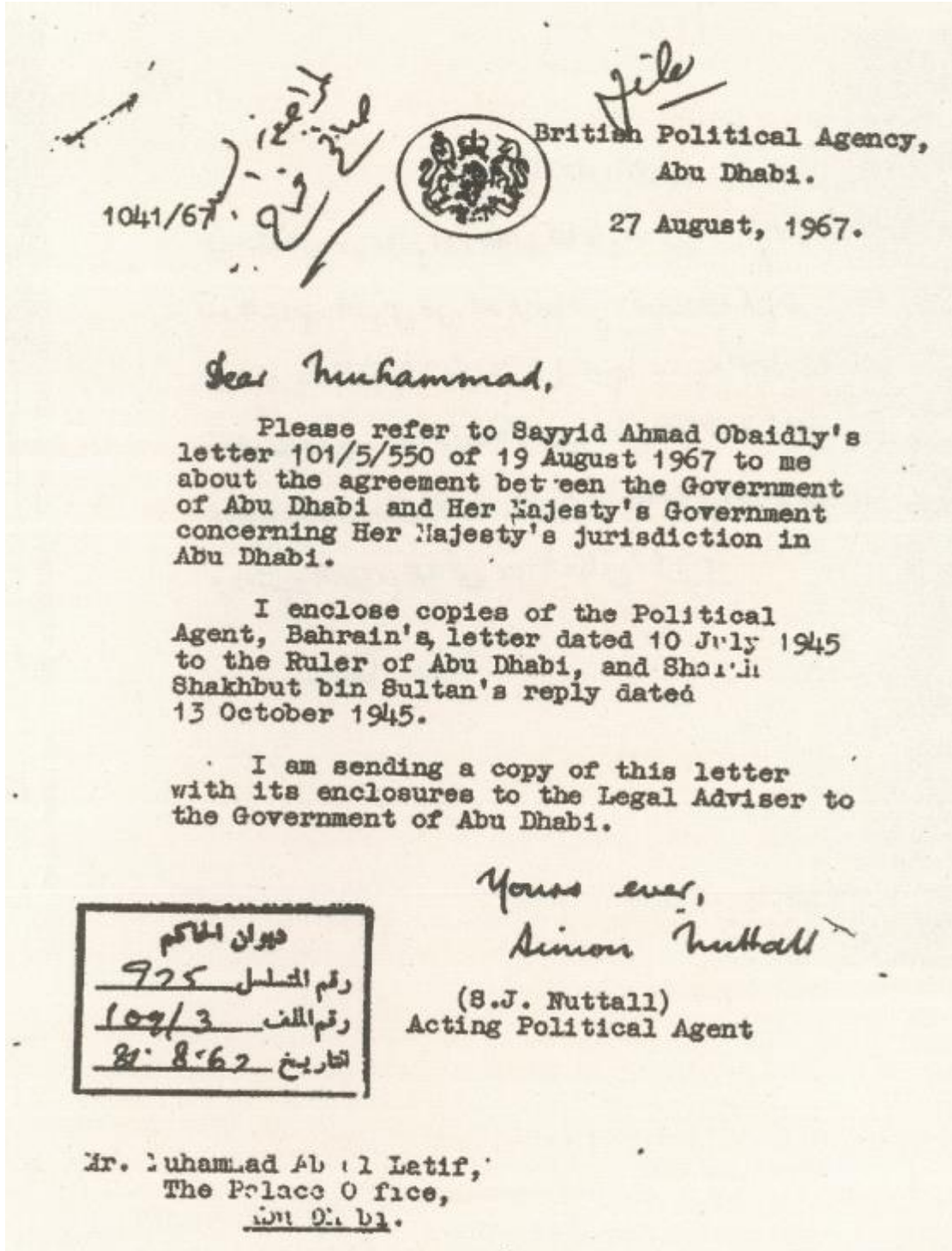
وثيقة تبين موافقة الشيخ سلطان بن سالم القاسمي ١٩١٧ - ١٩٤٨ حاكم رأس الخيمة بالتنازل عن الولاية القضائية على الأجانب^(١).



(1) IOR, R/15/1/289, No. 119, dated 18th of August 1945

الملحق رقم ٥ :

وثيقة توضح موافقة الشيخ شخبوط بن سلطان رسمياً على ممارسة السلطة البريطانية للولاية القضائية على الرعايا البريطانيين وكل الأجانب في البلاد^(١).



Letter, dated July 10 1945, from the Political Agent, Bahrain
to:

6. The Ruler of Abu Dhabi.

As you are aware jurisdiction over British subjects and
all foreigners in your territory is exercised by the British
Government and this has been the custom since olden times.
The British Government now think that it is necessary to
regularise this custom by publishing a notification proclaiming
it to be binding on the persons above-mentioned. Before doing
so it directs me to obtain a letter from you giving your formal
consent to this custom and I shall be obliged if you would send
me such a letter as soon as possible.

Letter, dated October 13 1945, from Shaikh Shakhbut bin Sul:
Ruler of Abu Dhabi, to the Political Agent, Bahrain.

I have received your letter No. C/703, dated 10th July 1945,
corresponding to 1st Shaban 1364, which I have read. In reply to
your saying that the British Government has been exercising
jurisdiction over British subjects and all foreigners in our
territory and that this has been the custom since olden times and
that the British Government finds it now necessary to regularise
this custom for which you have asked our agreement. We formally
agree to what you request about this custom.

الملحق رقم ٦:

وثيقة تتعلق بإعارة السيد عبد الرحمن غوشه كمستشار قانوني في أبوظبي^(١).



الملحق رقم ٧:

وثيقة توضح وجوب عرض أي قانون يصدر في الإمارة على المعتمد البريطاني للتصديق عليه^(١).

١١/٦

٤

بِجَاوِزِ الْبُطْنِي

دائرة العدل

ديوان إسناسم
رقم الملف ٧٠٩
رقم الملف ٤/٨٠٩
التاريخ ٢٧/٨/٩

التاريخ: ٨/٨/١٩٦٧ م
الرقم: ١-٦-٦

المسيد مدير ديوان صاحب العظمة المحترم
الوظيفي

تحية طيبة وبعد :

أرفق لكم طيه نسختين من قانون التفسيرات
المتوقعة أرجوا ان تكمروا بإرسال نسخة منه الى دارالاعتماد
البريطانية .

وتفضلوا بقبول وافر تقديري

عبد الله علق
رئيس القضاء والمستشار القانوني

٨/٩

١١/٦

حكم بتوقيع الشيخ عبد الله بن علي بن سلمان^(١).

محكمة رأس الخيمة الشرعية

((حكم))

التاريخ ١٩٦٥ / ٩ / ٢٥

حضر عندي لدى المحكمة

من قبل الضواحي اللتي آلت عليهم من

تصرفا في الضواحي المشتركة الموجودة في شمل بخير مصوغ شرعى وهما يقولان ، الضواحي اللتي تصرفا
فيها بالبيع من الضواحي اللتي تخصيها فتخصصت عن القضية حسب دعواهم وبموجب ما اتفقوا عليه من ملكية
لكل منهم شري نصيب ونصيب وله شرية ثالثة من ابن

له سهم والدته ربع الذي تركه ارتالها من ابها

له نصف الربع الذي شراء من عيال ، وعلى هذا وجدنا الاسهم التي

كثيرة من الربية أكثر من عشر آتات ولكن وهي تفهم من -

الجفافة اولفوا صلحا وطلبوا من المذكور ان يتنازل عن بعض الذي له ويقبل من الربية عشر آتات فرضى

فحيث يكون من الربية اربع آتات و من الربية آتين تقدم الصلح الذي

تلكم به المذكورون فالضواحي اللتي تصرف فيها بالبيع بخير اذن شريكم

يكون البيع في نصيبهم نافذا من الربية ست آتات والعشر آتات باقية ملك له لا يصح بيعها

الحق ان يطلب بالشفعة في ست آتات اللتي باعها يلزمها من المشتري ويدفع

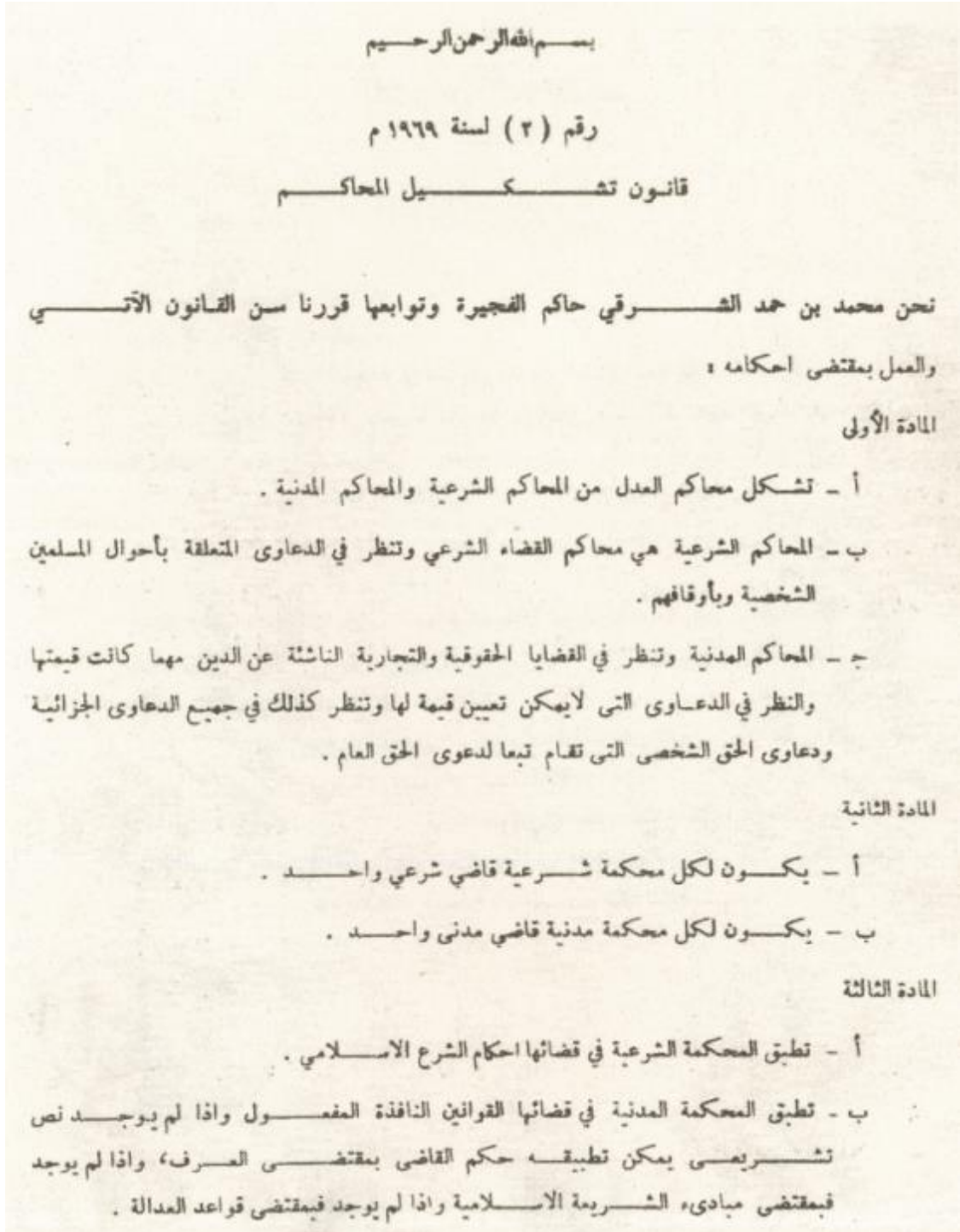
له الثمن الذي دفعه ويأخذ الضواحي كلها ملكا وشفعه والباقي من الضواحي يجتهدون جهتها

في تطليعها ويفتقرونها على النهج المذكور ، كما ان الضاحية التي باعها الذي يخصص البيع

فيه نافذ لهما الشفعة هذا ما تمت عندي وبه حكمت المحكمة

الحاكم
عبد الله بن علي
بن سلمان

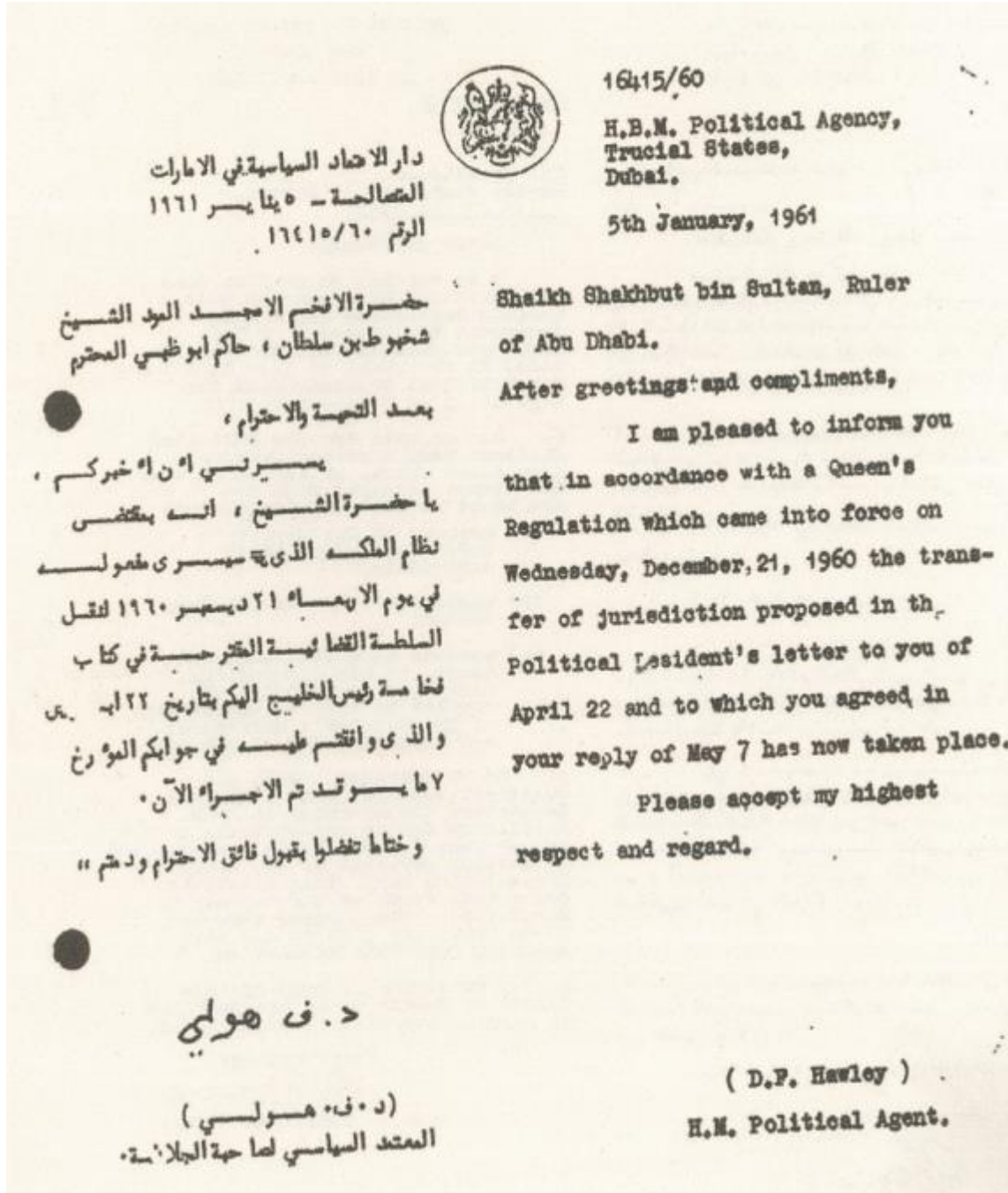




(١) عن طريق الدكتور محمد عبيد الكعبي رئيس محكمة الفجيرة.

الملحق رقم ١١ :

رسالة توضح تاريخ تنفيذ نقل السلطة القضائية لحاكم أبوظبي^(١).



Al Hosn Archives, NCDR, HA22/1, NO. 48, from the Political Agency in Dubai to (١)
the Shaikh Shukhbut (1) ,Bin Sultan ,Ruler of Abu Dhabi, January 5,1961

رسالة توضح الفئات المستثناة من الولاية القضائية بقضايا المرور في أبوظبي^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

دار الاتحاد السياسي
أبوظبي ٨ شوال ١٣٨٥ هـ
الموافق في ٢٨ شباط ١٩٦٦ م.

حضرة صاحب السمو الشيخ شخبوط بن سلطان
حاكم أبوظبي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

يسرني أن أطمئنيكم أن صاحب النخاعة
رئيس المجلس قد قام بوضع نظام ملكي يدرج
نقل السلطة القضائية المتعلقة بأمور السري في أبوظبي
إلى سموكم للعمل بمقتضى بصيرة دائمة . لقد انجز
نظامه هذا النظام في السابع من شباط ١٩٦٦ .

٢ - وفي نفس اليوم وضع نظاما ملكيا ثانيا
الموافق عليه من قبل سموكم يستثنى منه الأشخاص
المدونين أدناه حسب نظام السري في أبوظبي لعام
١٩٦٦ .

(أ) أفراد قوى صاحبة الجلالة المسلحة
ومعاليهم .

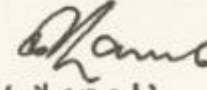
(ب) أفراد قوى ساحل عمان .

(ج) الأشخاص الذين هم معززين لدى
سعادة معتمد صاحبة الجلالة السياسي المسجلين
في الخدمة النظامية أو الموظفين لدى حكومتهم
صاحبة الجلالة والأشخاص المعززين من قبلهم .

٣ - وفي ١٤ شباط ١٩٦٦ قام صاحب النخاعة
رئيس المجلس بوضع نظام ملكي ينقل بموجبه إلى سمو
السلطات القضائية المتعلقة بأمور تانين تمهيد العمال
لخدمة تجهيدية . وسيعمل بهذا القانون ابتداء
من ١ آذار ١٩٦٦ ، ويعلى من هذا القانون الأشخاص
المذكورين أعلاه في الفقرة (٢) .

٤ - وأني لأرسل نسخة من هذا الكتاب إلى صاحب
السعادة الشيخ سعيد بن شخبوط اللهيان وأخري
إلى القاضي حجاب .

وتنقلوا يا صاحب السمو بقبول فائق التحيات .

المخلص

(١٠٠٠٠٠)
المعتمد السياسي

British Political Agency
Abu Dhabi.
28 February, 1966.

73

UNCLASSIFIED
(1642/66)

His Excellency
Shaikh Shakhbut bin Sultan,
Ruler of Abu Dhabi.

After greetings:

I am writing to confirm that
the Political Resident has made a
Queen's Regulation which makes
permanent the transfer of Her
Majesty's jurisdiction in traffic
cases in Abu Dhabi to Your Excellency.
The Political Resident made the
Regulation on 7 February, 1966.

2. On the same day the Political
Resident made a second Queen's
Regulation which, as agreed by Your
Excellency, exempts from the
Abu Dhabi Traffic Regulation 1966

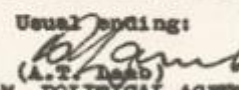
(a) members of Her Majesty's
armed forces and their
dependents;

(b) members of the Trucial Oman
Scouts;

(c) persons whom the Political
Agent, in his discretion,
registers as being in the
regular service or employment
of Her Majesty's Government
and dependents of such persons.

3. On 14 February, 1966, the
Political Resident made a Queen's
Regulation transferring to Your
Excellency for an experimental period
of one year Her Majesty's jurisdiction
in matters governed by the Workmen's
Compensation Law. This Regulation
comes into force on the 1st day of
March 1966. The persons referred
to in paragraph 2 above are also
exempted from this Regulation.

4. I am sending a copy of this
letter to Shaikh Saeed bin Shakhbut
al Nahayn and also to Judge Hijab.

Usual ending:

(A.T. 1966)
H.B.M. POLITICAL AGENT.

وثيقة مبايعة توضح طريقة تقسيم البادية في المناطق الزراعية بخط الشيخ سعيد بن محمد الجبيهاء^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم
 بيوم ثالث عشر من شهر شعبان
 عام ١٢١٩ هـ

باع سيف بن سعيد بن هزيم الكنتي على محمد بن عبد الله راشد
 المال المسمى بحلبه بن هزيم الكابنة ببلد صفت الغربى وعليها
 وعليها من الماء خمس أسداس ماء^{الاول} منها من بادية ابوالحر اسدين
 ونصف يرد طلوع الشمس الى الظل سبعة عشر ونصف غرباً
 والثاني من بادية ماء مشايخ سدسين ونصف يرد من طلوع
 الشمس الشمس الى الظل سبعة عشر ونصف غرباً وهذا الماء كله
 على دوران المعروف ببلادها را عند أهل البلاد باع هذا المال
 بعتاً ثابتاً شرعياً بايجاب وقول يرتضى بين الطرفين وحرم
 هذا المال شرقاً من الحظاخر الواقع بين مال محمد بن محمد بن حمدان
 شرقاً ومن الجنوب السكة ومن الغرب السكة ومن الشمال سكة السافنة
 حتى لا يخفى وكتبه عبد بن محمد بن عبد الله الجبيهاء به بالتاريخ اعلاه
 شاهداً

الشاهد على البيع
 علي بن محمد بن سليمان
 الشاهد على ذلك
 سرور بن زكريا

أنا عبد الله بن أحمد
 كاتب

(١) من محفوظات السيد/ سيف بن سعيد الجبيهاء.

المصادر والمراجع

1- الوثائق غير المنشورة:

India Office Records IOR, London

IOR, R/15289/1/, No.119

IOR, R/15295 /1/, No. 32

IOR, R/151850/2/, No. 6

IOR, R/151884/2/, No. 20

IOR, R/1544/1/, No. 162

IOR, R\15\2\1865, No. 310

Public Records Office PRO, London.

PRO, FO 371140251/, Nos. 34, 36

PRO, FO 371148896/, No. 95

PRO, FO 371157064/, Nos. 99, 102, 103

PRO, FO 371163068/, Nos. 70, 71

PRO, FO 371174731/, No. 73

PRO, FO 371 /174733, Nos. 8, 5

PRO, FO 371185574/, Nos. 8, 11

PRO, FO 371185573/, Nos. 127, 128

PRO, FO 1016106/, No. 2359

PRO, FO 1016414/, Nos. 172, 175

Foreign and Commonwealth Office FCO, UK.

FCO 899/, Nos. 7, 9, 26, 27, 28, 29

FCO 8991/, Nos. 3, 4, 5, 6

FCO 81348/, Nos. 3, 4, 5, 6, 7, 8

FCO 81565/, No. 51

FCO 81820/, No. 21

Al Hosn Archives, HA NCDR

HA221/, No. 48

HA232/, Nos. 8, 64, 73, 119, 122,148

HA281/, No. 29

2- الوثائق المنشورة:

باللغة العربية:

- حنظل، فالخ، الصايغ، فاطمة، رسائل السركال تاريخ الإمارات العربية المتحدة المستخلص من رسائل الوكيل الوطني في الشارقة ١٨٥٢م - ١٩٣٥م.
- مرسوم صلاحيات المحكمة المدنية رقم ٢ بتفويض المحكمة المدنية صلاحية القضاء في بعض المواد والدعاوى، أخبار دبي، العدد السادس، ١٥ فبراير ١٩٧١.
- عبد الله، محمد مرسي، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥م، لندن، مركز لندن للدراسات العربية، ١٩٩٧.
- المهيري، سعيد بن محمد، رسائل من عصر زايد بن خليفة ١٨٣٦ - ١٩٠٩، الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للوثائق والبحوث، ٢٠٠٩م.

باللغة الإنجليزية:

- Arbitration concerning Buraimi and common frontier between Abu Dhabi and Saudi Arabia, Memorial submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, of Foreign Office, London, 1955.
- The Buraimi Dispute: Contemporary Documents 1950-1961, Jane, Vol. 1 Historical Background to 1949, Archive ,Priestland Editons, 1992.
- Records of Dubai 1761-1960, Edited by Anita L. p. Burdett, Archive Editions, 2000 Vol. 1,7.:London
- Records of the Emirates 1820 -1960, Edited by Penelope Tuson, London: Archive Editions, 1990, Vol 4,12.
- Records of the Emirates 1961-1965, Edited by Anita L. p. Burdett, London: Archive Editions, 1997.
- The Persian Gulf Administration Report 1873-1947, England: Editions, 1989, Vol. Ill, IX Archive
- The Persian Gulf Administration Report 1873-1957, England:

- Archive Editions, 1989, Vol. X, XI.
- The Persian Gulf Gazette and Supplements 1953-1972, Vol. III, supplements 1953-1956, Archive Editions, 1987.

3- المصادر المعاصرة العربية والمعرية:

- ثيسيفر، وفريد، رمال العرب، تعريب نجدة هاجر وإبراهيم، عبد الستار، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠٩م.
- الشامسي، حميد بن سلطان، نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار، مراجعة فالح حنظل، أبوظبي، دار الفكر الجديدة للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٨٨م.
- لوريمر، ج. ج، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ترجمة جامعة قابوس ومركز الشرق الأوسط بكلية سانت أنطوني بجامعة أوكسفورد، جغرافيا، تاريخ، إنجلترا، دار غارنت، ١٩٩٥م.
- المطوع، عبد الله بن صالح، عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان، تحقيق وتعليق محمد سلمان الخضير، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٠م.
- هندرسون، إدوارد، ذكريات عن الأيام الأولى في دولة الإمارات وسلطنة عُمان، دبي، موتف ايت للنشر، ط ٣، ٢٠٠٢م.
- ويلسون، غريم، ميزان العدالة نصف قرن من عمر محاكم دبي، لندن، ميديا بيرما، 2010م.

4- المراجع العامة

المراجع العربية والمعرية:

- إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني: أبوظبي توحيد الإمارة وقيام الاتحاد، أبوظبي، مركز الوثائق والبحوث، ٢٠٠٤م.
- حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي دراسة وثائقية، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨١م.
- الأغبش، محمد الرضا عبد الرحمن، السياسة القضائية في عهد عمر بن الخطاب وصلتها بواقعنا المعاصر، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للثقافة والنشر، ١٩٩٦م.

- أوبنهايم، ماكس فون، رحلة ماكس فون أوبنهايم من البحر المتوسط إلى الخليج، ترجمة عبد الكريم الجلاصي، أبوظبي، مركز الوثائق والبحوث، ٢٠٠٢م.
- آل بسام، عبد الله بن عبد الرحمن، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج ٤، الرياض، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ.
- البحارنة، حسين محمد، دول الخليج العربي الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، بيروت، شركة التنمية والتطوير، ١٩٧٣م.
- البدور، بلال، قلم رائدة الشيخ محمد بن سعيد بن غباش السيرة الذاتية العلمية والعملية، دبي، ندوة الثقافة والعلوم، ٢٠٠٤م.
- البوريني، أحمد قاسم، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، د. م، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٧م.
- ثابت، محمود سالم، القضاء العشائري عند قبائل بئر السبع في فلسطين دراسة مقارنة مع القضاء في الإسلام، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩م.
- أبو شهاب، حمد خليفة: وإبراهيم بوملحة، ديوان الماجدي ابن ظاهر حياته وشعره، دبي، مطبعة دبي، ١٩٨٤م.
- أبو شهاب، حمد خليفة: إطلالة على ماضي الإمارات، أبوظبي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث أكاديمية الشعر، ٢٠١١م.
- أبو حسان، محمد، القضاء العشائري في الأردن، عمان، الأردن، منشورات دار تاريخ الأردن، ١٩٩٣م.
- الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.
- الجنابي، أحمد قاسم، تهذيب مصطلحات القضاء الشرعي المعاصر؛ المحور الرابع من كتاب وقائع ندوة القضاء الشرعي، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ج ٢، ٢٠٠٦م.
- الجندي، أحمد نصر، الأحوال الشخصية في قانون الإمارات العربية المتحدة، مصر، مطابع شتات، ٢٠٠٧م.
- الحديدي، علي، القضاء والتقاضي وفقاً لقانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ج ١، دبي، كلية شرطة دبي، ١٩٩٨م.

- حريز، سيد حامد، زايد والتراث، أبوظبي، مركز الوثائق والبحوث، ٢٠٠٢م.
- الحمادي، منى محمد، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٧ - ١٩٦٥، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨م.
- الحمداني، طارق نافع، العثمانيون والروس في الخليج العربي دراسة في العلاقات السياسية بينهما ١٨٧٨ - ١٩٠٧، ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية ١٢ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٨، سلسلة الندوات التاريخية ٢، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠١م.
- الحموي، أسامة، تاريخ التشريع الإسلامي، دمشق، جامعة دمشق، ٢٠٠٥م.
- حنظل، فالح، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مقدمة ومراجعة غسان الحسن، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، ط ٢، ١٩٩٨م.
- الخطاري، حماد: أطيب الثمرات في التعريف بقبائل الإمارات، دمشق، مطبعة الشيخ جاسم للنشر، ٢٠١٠م.
- أعذب الأبيات لشعراء راحلين من الإمارات تحت الطبع
- خصباك، شاكر، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية الاجتماعية، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٧م.
- الدرعي، موزة عويص، إمارات الساحل المتصالح في انطباعات طبيب أمريكي عام ١٩١٨م، الإمارات العربية المتحدة، دار كتاب للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.
- راشد، عبد الله، التطور العائلي في مجتمع الإمارات دراسة اجتماعية مقارنة بين الماضي والحاضر، دبي، مطبعة دبي، ١٩٨٥م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مصر، المطبعة الأميرية، ط ٥، ١٩١٦م.
- راشد، علي محمد، الانفقايات السياسية والاقتصادية بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦-١٩٧١، الإمارات، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ١٩٨٩م.
- زحلان، روز ماري وآخرون، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م.
- الزحيلي، محمد، قضاة الشرع في العصر الحاضر، المحور الأول، من كتاب وقائع ندوة القضاء الشرعي، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ج ١، ٢٠٠٦م.
- سابق، السيد، خصائص الشريعة الإسلامية ومميزاتها، المنصورة، مطابع الوفاء، 1988م.

- السعدون، خالد، بريطانيا وتجارة السلاح في الخليج العربي ١٨٩٨-١٩١٤ دراسة وثائقية، الشارقة، جامعة الشارقة، ٢٠٠٨م.
- سلوت، ب. ج، عرب الخليج في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية ١٦٠٢-١٧٨٤، ترجمة عايدة خوري، أبوظبي، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، ١٩٩٣م.
- الشامسي، نجيب عبد الله، اقتصاديات الإمارات قبل ١٩٧١م، د. م حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ١٩٩٥م.
- الشامسي، عبد الله حمد، الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الإمارات، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مطابع البيان التجارية، ٢٠٠٠م.
- شراب، ناجي صادق، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في السياسة والحكم، العين، دار الكتاب الجامعي، ط ٢، ١٩٨٧م.
- الشربيني، شمس الدين محمد بن محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دراسة وتحقيق وتعليق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج ٦، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.
- شعث، محمد سليمان، القضاء العشائري في جنوب فلسطين دراسة مقارنة مع القضاء في الإسلام، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩م.
- الشمالان، عبد الله خليفة، لؤلؤ البحرين، المنامة، مركز الدراسات والبحوث، ١٩٨٧م.
- الشيخ، عارف، تاريخ القضاء في الإمارات، دبي، الإمارات العربية المتحدة، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ٢٠١٣م.
- الصايغ، فاطمة: الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للكتب، ١٩٩٧م.
- الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق ١٩٢٩-١٩٥٢، مراجعة فالح حنظل، أبوظبي، منشورات المجمع الثقافي، ١٩٩٥م.
- صندل، عبيد راشد، ملاحم من تراث الإمارات، العين، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٤م.
- الطابور، عبد الله: المنصوري، فاطمة مسعود، عبد الرحمن، عبد الله، مدخل للتراث الشعبي في الإمارات، إشراف حسن النابوده، العين، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٢م.
- الطابور، عبد الله علي: رجال في تاريخ الإمارات، ج ١، ج ٢، رأس الخيمة، المطبعة الوطنية، ١٩٩٣م.

- المختصر في أشهر نواخذة الغوص والسفر، دبي، حكومة دبي دائرة السياحة والتسويق التجاري، ٢٠٠٢م.
- التعليم التقليدي المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠م.
- المحمود صفحات مضيئة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٠م.
- الظاهري، شمسة حمد، إمارات الساحل المتصالح ١٩٠٠-١٩٧١ رؤية وثائقية من أرشيف الوثائق البريطانية، أبوظبي، المركز الوطني للوثائق والبحوث، ٢٠١٠م.
- العابد، فؤاد سعيد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن ١٩، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨١م.
- العبادي، أحمد عويدي، القضاء عند العشائر الأردنية، عمان، دار العبادي للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م.
- عبد الله، محمد مرسى، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت، دار القلم، 1981م.
- عبد الرحمن، عبد الله: الإمارات في ذاكرة أبنائها، الحياة الثقافية العامة، ج ١، الإمارات العربية المتحدة، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ط ٢، ١٩٩٥م.
- الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، ج ٢، الإمارات العربية المتحدة، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ٢٠٠٥م.
- الإمارات في ذاكرة أبنائها، الحياة الاجتماعية، ج ٣، دبي، ندوة الثقافة والعلوم، ١٩٩٨م.
- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد: الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨-١٩١٤، دبي، دار القلم، ١٩٩٧م.
- تاريخ العرب الحديث ١٧٩٨-١٩٢٠، دبي، دار القلم، ١٩٩٢م.
- العبودي، محمد بن ناصر: معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة أو ما فعلته القرون بالعربية في مهدها، ج ٦، الرياض، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ٢٠٠٩م.
- المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية بلاد القصيم، القسم الثالث، المملكة العربية السعودية، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٨٠م.
- العبودي، ناصر حسين، صفحات من آثار وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة، العين، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٢م.

- ابن عساكر، راشد بن محمد، منفوحة في عهد الدولة السعودية الأولى والثانية ١١٥٧هـ - ١٣٠٩هـ دراسة تاريخية حضارية، الرياض، دار درر التاج، للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.
- العصفور، عبد العزيز بن أحمد، من علماء الإحساء، مخطوط بحوزة الباحث السعودي علي بن سليمان المهيدب.
- العليمي، رشاد، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، مصر، دار الوادي للتوزيع والنشر، ١٩٨٥م.
- العمري، أحمد علي، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مركز الوثائق والدراسات، ١٩٨٨م.
- العموش، عطا الله إبراهيم، تاريخ التعليم بمنطقة الظفرة من خمسينيات القرن الماضي وحتى العام ٢٠٠٨م، الإمارات العربية المتحدة، هيئة أبوظبي للثقافة والنشر، ٢٠٠٩م.
- العيدروس، محمد حسن: التطورات السياسية في الإمارات العربية ١٩٣٢-١٩٧١، دبي، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢م.
- دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٩م.
- العيساوي، إسماعيل كاظم، الاتجاهات الجديدة لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي وأثرها في تطور القضاء الشرعي، المحور الرابع من كتاب وقائع ندوة القضاء الشرعي، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ج ٢، ٢٠٠٦م.
- غباش، رفيدة عبيد، أوراق تاريخية من حياة الشاعر حسين بن ناصر آل لوتاه، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ط ٢، ٢٠٠٩م.
- الغملاسي، أحمد، السفن في التراث الإماراتي، عجمان، دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٩م.
- أبو فارس، محمد عبد القادر، القضاء في الإسلام، عمان، الأردن، دار الفرقان، ط ٤، 1995م.
- الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً 1862 - 1965، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠م.
- الفهيم، محمد عبد الجليل، من المحل إلى الغنى قصة أبوظبي، لندن، مركز لندن للدراسات العربية، ١٩٩٦م.

- الفيل، محمد رشيد، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط ٢، ١٩٨٨م.
- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٣م
- دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، الكويت، دار البحوث العلمية، ط ٢، 1974م.
- القاسمي، سلطان بن محمد: سرد الذات، الشارقة، منشورات القاسمي، ٢٠٠٩م.
- محطة الشارقة الجوية بين الشرق والغرب، الشارقة، منشورات القاسمي، ٢٠٠٩م.
- القاسمي، نورة محمد، الوجود الهندي في الخليج العربي ١٨٢٠-١٩٤٧، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٧م.
- القايدى، عائشة سعيد، الخدمات المصرفية في إمارات الساحل المتصالح ١٩٤٥-١٩٧١، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢م.
- القطان، مناع، تاريخ التشريع الإسلامي، د. م، دار المريخ، ط ٤، ١٩٨٨م.
- الكندي، علي، شرح قصيدة الولاء لقاضي الظفرة الشيخ علي بن سالم بوملح المرر، الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.
- كيلى، جي. بي. الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٧١م.
- لطفي، أحمد محمد، أصول التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧م.
- مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، مصر، دار التحرير، ١٩٨٠م.
- المعجم الوسيط، ج ١، ٢، طهران، مؤسسة الصادق، ١٤٢٦هـ.
- المحارب، عبد الله، الشيخ حمد المحارب حياته وشعره، الكويت، ٢٠١٠م.
- المشوح، أنيس، القضاء والقضاة في الحاضر والمستقبل، عجمان، مؤسسة بن علي بن راشد للتوزيع والنشر، ٢٠١٢م.
- المطروشي، خميس إسماعيل، اللهجة الإماراتية، ج ١، دولة الإمارات العربية المتحدة، مسار للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠١٣م.

- المعلمي، عبد الله بن عبد الرحمن، أعلام المكين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر، ج ١، مكة المكرمة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٠م.
- بوملحة، إبراهيم: تاريخ القضاء وتطوره بإمارة دبي، بحث غير منشور.
- الشيخ محمد نور رائد التعليم في الإمارات، دبي، ندوة الثقافة والعلوم، ط ٢، ٢٠٠٢م.
- المندوس، فيصل محمد عبد الله، تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٩-١٩٧١، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠٩م.
- منصور، محمد إبراهيم، ويوسف، سهير عبد العزيز، القضاء العربي في مجتمع الإمارات، العين، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٨م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج ١٥، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
- المؤمن، أبي بكر بن محمد، كتاب القواعد، ج ١، الرياض، مكتبة الرشيد، ١٩٩٧م.
- موسى، عبد الله، الاختصاص المذهبي في القضاء الشرعي وتطبيقاته المعاصرة، المحور الثاني، من كتاب وقائع ندوة القضاء الشرعي، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ج ١، ٢٠٠٦م.
- هبرة، مصطفى عزت، موسوعة الغوص واللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط، المجلد الأول، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠٤م.
- هبرد باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، مجموعة موتيفيت للنشر، ٢٠٠٧م.

باللغة الإنجليزية:

- Hawley, Donald, The Trucial States, London, Michael Rrsell Publishing LTD, 2000.
- Hay,Rupert,ThePersianGulfStates,TheMiddleEastInstitute,Washin gton,D. c.,1959.
- Al Muhairi, Butii SultanThe Development of the UAE Legal System and Unification with the Judicial System, Arab Law Quarterly, Vol. 11, No. 2, 1996.
- Oshea, Raymond, The Sand King's of Oman being the experiences of an R. A. F. officer in the little known regions of Trucial Oman Arabia, LondonKegan Paul International Limited , 2000.

- Taryam, Abdullah Omran, The Establishment of the United Arab Emirates, University of Michigan ,Croom Helm, 1987.
- Von Bismarck, Helene, British Policy in the Persian Gulf, 1961-1968-, England, Palgrave Macmillan, 2013.
- Zahlan, Rosemarie Said, The Origins of the United Arab Emirates A Political and Social history of Trucial State, New York, The Macmillan Press LTD, 1978.

5- الرسائل العلمية:

- حسون، ابتسام عبد الأمير، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أطروحة ماجستير غير منشورة، بغداد، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٨٣م.
- فوز، ناديا محمد علي، طبقة كبار تجار الإمارات ودورهم الحضاري في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة جامعية لدبلوم الدراسات العليا غير منشورة، بيروت، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٨م.
- محمد، عبد القوي فهمي، مشيخات الساحل العماني ١٩٥٢-١٨٩٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨م.

6- الدوريات:

- إسماعيل، سيد علي، من رواد التعليم والقضاء في الإمارات حميد بن فلاو الزعابي، مجلة تراث، العدد ١٠٠، نوفمبر ٢٠٠٧م.
- حسين، عبد الغفار، شخصية من دبي الشيخ عبد الرحمن بن حافظ، أخبار دبي، العدد التاسع، ١٨ يناير ١٩٦٩م.
- حنظل، فالح، التركيبة السكانية لمجتمع الإمارات في مرحلة ما قبل النفط، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٤٣، ١٩٩٤م.
- الدرعي، موزة عويص، اعرف وطنك أيها العربي، أبوظبي في استطلاع سليم زبال ووقفه في مقابلة مجلة العربي مع المرحوم الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبي ١٩٢٨-1966، مجلة تراث، العدد ١٢٥، الجزء الأول، ٢٠١٠م.

- راشد، عبد الكريم سالم، قاضي الذيد، مجلة الذيد الثقافية، العدد الأول، ٢٠١٠م.
- سالم، جاسم علي، العرف في القانون الخاص لدولة الإمارات العربية المتحدة مركزه ومفهومه، مجلة الحقوق، السنة التاسعة عشرة، العدد الثاني، الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٩٩٥م.
- السنجري، عمار، رجل من عصر زايد سيف بالحايمة الظاهري، مجلة ليوا، العدد الثاني، فبراير ٢٠٠٤م.
- الشامسي، نجيب عبد الله، مهنة الغوص في الإمارات، مجلة الفن والتراث، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٦م.
- الصايغ، فاطمة: الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح، ١٨٢٣-١٩٤٩، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٦٩، ١٩٩٣م.
- النظام القضائي البريطاني في منطقة الإمارات ١٨٩٢-١٩٤٦، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، السنة الثانية عشرة، العدد الثامن والأربعون، ١٩٩٥.
- المراحل التاريخية لحركة التطور في إمارة دبي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، جامعة الكويت، العدد ٩٤، ١٩٩٩م.
- عبد الله، خميس محمد، دراسة حول الشيخ عبد الله محمد الشيبية، جمعية أم المؤمنين النسائية، عجمان، من الأعمال الفائزة بجائزة الشيخ راشد بن حميد للثقافة والعلوم لعام 1988-1989.
- عبدول، عبد الوهاب، التطور التاريخي للنظام القضائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الميزان، أبوظبي، وزارة العدل، العدد ٦٦، فبراير ٢٠٠٥م.
- الفارس، محمد، من إنجازات زايد في العين بوادر النهوض بالإنسان والمكان في الفترة من ١٩٤٦-١٩٦٦م، مجلة ليوا، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٠٥م.
- مجلة الظفرة، هيئة التحرير، زايد بن خليفة، صفحات مضيئة من تاريخ أبوظبي، مجلة الظفرة، العدد السادس والعشرون، ٢٠٠٩م.
- مجلة الميزان، هيئة التحرير، القضاء في الإمارات قبل مائة عام، مجلة الميزان، أبوظبي، وزارة العدل، العدد ٦٣، ٢٠٠٤م.
- المهيري، شيخة: أول رئيس لقسم الأفلاج عبد الله بن هلال الكويتي، مجلة الظفرة، العدد الأول، ديسمبر، ٢٠٠٦م.

- محمد بن عبيد المهيري يروي قصة صورة، مجلة ليوا، العدد الرابع عشر، فبراير ٢٠٠٥م.
- المهيري، عائشة، في سيرة الشيخ ثاني بن أحمد المهيري قاضي آل نحيان في العين، مجلة الظفرة، العدد ٥٧، يناير ٢٠١٢م.
- نوراني، محمد، حديث عن اللؤلؤ عند شاطئ الذكريات، مجلة أخبار دبي، العدد ٣٦، السنة الثامنة، ٦ سبتمبر، ١٩٧٣م.

7- الصحف:

- البادي، حسين إبراهيم: لآلئ من تاريخ وتراث الإمارات والخليج والجزيرة العربية، جريدة الخليج، العدد ٩٦١٥، ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥م.
- مصبح الكندي المرر آخر قضية الظفرة، جريدة الخليج، العدد ٢٠١٢٠، ٢٥ يوليو ٢٠١٢م، ملحق الصائم.
- بنحيت الشيخ مبارك الشامسي سجل لم يقرأ بعد، جريدة الخليج، العدد ١٢١٢٤، ٢٩ يوليو ٢٠١٢م، ملحق الصائم.
- التونسي، لكبيرة، عبد الله الهاشمي: الشيخ زايد رسخ قيم الجود والعطاء في قلوب أبناء الإمارات، جريدة الاتحاد، العدد ١٣٣٨٧، ٢٩ فبراير ٢٠١٢م.
- الحلان، مرعي، حديث الذكريات، جريدة البيان، العدد ٦١٤١، ١١ أبريل ١٩٩٧م.
- عبد المجيد، غدير، قلعة المربعة.. برج للمراقبة وحماية الوطن، جريدة الاتحاد، العدد 12299، 8 مارس ٢٠٠٩م، ملحق دنيا.
- عيلبوني، خليل، عمير اليوسف... وجه أبوظبي الأليف، جريدة الاتحاد، العدد ١٢٤٩٩، الخميس ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩م، الملحق الثقافي.
- الفارس، محمد، الرحالة الإيراني فرامرزي زار الإمارات قديماً ودون مشاهداته موانئ وجزر الخليج وثيقة فارسية من العشرينيات، جريدة الاتحاد، العدد ١٠٤٠٦، الخميس ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧م، ملحق آخر الأسبوع.
- المنصوري، هزاع، زايد كان يحب الأسماء والمعاني الجميلة، جريدة الخليج، العدد 22954، 10 فبراير ٢٠١٢م، الملحق الأسبوعي.

8- المقابلات:

- مقابلة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٢ م مع السيد/ إبراهيم أحمد الهاشمي، مؤرخ وباحث في تاريخ المنطقة.
- مقابلة بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٣ م مع السيد/ إبراهيم السكب، ضابط متقاعد في القوات المسلحة وباحث في تاريخ المنطقة.
- مقابلة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٣ م مع السيد/ إبراهيم علي بن حسين المناعي مدير محاكم رأس الخيمة سابقاً، ورئيساً لمحكمة الاستئناف حالياً.
- مقابلة بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٣ م مع السيد/ أحمد بن حبيب، ابن الشيخ حبيب بن أحمد آل غريب.
- مقابلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢ م مع الدكتور أحمد الخزرجي ابن الشيخ محمد بن أحمد الخزرجي قاضي أبوظبي.
- مقابلة بتاريخ ٢٥ من يوليو ٢٠١٢ م مع السيد/ آدم أحمد المناعي، ابن الشيخ أحمد بن علي المناعي الذي كان قاضي شرع في الشارقة.
- مقابلة بتاريخ ٢٢ أكتوبر، ٢٠١٢ م، مع السيدة/ آمنة خليفة عبيد الصيري تربطها بعبد الله الصيري صلة قرابة.
- مقابلة بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٣ م مع السيد/ أمين الشريف، والذي عمل من سنة ١٩٦٤ م لغاية ١٩٨٤ م كاتب إحصاريات في المحكمة.
- مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣ م مع الدكتور حسين محمد جمعة محمد المطوع، نائب مدير جامعة الشارقة سابقاً وعضو المجلس الوطني، وهو حفيد قاضي الشرع الشيخ جمعة بن محمد المطوع.
- مقابلة بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١١ م مع السيد/ حماد الخاطري وهو باحث ومؤرخ في تاريخ المنطقة ونسابة.
- مقابلة بتاريخ ١٥ من ديسمبر ٢٠١١ م مع السيد/ حمد بن رحمة الشامسي، وهو ابن رحمة بن عبد الله الشامسي التاجر المعروف والمحكم في تعاملات سوق اللؤلؤ بدبي.
- مقابلة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٢ م مع الشيخ حمد بن محمد القاسمي رئيس المحاكم في الشارقة ١٩٥٦-١٩٦٦ رتبها السيد/ إبراهيم السجب.
- مقابلة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢ م مع السيد/ خليفة بن أحمد بن خلفان بن جبارة المرر، عضو المجلس الاستشاري في أبوظبي، قريب قاضي العرف خلفان بن مطر بن جبارة.

- مقابلة بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٢ م مع السيد/ راشد بن عبيد بن حمود الطنيجي، وهو قريب قاضي العرف راشد بن عبيد بن جمعة الطنيجي.
- مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢ م مع الشيخ خليفة بن راشد بن حمد الشامسي، ابن الشيخ راشد بن حمد الشامسي شيخ منطقة حماسا.
- مقابلة بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٢ م مع السيد/ سعيد مصبح هاشل، وهو من كبار رجالات منطقة شوكة التابعة لإمارة رأس الخيمة.
- مقابلة بتاريخ ٨ من مايو ٢٠١٢ م مع السيد/ سلطان الزعابي، وهو باحث في التراث المحلي.
- مقابلة بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٢ م مع السيد/ سهيل بن محمد بن خميس العامري، وهو معرف عشيرة آل بالهيف من قبيلة العوامر.
- مقابلة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣ م مع الدكتور سيف البدواوي، مؤرخ مختص في تاريخ منطقة الخليج.
- مقابلة بتاريخ ٢١ من أبريل ٢٠١٢ م مع السيد/ سيف سعيد الجبيهاء، وهو ابن القاضي الشيخ سعيد بن جبيهاء قاضي العين، وعضو لجنة المصالحة في محكمة أبوظبي.
- مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣ م مع السيد/ صالح عبد الله العماري، مدير قلم بمحكمة العين من سنة ١٩٦٧ م.
- مقابلة بتاريخ ٢٨ من يوليو ٢٠١٢ م مع السيد/ صالح بن علي بن عزيز المنصوري، قريب القاضي صالح بن عزيز وعمل في الحرس الخاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.
- مقابلة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٣ م مع السيد/ صالح فرح، المستشار القانوني لمحاكم أبوظبي سنة ١٩٦٧ م.
- مقابلة بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٢ م، مع السيد/ صباح بن سالم بن محمد بن غانم الشامسي قريب الشيخ غانم بن سالم آل بوفارس الشامسي.
- مقابلة بتاريخ ٧ فبراير، ٢٠١٣ م مع السيد/ صديق الحاجة، سكرتير الشيخ شخبوط بن سلطان.
- مقابلة بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٢ م مع السيد/ صلاح الجنيني، مدير إدارة الاتصال الخارجي بدائرة القضاء والعلاقات العامة، باحث في التاريخ الإسلامي والمحلي.
- مقابلة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٣ م مع المحامي الدكتور طارق المتولي، وهو من أوائل المحامين في إمارة أبوظبي.

- مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ عبد العزيز المسلم مدير إدارة التراث والشؤون الثقافية في الشارقة.
- مقابلة بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٣م مع السيد/ عبد الغفار حسين، مؤرخ وباحث في تاريخ المنطقة.
- مقابلة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٢م مع الدكتور عبد الله علي الطابور، باحث ومؤرخ لتاريخ المنطقة.
- مقابلة بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٢م مع السيد/ عبد الله المطيري مستشار ومدير تنفيذي لقطاع المواقع الأثرية في دبي.
- مقابلة بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٢م مع الدكتور عبد الوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بأبوظبي.
- مقابلة بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٢م، مع السيد/ عقيدة المهيري وهو طبيب شعبي ومطلع على التراث.
- مقابلة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٢م مع السيد/ علي بن أحمد الكندي بن علي بوملح المر باحث في التراث المحلي.
- مقابلة بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣م مع الباحث السعودي علي بن سليمان المهيدب.
- مقابلة بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٢م مع السيد/ علي المطروشي، مدير متحف عجمان.
- مقابلة بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٢م مع السيد/ عمار السنجري، باحث في التاريخ المحلي.
- مقابلة بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٢م، مع السيدة/ فاطمة بنت راشد الطنيجي، عارفة بقص الأثر في منطقة الذيد.
- مقابلة بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٢م مع الدكتور فالح حنظل، وهو باحث في تاريخ وتراث الإمارات والخليج العربي، ويعمل في هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.
- مقابلة بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣م مع السيد/ محمد بن أحمد بن جابر الهاملي، وهو ابن أحمد بن جابر الهاملي والي لبوا.
- مقابلة بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢م مع السيد/ محمد بن سالم بن عبد الله بالهضعي، حفيد القاضي عبد الله بالهضعي.
- مقابلة بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٣م مع السيد/ محمد السيد أحمد الهاشمي الذي كان أمين صندوق في محكمة نايف سنة ١٩٧٣م.

- مقابلة بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢م مع السيد/ محمد بن عبد العزيز بن ربيع بن شاهين المهيري، عمل في بيت الدولة من سنة ١٩٥٢م إلى بداية الستينيات من القرن الماضي.
- مقابلة بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣م مع الدكتور محمد عبيد الكعبي رئيس محكمة الفجيرة.
- مقابلة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٢م مع الدكتور محمد فارس الفارس، مؤرخ وباحث في تاريخ المنطقة.
- مقابلة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢م مع السيد/ محمد بن سلطان بن هويدن، حفيد قاضي العرف الشيخ عبد الله بن علي بن هويدن قاضي عرف.
- مقابلة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ محمد المزروعى، كاتب في محكمة رأس الخيمة سابقاً، وأمين اللجنة الدائمة للتعويضات في وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- مقابلة بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٣م مع السيد/ مسرت حسين باكستاني الجنسية وعمل مستشاراً فخرياً في محكمة الساحل المتصالح في الوكالة البريطانية بدبي سنة ١٩٦١م.
- مقابلة بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٣م مع الشيخ مكتوم بن مطر بن سالم العزيري شيخ قبيلة العزيري وعضو مجلس الشورى في عمان.
- مقابلة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٢م مع السيد/ مهنا بن بطي القبيسي، أحد كبار رجالات منطقة دلم بأبوظبي.
- مقابلة بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٣م مع السير Julian Walker، الوكيل البريطاني في دبي سنة ١٩٧٠-١٩٧١.
- مقابلة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣م، مع السيد Terence Clark معاون الوكيل البريطاني في دبي من سنة ١٩٦٥-١٩٦٨م.

9- المواقع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي لمحكمة دبي، بتاريخ ٢٨ / ٨ / ٢٠١٣م
http://www.dubaicourts.gov.ae/portal/page?_pageid=53.72555,53-&78353-72567:53dad=portal&-schema=PORTAL
- مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية وبشؤون الثقافة والفكر، بتاريخ ١٢ / ٨ / ٢٠١٢.
- <http://habous.gov.ma/da0uat-alhaq/item/3263>
- الموقع الرسمي للشاعر محمد بن سيف العتيبة، بتاريخ ٤ / ١١ / ٢٠١٢م.
- <http://malotaiba.com/history.php?pageID35&pageCat=2>

المختصرات

1. IOR: India Office Records.
2. PRO: Public Records Office.
3. FCO: Foreign and Commonwealth Office.
4. FO: Foreign Office.
5. HA NCDR: Al Hosn Archives, National Center for Documentation & Research.

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

The judicial system in the Trucial Coast from 1890 AD-1971 AD

The study sheds lights on the vital need to establish the judicial system in the Trucial Coast, where the customary justice system was used in the region to solve social issues. The religious judiciary was used too until the emergence of a modern judicial system. The study's chronological time has been determined starting from the year 1890 A. D, when the idea of forming a British court in the tncial coast appeared for the first time, to end in 1971 A. D, the year that witnessed the region's independence from the British protection, and the establishment of the United Arab Emirates. The study focused also on the historical development of the taditional judicial system in both of its kind the customary and the religious. The formal judicial system of the courts has been taken from the British system which started to form in the coast since the beginning of the study and developed since the year 1939A. D. The British authorities tried since then to improve the work of the local courts gradually preparing to abandon their jurisdiction over the foreigners to the local authorities of the tncial coast.

المحتوى

٥	مقدمة المركز.....
٧	بين يدي الكتاب
٩	مقدمة
١٥	تمهيد: الوضع السائد في الساحل المتصالح قبيل مدة البحث
١٥	القضاء لغة واصطلاحاً.....
١٦	الساحل المتصالح وواقعه السياسي قبيل سنة ١٨٩٠م.....
٢٩	الفصل الأول: القضاء العرفي
٢٩	العرف القبلي
٣٠	الأسباب الداعية إلى وجود العرف.....
٣٣	صفات القضاة وثقافتهم
٣٩	كيفية اختيار قضاة العرف ومزاياهم المادية.....
٤١	كيفية التقاضي
٤٢	ممارسة الحكام القضاء بأنفسهم
٤٥	تنفيذ الأحكام القضائية.....
٤٧	تخصصات القضاة
٤٩	قضاة الحلال.....
٥٠	قضاة الأراضي والآبار والأفلاج.....

٥٢	قضاة منازعات الثأر والدم
٥٤	العرف التجاري
٥٧	صفات قضاة البحر وكيفية اختيارهم وذكر بعض منهم
٦١	نماذج من إجراءات التقاضي
٦٣	بريطانيا والقضاء العرفي
٦٧	الفصل الثاني: القضاء الشرعي
٦٧	القضاء الشرعي تعريفه والفرق بينه وبين القضاء العرفي
٦٩	علاقة القضاء الشرعي بالمذاهب السائدة في المنطقة
٧٣	كيفية نصب قضاة الشرع
٧٣	ثقافة القضاة الشرعيين
٧٧	صفات القضاة
٧٨	ممارسة بعض القضاة للتعليم
٨١	توارث مهنة القضاء
٨٢	اختصاصات قضاة الشرع
٨٣	طرق التقاضي أمام القضاة الشرعيين
٨٣	كيفية الشكوى
٨٤	أساليب التقاضي
٨٧	مكان التقاضي
٨٨	الاستعانة بوكلاء
٨٩	تنقل القضاة بين الساحل المتصالح ودول الجوار
٩٢	الإنفاق على القضاة
٩٤	استشارة الحكام القضاة الشرعيين قبل إصدار أحكامهم
٩٥	تدخل الحكام في قرارات القضاة الشرعيين
٩٧	تدخل بريطانيا بالقضاء الشرعي

٩٩	الفصل الثالث: القضاء النظامي
٩٩	القضاء البريطاني في الساحل
١٠٢	تطور القضاء البريطاني في الساحل منذ سنة ١٩٣٩
١١٠	نشأة القضاء الوطني
١١١	إجراءات التقاضي
١١٤	العلاقة بين المحاكم النظامية والشرع
١١٥	نشأة المحاكم في أبوظبي
١١٩	نشأة المحاكم في الشارقة ورأس الخيمة وبقية الإمارات
١٢١	سعى بريطانيا لتطوير المحاكم في الساحل المتصالح
١٢٣	تخلي بريطانيا عن الولاية القضائية على الأجانب المقيمين في الساحل
١٣٣	الخاتمة
١٣٥	الملاحق
١٥١	المصادر والمراجع
١٦٩	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية





ISBN: 978-9948-22-627-7